الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/33/206
6 September 1978
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الدورة الثالثة والثلاثون

البنود ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢
و ٣٣ و ٣٨ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠
و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٩ و ٧٠ و ٧٣
و ٧٤ و ٧٥ و ٨١ و ٨٢ و ٨٦ و ٨٨ و ٩٤
و ٩٥ و ٩٧ و ١١٩ من جدول الاعمال
المؤقت *

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة جزيرة مايوت القمرية

مسألة ناميبيا

مسألة قبرص

الحالة في الشرق الاوسط

قضية فلسطين

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا

مرور ثلاثين سنة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٧٨

---

* A/33/150 .

تنفيذ اعلان المحيط الهندى منطقة سلم

نزع السلاح العام الكامل

المؤتمر العالمي لنزع السلاح

مؤتمر الامم المتحدة لحظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر او عشوائية الاثر

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة

مسألة تكوين هيئات الامم المتحدة ذات الصلة

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال

المناهج والطرق والوسائل الاخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية

عقد الامم المتحدة للمرأة

مسألة روديسيا الجنوبية

مسألة تيمور الشرقية

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة الى الامين العام

يشرفني أن احيل اليكم رفق هذا الوثائق التالية لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذى عقد في بلغراد في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ :

اعلان مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (المرفق الاول)

برنامج العمل للتعاون الاقتصادى (المرفق الثاني)

القرارات السياسية والاقتصادية (المرفق الثالث)

كلمة فخامة جوزيب بروز تيتو، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية (المرفق الرابع).

وبناء على تعليمات من حكومتي، أرجو التكرم بنشر وتعميم هذه الوثائق بصفتها وثيقة واحدة رسمية من وثائق الجمعية العامة. وتتصل هذه الوثائق بصفة خاصة، بالبنود ٢٤ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٨ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥٥ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٩ و٧٠ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٨١ و٨٢ و٨٦ و٨٨ و٩٤ و٩٥ و٩٧ و١١٩ من جدول الاعمال المؤقت.

(توقيع) جواد موبزينوفيتش
نائب الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لدى الأمم المتحدة
والقائم بالاعمال بالنيابة

وثائق مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحيـــاز

المعقود في بلغراد في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٨

المحتويات

		الصفحـــة
المرفق الاول —	اعلان مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز	٥
المرفق الثاني —	برنامج العمل للتعاون الاقتصادي	٦٠
المرفق الثالث —	القرارات السياسية والاقتصادية	٧٤
	١ — الشرق الاوسط	٧٥
	٢ — قضية فلسطين	٧٩
	٣ — السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي العربيـــة المحتلة	٨٤
	٤ — شكر لشعوب وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكيـــة	٨٦
المرفق الرابع —	كلمة فخامة جوزيب بروز تيتو ، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحاديـــة الاشـــتراكية	٨٧

المرفق الأول

اعلان وزراء خارجية بلدان عدم الانحيـــاز

١ - انعقد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في بلغراد بيوغوسلافيا في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

٢ - واشتركت الدول التالية في المؤتمر كأعضاء :

افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، الرأس الاخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، كمبوديا الديمقراطية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، مدغشقر ، ماليزيا ، جزر المالديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بنما ، بيرو ، قطر ، رواندا ، سان تومي وبرنسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فييت نام ، الجمهورية العربية اليمنية ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

٣ - وطبقا لقرارات المؤتمر الخامس لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ، منحت بليز ، وضعا خاصا بما في ذلك الحق في التحدث امام المؤتمر .

٤ - وحضر المؤتمر كمراقبين كل من :

بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، كولومبيا ، اكوادور ، جرينادا ، المكسيك ، اوروغواى ، فنزويلا ، الجبهة الوطنية لزمبابوى (زانو) ، الجبهة الوطنية لزمبابوى (زابو) ، حزب بورتوريكو الاشتراكي ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، جامعة الدول العربية ، المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة الامم المتحدة ، المؤتمر الافريقي الجامع الاول لازانيا .

٥ - وحضر المؤتمر البلدان الآتية كضيوف :

النمسا ، فنلندا ، باكستان ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

٦ - حظى المؤتمر في جلسته الافتتاحية بسماع خطاب ملهم لفخامة الرئيس جوزيب بروز تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، وقد ضم نصه باجماع الآراء الى سجلات المؤتمر . ولقي الخطاب قبولا عريضا باعتباره اسهاما ذا مغزى في مداولات المؤتمر وحسن ختامه .

واعترف المؤتمر بالدور التاريخي الذى ما فتئ الرئيس تيتو يضطلع به في مجال تعزيز سياسة عدم الانحياز وتوطيد اركانها بوصفها عاملا مستقلا يكفل به ارساء نظام جديد للعلاقات الدولية اكثر انصافا وعدلا .

ويحيي المؤتمر جهود الرئيس تيتو التي لا تكل من اجل مساندة المبادئ الاساسية لسياسة عدم الانحياز ، ويعرب من جديد عن تقديره لتفاني الرئيس تيتو والتزامه الثابت بدعم وحدة وتضامن البلدان غير المنحازة والحفاظ عليهما باعتبارهما الركنين الاساسيين لقوة الحركة وفعاليتها .

٧ — وبعد ان استمع المؤتمر الى البيان الذى ادلى به رئيس وفد مالطة بشأن قرار بلاده بتحرير نفسها من القواعد العسكرية الاجنبية في موعد اقصاه ٣١ اذار/مارس ١٩٧٩ وفي الاستمرار في انتهاج سياسة تقوم على مبادئ عدم الانحياز بمزيد من الحرية ، فان المؤتمر يعلن تضامنه مع حكومة جمهورية مالطة وشعبها ويتعهد بأن يقدم اليها مساندته المعنوية والاقتصادية والسياسية الكاملة .

مقدمة

الجزء السياسي

أولا — سياسة حركة عدم الانحياز ودورها في الشؤون الدولية

٨ — يلاحظ الوزراء بارتياح تعاظم دور سياسة عدم الانحياز وفعاليتها وما تلقاه من قبول متزايد في سائر انحاء العالم . وقد برزت حركة عدم الانحياز كقوة دولية مستقلة ناجحة تلهم الشعوب والبلدان في النضال من اجل ارساء نظام جديد للعلاقات الدولية قائم على الاستقلال والمساواة والعدالة .

ويرحب المؤتمر بانضمام دولة جيبوتي الجديدة — التي حصلت على استقلالها التام في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧ — الى حركة عدم الانحياز .

٩ — وقد تبادل وزراء الخارجية الآراء حول الوضع الدولي واهم المشكلات العالمية ، وكذلك حول دور حركة عدم الانحياز في النضال من أجل علاقات سياسية واقتصادية دولية جديدة . وأكدوا على أن المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في كولومبو استمرارا للمؤتمرات التي سبقته في بلغراد والقاهرة ولوساكا والجزائر قد توصل الى برنامج سياسي شامل مفصل ، ووضع برامج محددة للعمل المشترك من جانب البلدان غير المنحازة في المجالات الدولية تستهدف العمل على حل المشكلات العالمية الرئيسية ، واقامة نظام جديد للعلاقات الدولية . ومن أهم ما يلفت الانتباه أن المؤتمر الخامس أكد من جديد ضرورة اليقظة الدائمة لابقاء الطابع الجوهري لحركة عدم الانحياز على ماهو عليه ، والالتزام بمبادئها وسياساتها التزاما لا يتزعزع ، والمحافظة على اصالتها وشخصيتها المميزة ، واحترام قراراتها احتراما كاملا ، باعتبار ان ذلك خير ضمان لسلامة الحركة وتضامنها . ولقد تصدى المؤتمر الخامس لكل الضغوط الخارجية التي تتعرض لها الحركة ، وعزز دورها كقوة من أكثر القوى العالمية دينامية . وأكد مؤتمر كولومبو المبادئ العزيزة للعمل والرأي المستقلين ، وأوضح بجلاء الحاجة الى تعزيز المبادئ الاساسية لعدم الانحياز التي صمدت لتجربة الزمن .

١٠ — ولقد دلت التطورات التي طرأت على الوضع الدولي منذ انعقاد المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة دلالة كاملة على ان حركة عدم الانحياز عندما تتحد فيما تقوم به من أعمال تصبح عاملا لا غنى عنه لحل المشكلات الدولية الرئيسية وسط ظروف التناقضات الراهنة والتكافل العالمي المتزايد . وان الحركة باعتبارها قوة حيوية مستقلة قد التزمت التزاما كاملا بالكفاح ضد الامبريالية والتوسع والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية ، بما فيها الصهيونية والاستغلال وسياسة القوة وكل اشكال السيطرة الاجنبية والهيمنة ، اى برفض كل اشكال القمع والتبعية والتدخل والضغط سواء أكانت اقتصادية او سياسية او عسكرية . وقد اسهمت الحركة اسهاما حيويا في اقامة علاقات عادلة فيما بين سائر البلدان والشعوب ، وفي ايجاد عالم يسوده التكافل والسلام والأمن والتقدم والتعاون ، لا سيما ان الاتجاه الاساسي لعصرنا الحالي ، وهو تطلع الشعوب والبلدان نحو تعزيز استقلالها ، اتجاه لا يمكن الرجعة فيه .

١١ — وان البلدان غير المنحازة لم تدخر وسعا للنضال من اجل الحفاظ على السلام العالمي ومن اجل التسوية العادلة للأزمات والصراعات في شتى مناطق العالم ، على اساس من الاحترام الكامل

لاهداف الامم المتحدة ومبادئها ولسياسة عدم الانحياز ، وبذلك اسهمت في تخفيف حدة التوترات في جميع انحاء العالم ، بما في ذلك الوفاق بين القوى الكبرى .

كما انها رفضت بكل شدة سياسات الكتل والاحلاف العسكرية وكذلك اية سياسة تهدف الى تقسيم العالم الى مناطق للسيطرة والنفوذ ، كما ان ما تقدمه من دعم فعال ومساعدة شاملة وتضامن لحركات التحرير يمثل اسهاما حاسما في الكفاح الذى يهدف الى انهاء الاستعمار والاستعمار الجديد واستكمال عملية تحرير الشعوب المغلوبة على امرها . وقد اخذت البلدان غير المنحازة زمام المبادرة نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وسعت نحو القيام بعمل دولي واسع النطاق في سبيل هذه الغاية في نطاق الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للامم المتحدة والمؤتمرات الدولية الاخرى ، واستهلت بذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال من اجل تحقيق تغيير اساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية والتحرر الاقتصادى للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى . كما ان عقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة تكرس لنزع السلاح بناء على اقتراح البلدان غير المنحازة كان بداية لتحرك من اهم التحركات في مجال النضال في سبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي سبيل تحقيق عملية نزع السلاح الكامل والعام .

١٢ — وأحاط الوزراء علما بارتياح شديد بأن التزايد المستمر لعدد المشتركين في الحركة قد ادى الى حضور ممثلين لثلثي بلدان وشعوب العالم هذا المؤتمر ، الامر الذى يعد دليلا آخر على التزايد المستمر لقبول المبادئ الاساسية لحركة عدم الانحياز واهدافها وفلسفتها سواء كتعبير عن مصالح عدد متزايد من الدول والشعوب او كرمز لامانيها جميعا . ويذكر الاعضاء بالاهمية الخاصة التي تنطوى عليها المبادئ والغايات التالية :

تحقيق السلام القائم على التطبيق العالمي الدولي لمبادئ التعايش السلمي الايجابي ، والاستقلال الوطني ، والسيادة ووحدة الاراضي وسلامتها والمساواة ، والتنمية الاجتماعية غير المقيدة في جميع البلدان واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية وتحقيق حق تقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب التي ترزح تحت الاستعمار والسيطرة الاجنبية وانهاء الاحتلال الاجنبي والكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية بما في ذلك الصهيونية وكافة اشكال التوسع والسيطرةوالهيمنة الاجنبية ، والتغلب على تقسيم العالم الى احلاف سياسية عسكرية متعادية ، وانسحاب القوات المسلحة الاجنبية ، وتصفية جميع القواعد العسكرية الاجنبية ، ورفض النظريات التي عفا عليها الزمن مثل نظرية مناطق النفوذ ونظرية توازن الرعب ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وعدم التدخل العسكرى ، وعدم جواز انتهاك الحدود الدولية المعترف بها قانونا وعدم السماح باكتساب اراضي بالقوة او بالاحتلال ، والتسوية السلمية للمنازعات ، واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، والنهوض بالتضامن الدولي على اساس من المساواة . ولذلك فان هذه القيم الراسخة اصبحت تجتذب البلدان باعداد متزايدة بغض النظر عن التزاماتها العقائدية ووضعها الدولي ونظامها الاجتماعي ومستوى التنمية فيها ؛ كما تعاظم قدر التأييد الذى تقدمه البلدان للتعاون الدولي المتكافئ ، بغرض تحقيق التغيير المطرد في العلاقات الدولية .

١٣ — ان ما تتمتع به حركة عدم الانحياز من قوة وتأثير متزايد هو الذى جعلها هدفا للمحاولات التي تبذلها القوى الساعية الى استمرار العلاقات الجائرة الحالية وتقويض وحدة البلدان غير المنحازة وتقييد وتشتيت نشاطها وتغيير طبيعة سياسة عدم الانحياز بوجه عام واضعاف دور الحركة على الساحة الدولية كلية . ويؤكد الوزراء تأكيدا قاطعا على ان الرد السليم والفعال على مثل هذه المحاولات يتمثل في الحفاظ على الطابع الاصيل لعدم الانحياز باعتباره عاملا عالميا مستقلا . وفي توطيد اركان التضامن ووحدة العمل والتعاون فيما بين البلدان غير المنحازة في التنفيذ الملتزم لمبادئ الحركة الاساسية وبرامج عملها . ويؤكد الوزراء ضرورة الالتزام الدقيق والتنفيذ الكامل لمبادئ ومعايير عدم الانحياز وبقرارات الحركة . ويدعون الى اليقظة لاية محاولة تستهدف تخريب الحركة او خرق المبادئ التي تقوم عليها . وأكد الوزراء ضرورة التصدى لاية محاولة من الداخل او الخارج تستهدف النيل من الحركة أو حرفها عن مبادئها الرئيسية .

١٤ — ويوصي الوزراء بأن يبحث المؤتمر السادس لرؤساء الدول او الحكومات للبلدان غير المنحازة في هافانا الوسائل الكفيلة بالانجاز الكامل لهذه المهام ذات الاولوية .

١٥ — ان انعقاد المؤتمر الوزارى للبلدان غير المنحازة في اوروبا يعد شاهدا اضافيا على الدور وعلى التأثير المتزايد لحركة عدم الانحياز في كافة مناطق العالم في سياق العملية العالمية لتخفيف حدة التوتر وتعزيز الاتجاهات نحو التعاون على اساس من التكافؤ وتجاوز التكتلات الدولية . وينتهز الوزراء فرصة وجودهم على ارض اوروبية لكي يؤكدوا حاجة الدول الاوروبية جمعاء لان تسهم اسهاما كاملا في تعزيز السلام والأمن ، وفي سد الثغرة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية اكثر تماسكا في العالم . ومن ثم فانهم يعربون عن املهم في ان تلقى قرارات ومواقف هذا المؤتمر استجابة واسعة في اوروبا بغية النهوض بالتعاون القائم على التكافؤ .

ثانيا — انشطة بلدان عدم الانحياز منذ مؤتمرها الخامس

١٦ — احاط الوزراء علما بارتياح بالنتائج الهامة التي حققتها البلدان غير المنحازة بفضل أنشطتها الشاملة وتعاونها المتبادل سواء داخل الامم المتحدة او خارجها . وقد كانت النتائج الموفقة للاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق في كل من دلهي وهافانا ، واجتماعات وزراء الخارجية المخصصة للشرق الاوسط وجنوب القارة الافريقية وقبرص في بداية الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة واجتماع وزراء الخارجية الذى عقد في بداية الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة حول نزع السلاح والعمل المتواصل الذى يقوم به مكتب التنسيق للبلدان غير المنحازة في نيويورك ، كانت كلها اسهاما فعالا في المضي قدما بمبادرة البلدان غير المنحازة على الصعيد الدولي ، وفي المواءمة بين مواقفها والتنسيق بين اعمالها .

١٧ — وقد اتضحت الاهمية الخاصة في هذه الفترة للدعم المتواصل المقدم لنضال الشعوب التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية من اجل تقرير المصير والاستقلال وضد الاحتلال والعدوان والقهر الخارجي ، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان . وفي هذا السياق ، عبرت حركة عدم الانحياز — بصورة

فعالة ومن خلال المبادرات المناسبة التي اتخذها مكتب التنسيق ـ عن تضامنها ومساندتها في الازمات الخاصة التي واجهت البلدان غير المنحازة ؛ فضلا عن الانشطة الموجهة نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكذلك النجاح في عقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة مخصصة لنزع السلاح . كذلك في اثناء الدورة الثانية والثلاثين للجمعة العامة كانت البلدان غير المنحازة هي التي تقدمت باهم المبادرات والوسائل الجديدة لحل المشكلات الدولية الرئيسية . وفي اثناء هذه الفترة احرزت البلدان غير المنحازة تقدما ملحوظا على سبيل تنفيذ برامج التعاون الثنائي ومتعدد الاطراف ، تلك البرامج التي يتسع نطاقها باطراد لتشمل مجالات جديدة وتتخذ مزيدا من الاشكال المحدد والمنظمة.

١٨ ـ ويشير الوزراء الى السجل الايجابي والنشاط الدينامي للبلدان غير المنحازة . وفي الوقت نفسه يلاحظ الوزراء ايضا بعض التأخر في تنفيذ بعض القرارات التي سبق اتخاذها . وفي هذا الصدد يؤكد الوزراء الحاجة الى مواصلة المشاورات والى الاتفاق الديمقراطي على تحديد الاعمال المشتركة بهدف العمل على تسوية المشكلات الدولية ، وعلى وضع برامج واقعية للتعاون المتبادل . ويرون انه لابد من اعطاء اهتمام خاص لضرورة اتخاذ الاجراءات وخلق الظروف المواتية لتنفيذ برامج التعاون المتبادل على المدى الطويل ، الأمر الذى سيعطي دفعة قوية للاتجاه الاساسي نحو الاعتماد على النفس سواء بشكل فردى او بشكل جماعي . وهو امر له اهميته القصوى بالنسبة للعلاقات الدولية بصفة عامة ، ولوضع البلدان غير المنحازة في اطار هذه العلاقات بصفة خاصة .

١٩ ـ ويوصي الوزراء بأن يتخذ مؤتمر القمة السادس في هافانا القرارات المناسبة بغية النهوض بالتعاون المتبادل .

استعراض وتقييم الموقف الدولي الراهن

٢٠ ـ اتفق الوزراء لدى استعراضهم للموقف الدولي ، على ان تقييم الاحداث في مجال العلاقات الدولية والذى اجراه المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة ، قد أكدته الممارسة ويعد هاديا يمكن الاعتماد عليه في تقييم الاحداث الدولية المقبلة.

وقد تحققت منذ انعقاد المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة نجاحات هامة في مجال النضال الذى تخوضه البلدان والشعوب في سبيل السلام والاستقلال والحقوق المتساوية والتقدم . وفي الوقت ذاته تفاقمت ازمة النظام الحالي للعلاقات الدولية القائم على الظلم والاستغلال والانقسام الى تكتلات.

ان الاسباب الرئيسية للتوترات الدولية التي تهدد السلام والامن الدوليين تكمن في سوء العلاقات بين القوى الكبرى وتصاعد سباق التسلح النووى وفي قوى الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية بما فيها الصهيونية والاشكال الاخرى للسيطرة الاجنبية التي تسعى من خلال ممارسة الضغوط والتهديدات او من خلال استخدام القوة الى ابطاء التحرر السياسي والاقتصادي للامم والابقاء على العلاقات الراهنة القائمة على عدم التكافؤ والظلم داخل المجتمع الدولي ، وبذلك تنكر على شعوب العالم حقها الثابت في الحرية وتقرير المصير .

٢١ — ان السمة الاولية للوضع الدولي هي النضال من أجل التحرر الاقتصادى والسياسي الكامل للشعوب والبلدان التي تناضل بتصميم من أجل التنمية غير المقيدة وضد كل اشكال الاستغلال والتبعية. وما من شعب يرضى على نفسه بالتدخل الاجنبي اوبفرض ارادة دخيلة عليه . ولذلك فان ثمة تعاظما مستمرا للجهود الرامية الى اقامة علاقات ديمقراطية جديدة في العالم تقوم على اساس احترام حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الاجنبية ، وحقها في اختيار ما تفضله من نظم اجتماعية واقتصادية . ان النضال الحازم لحركات التحرر الوطني وخاصة في زامبابوى وناميبيا وفلسطين وجنوب افريقيا والاقاليم التابعة والمحتلة الاخرى ، يشهد على أن الشعوب مصممة على ان تتحمل أكبر التضحيات في سبيل حريتها . ويرحب الوزراء باستقلال جيبوتي كثمرة من ثمار النضال ضد الاستعمار.

٢٢ — وان حركة عدم الانحياز لم تأل جهدا لتشجيع العمليات الايجابية وهي التي بدأت عددا من المبادرات البالغة الاهمية في هذا الشأن . ولهذا يتأكد باطراد ان وجود ونشاط حركة عدم الانحياز القوية عامل من العوامل الاساسية للحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الدولي وللنهوض بها جميعا .

٢٣ — وتواجه هذه الاتجاهات الايجابية مقاومة مشتدة من جانب القوى التي تواصل الابقاء على الاستعمار الجديد والعلاقات غير المتكافئة . وعلى البلدان غير المنحازة ان تكون يقظة لذلك . فبؤر التوتر والحرب لم تزل موجودة وهناك قوى تحرض على اثارة صراعات وأزمات اقليمية جديدة . وفي الوقت نفسه فان أخطر المشكلات الدولية لم تجد بعد سبيلا الى الحل . هذا فضلا عن تفاقم العديد من الازمات القائمة التي تبدو بصورة واضحة في الموقف في الشرق الاوسط وجنوب القارة الافريقية حيث تواصل اسرائيل وجنوب افريقيا عدوانهما بلا هوادة جنبا الى جنب مع مواصلة الاحتلال وممارسة الاستعباد العنصرى الاستعمارى . كذلك فان الاستقلال ووحدة الاراضي وسلامتها والسيادة والتنمية الحرة لكثير من البلدان وفي مقدمتها البلدان غير المنحازة والبلدان النامية تحيق بها اخطار استخدام القوة او التهديد باستخدامها والعدوان المباشر او غير المباشر والاحتلال والتدخل . وقد زاد وضع البلدان النامية سوءا ان المشكلات الحادة المحيطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية لم تزل باقية بغير حل نتيجة لعدم توفر الارادة السياسية لدى بعض البلدان المتقدمة . وتبذل القوى الاستعمارية والاستعمارية الجديدة جهودا من أجل استرجاع ما فقدت من مواقع ولفرض علاقات استعمارية جديدة على البلدان غير المنحازة والبلدان النامية ، بوسائل اهمها الشركات عبر القومية .

٢٤ — ان اتساع نطاق الخلافات والتنافس فيما بين الكتل والاحلاف العسكرية والتسابق فيما بينها. على الحصول على مناطق نفوذ ، مقترنا بتصعيد سباق التسلح ، يعد مصدر قلق شديد لحركة عدم الانحياز ويؤكد استمرار اهمية المحافظة على وحدتها .

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

٢٥ — ويشير الوزراء بقلق الى اللجوء السافر والمتزايد للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة وخاصة البلدان غير المنحازة بهدف التأثير على التنمية الاجتماعية والسياسية فيها وعلى

سياستها الخارجية وبهدف تقييد استقلالها . ويتم التدخل الاجنبي من خلال سلطة الدولة والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والسياسية الوطنية والدولية الاخرى التي قد تكون حكومية او خاصة ، واهمها الشركات عبر القومية ووسائل الاعلام المستخدمة على الصعيد العالمي . وتشمل طرق التدخل الاجنبي الاعمال العدوانية المباشرة وغير المباشرة والضغوط والتخريب وحملات التشهير المنظمة التي توجه بصفة اساسية نحو تقويض دعائم التنمية المستقلة للبلدان غير المنحازة وزعزعة حكوماتها ولهذا الغرض بالذات يتخذ التدخل الاجنبي ايضا سمة التدخل المسلح بواسطة القوات الخاصة والمرتزقة ، وهذه الطرق تستخدم بصورة متزايدة من جانب الانظمة العنصرية والقوى الاستعمارية الاخرى في محاولاتها لاسترجاع المواقع التي فقدتها او لاكتساب مواقع جديدة . ولقد اصبح التدخل في الشؤون الداخلية شكلا من الاشكال الرئيسية للهجوم على حركة عدم الانحياز ووحدة البلدان غير المنحازة .

٢٦ — يعرب الوزراء عن قلقهم بصفة خاصة تجاه النكسات التي أصابت عملية الوفاق والاتجاهات الخطيرة نحو احياء مظاهر معينة من مظاهر الحرب الباردة .

وان البلدان غير المنحازة قد اتخذت منذ مؤتمرها الاول الذى انعقد في بلغراد عام ١٩٦١ مبادرات عديدة للعمل على تخفيف حدة التوترات . كما انها أيدت كل جهد بذل في سبيل تسوية المنازعات من خلال التفاوض . ويود الوزراء ان يؤكدوا مرة اخرى على سلامة موقف البلدان غير المنحازة ، ذلك الموقف الذى يتأكد في كل مؤتمراتهم وهو ان السلام الدائم لا يمكن ان يبنى على سياسة توازن القوى او مناطق النفوذ او التنافس بين تكتلات القوى وسباق التسلح . وبناء عليه فانهم يكررون انه من بين الاهداف الاساسية لسياسة عدم الانحياز استبعاد استخدام القوة والضغوط او التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية .

٢٧ — ان المؤتمر اذ يتمسك بمبادئ عدم الانحياز وميثاق الامم المتحدة يؤكد من جديد حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ويدين كافة المحاولات لسلب الشعوب حقوقها الثابتة وحرمانها من اوطانها .

٢٨ — يساند المؤتمر الحق المشروع للشعوب التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي في اللجوء الى الكفاح المسلح في سبيل التحرر الوطني والاستقلال .

٢٩ — يؤكد المؤتمر من جديد واجب قوى الاستعمار والاستعمار الجديد والقوى العنصرية في الامتناع عن استخدام القوة المسلحة لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير والاستقلال ، ويعتبر أن اخضاع الشعوب للسيطرة والاستغلال الاجنبيين يشكل انتهاكا لمبادئ عدم الانحياز وسياساتها وانكارا للحقوق الانسانية الاساسية كما يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة .

٣٠ — يعرب المؤتمر عن استنكاره لاستمرار القواعد العسكرية الاجنبية ، ويدين استخدام الدول الاستعمارية لهذه القواعد ضد الشعوب التي تناضل من أجل استعادة حقوقها الوطنية ووحدة اراضي اوطانها .

الأمن والتعاون والوفاق الدولي

٣١ — قام الوزراء بتحليل للموقف الدولي الراهن واعربوا عن قلقهم البالغ ازاء الانتكاسات التي اصابت عملية الوفاق والاتجاهات الخطيرة لاحياء مظاهر من الحرب الباردة والزيادة المستمرة في سباق التسلح وتدهور الاوضاع في مناطق معينة نظرا لعدم احراز تقدم في حل بعض من اهم المشكلات الدولية عن طريق استئصال اسبابها ، وكلها اتجاهات ينبغي التصدى لها حيث انها يمكن ان تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين بل وفي الحقيقة على بقاء البشرية نفسها في حالة نشوب حرب نووية .

٣٢ — ودعا الوزراء الى تعميق وتوسيع عملية الوفاق حتى تشمل جميع مجالات العلاقات الدولية في كافة مناطق العالم ومن اجل الاسهام في حل المشكلات الدولية الرئيسية بمشاركة جميع البلاد . وركزوا على ان احراز التقدم في عملية الوفاق والتقدم في نزع السلاح يكملان ويعززان احدهما الآخر . ويكرر الوزراء سياسة توازن القوى وتقسيم العالم الى تكتلات قوى ومناطق النفوذ وسباق التسلح لا يمكن ان تكون اساسا يقوم عليه السلام والأمن وتخفيف التوتر .

٣٣ — ان البلدان غير المنحازة ، بصفتها عاملا ثابتا من عوامل السلام والتعاون الدولي على اساس المساواة ، قد دعت المجتمع الدولي بأسره الى مضاعفة الجهود من أجل وقف ازدياد حدة التوترات التي تنعكس آثارها السلبية على جميع البلدان غير المنحازة والبلدان النامية وكذلك على استقلالها وتنميتها الحرة . ولا يمكن لسياسة تخفيف حدة التوترات ان تكون دائمة او مستقرة بدون ايجاد حلول عادلة للأزمات مع القضاء على اسبابها . ومع ذلك فان سياسة تخفيف التوترات لا يمكن ان تتوقف فقط على العلاقات بين القوى العظمى او الكتلتين الكبيرتين ، بل يتعين من اجل تلافي زيادة التوترات وتدعيم ما أحرز من تقدم في هذا المجال والمضي قدما في تخفيف حدة التوترات الدولية ان يتحول الوفاق بالضرورة الى عامل ايجابي من اجل اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية اكثر انصافا وان يشمل كافة مناطق العالم وجميع مجالات العلاقات الدولية . ولا يمكن ان يتحقق ذلك بدون التطبيق الكامل لميثاق الامم المتحدة ومشاركة جميع البلاد على قدم المساواة في حل المشكلات الدولية الرئيسية ، نظرا لان الحلول المستمرة والدائمة للمشكلات العالمية يمكن ايجادها فقط من خلال الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره .

٣٤ — ان اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار وشرط حيوى لتقدم البشرية في مجموعها وكل بلد على حدة .

٣٥ — وقد أولى الوزراء اهتماما كبيرا لمشكلات الامن الدولي ولتعزيز أمن البلدان غير المنحازة في هذا الاطار . وأكدوا مرة اخرى ان الأمن الحقيقي والدائم والمتكافئ لجميع الشعوب يتحقق فقط ضمن الجهود الرامية الى تغيير العلاقات الدولية بأسرها ، ويفترض ذلك حل المشكلات الاساسية للعالم المعاصر من خلال التوصل الى نزع كامل وحقيقي للسلاح وخاصة نزع السلاح النووى .

٣٦ — ويؤكد الوزراء تصميمهم على التعاون سويا وعلى دعم تضامنهم من خلال التحركات المشتركة بما يتفق ومبادئ عدم الانحياز والعمل على ايجاد الطرق الكفيلة بتحقيق الأمن الحقيقي لجميع البلاد

بلا استثناء على أساس مبدأ التعاون القائم على التكافؤ . ان البلدان غير المنحازة على استعداد لهذا الغرض للتعاون مع جميع القوى المحبة للسلام والحرية وكافة القوى التقدمية والديمقراطية في العالم أجمع وكذلك مع البلاد التي تناضل من أجل التطبيق العالمي لمبدأ التعايش السلمي والايجابي .

٣٧ - كما يقر الوزراء بأن تعزيز النضال من أجل تحرير الشعوب من الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري وكل ما عداها من أشكال العدوان يعد اسهاما في تعزيز السلم والامن العالميين ويؤكدون من جديد على الحق المشروع للشعوب في اللجوء الى الكفاح المسلح في سبيل تحررها الوطني .

٣٨ - ويخلص الوزراء من ذلك الى وجود حاجة الى تقييم المدى الذى طبقت به الغايات والتوصيات الواردة في وثائق البلدان غير المنحازة ، واعلان مبادىء القانون الدولي الخاصة بالعلاقات والتعاون الدولي بين الدول طبقا لميثاق الامم المتحدة ، واعلان الامم المتحدة رقم ٢٧٣٢ (الدورة الخامسة والعشرون) الصادر في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ بشأن تعزيز الامن الدولي وقرارات الامم المتحدة واعلاناتها الاخرى المتصلة بهذا الموضوع ، وبخاصة اعلان الامم المتحدة بشأن تعميق وتوطيد الانفراج الدولي ومنع خطر الحرب النووية . ويؤكد الوزراء بوجه خاص الحاجة الملحة الى تنفيذ الاحكام الواردة بقرارات الامم المتحدة واعلاناتها التي تربط الانفراج باقامة علاقات اقتصادية عادلة ومتوازنة فيما بين الدول واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

تعزيز تضامن بلدان عدم الانحياز ووحدة عملها :

٣٩ - يؤكد الوزراء ايمان بلادهم العميق بالقوة التي لا تنفد لسياسة عدم الانحياز التي تنبع من مطامح الشعوب الى السلام والاستقلال والمساواة والتنمية والتقدم الاجتماعي ، وتصميمها على أن تعيش حرة من كافة أشكال القهر والاستغلال . لقد غدت حركة عدم الانحياز جزءا لا يتجزأ من التغيرات الايجابية العميقة في العلاقات الدولية . ولقد بني تضامن البلدان غير المنحازة ووحدة عملها على هذه الاسس ، وتدعما من خلال النضال المشترك لتحقيق الاهداف والبرامج التي أقرتها اجتماعات قمة هذه البلدان . وقد صمدت هذه الوحدة أمام كل الضغوط لانها تنبع من وحدة المصالح والآمال في اقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة تقوم على أساس من المساواة الحقيقية والخيار الحر ، في نفس الوقت الذى تسمح فيه بوجود خلافات حول موضوعات بعينها نتيجة لاختلاف ظروف تطورها . ولقد أكدت البلدان غير المنحازة دائما كل ما يوحد بينها واستطاعت أن تتغلب بنجاح على ما يفرق بينها .

٤٠ - ومن منطلق المفهوم المشترك ومؤداه أن تقوية حركة عدم الانحياز في صالح جميع البلدان غير المنحازة وكل منها على انفراد ، أكد الوزراء على المغزى الجوهرى للوحدة كشرط مسبق لتحقيق الدور التاريخي لعدم الانحياز . لذا فهم يدينون صراحة ويلفظون أية محاولة للمساس بوحدته وتضامنه أيا كان مصدرها او الاساس الذى تقوم عليه . وقد اشاروا من جديد الى ضرورة التمسك

بمبادئ عدم الانحياز الجوهرية كما نص عليها في مؤتمرات القمة للبلدان غير المنحازة وأهمية العمل على أن تكون مواقفها منسجمة بالنسبة للقضايا الحيوية . ولم تسمح البلدان غير المنحازة لما كان يعترضها من صعاب مؤقتة وضغوط واختلاف في الرأى ومنازعات فيما بينها بأن تمس وحدتها أو أن تحيد عن العمل فيما يتعلق بالمسائل الاساسية للعلاقات الدولية . وقد أكد الوزراء على ضرورة قيام جميع البلدان غير المنحازة بالسعي نحو دعم وحدتها من خلال ارساء التضامن والنهوض بالتعاون فيما بينها بل ومن خلال الاعتماد الجماعي على النفس قبل كل شيء .

٤١ - وسجل الوزراء بقلق بالغ ازدياد حدة الخلافات التي يمكن أن تصل الى حد المنازعات المسلحة بين بعض البلدان غير المنحازة . وهذه المنازعات - مالم يتم تسويتها - من شأنها ان تهدد وحدة البلدان غير المنحازة وتضعف من قدرتها على العمل . لذا كان من الاهمية بمكان ان تسترشد البلدان غير المنحازة في علاقاتها المتبادلة بمبادئ عدم الانحياز وميثاق الامم المتحدة على أساس الاحترام المتبادل الدقيق لاستقلالها وسيادتها ، ووحدة اراضيها وعدم جواز المساس بحدودها الدولية الشرعية وعدم جواز التدخل في شؤونها واحترام حق الشعوب في اختيار طريقها الى التنمية الوطنية والاجتماعية بحرية تامة . وأكد الوزراء على ضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية وحدها عن طريق المفاوضات والتحكيم والمساعي الحميدة وغيرها من الاساليب التي ينطوى عليها ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وفقا لحقوق الشعوب المشروعة مع مراعاة مصالح وحدة وتضامن الحركة بوجه عام وبدون أى تدخل من الخارج ومع عدم اللجوء الى الضغوط واستخدام القوة أو التهديد بها .

٤٢ - يوجه المؤتمر نداء خاصا الى حكومات البلدان غير المنحازة التي توجد بينها منازعات متبادلة، أن تفعل كل ما في وسعها للتوصل الى تسوية سلمية فيما بينها وأساسا بالوسائل الثنائية .

٤٣ - ويعبر الوزراء عن اقتناعهم العميق بأن جميع البلدان غير المنحازة تستطيع أن تقدم العون الى الاطراف المتنازعة بالطرق الثنائية ، وبمختلف أشكال المساعي الحميدة أو بأساليب أخرى لتحل المنازعات القائمة سلميا ، وكذلك في اطار منظماتها الاقليمية ، مثل منظمة الوحدة الافريقية ، أو بمساعدة الامم المتحدة أيضا . ويؤكد الوزراء استعداد حكوماتهم للعمل الفردى أو الجماعي في هذا الاتجاه .

٤٤ - يؤمن الوزراء أن حركة عدم الانحياز تستطيع ان تساعد أيضا الاطراف المتنازعة في الوقت المناسب لكي تحول دون تطور هذه المنازعات الى صدامات مسلحة واقحام مصالح أجنبية . وقد درس المؤتمر في هذا الخصوص امكانية ان يشكل مكتب التنسيق مجموعات مختصة غير رسمية ، اذا ما طلبت اطراف النزاع ذلك ،لتقديم مساعيها الحميدة لهذه الاطراف وتشجيعها على التوصل الى حلول سلمية عن طريق المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والاجراءات الاخرى التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة . ويتحدد تكوين هذه المجموعات على ضوء المواقف المحددة وطبيعة النزاع وآراء الدول أطراف النزاع . ويستطيع مكتب التنسيق أن يعمل في نفس الاطار بناء على طلب الاطراف المعنية .

٤٥ - يوصي المؤتمر الاطراف المعنية مباشرة بدراسة امكانيات الاستفادة بأشكال المساعي الحميدة سالفة الذكر .

ثالثـــا

مواقف وتحركات بشأن قضايا دولية بعينها

٤٦ - يؤكد المؤتمر ضرورة قيام البلدان غير المنحازة بجهد نشيط سعيا الى التوصل الى حلول للمشكلات الدولية الرئيسية ، ويرى الوزراء أن المشكلات التالية تستحق اهتمامهم الخاص ويؤكدون الحاجة الى اعمال مشتركة عاجلة تقوم بها البلدان غير المنحازة للعمل على بلوغ هذه الغاية .

الشرق الأوسط

٤٧ - يسترعي الوزراء اهتمام المجتمع الدولي نحو التطور الخطير الذى طرأ على مشكلة الشرق الأوسط والذى يشكل خطرا بالغا قد يؤدى الى اشتعال حرب جديدة . واستعرض الوزراء الموقف في هذه المنطقة وانتهوا الى أن السبب وراء تزايد الاضطراب الذى يحيط به لم يزل هو تمادى اسرائيل في انتهاج سياسة العدوان والاحتلال والتوسع ، ورفضها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ومواصلتها رفض الالتزام بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبقرارات الأمم المتحدة لاسيما القرارات المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية وبالاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

٤٨ - وبعد أن استعرض وزراء الخارجية التطورات التي طرأت مؤخرا على الوضع في الشرق الأوسط ، أكدوا على أن المسألة الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، وعلى أنه لا يمكن أن تحل أى من هاتين المشكلتين بمنأى عن الأخرى . كذلك أكد وزراء الخارجية اصرارهم على الحفاظ على الوحدة القائمة بين مسألة فلسطين والوضع في الشرق الأوسط .

٤٩ - وأعرب وزراء الخارجية عن اعتقادهم بأن اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقتضي بالتأكيد انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي التي تحتلها واعترافها بالحقوق الوطنية والثابتة للشعب الفلسطيني وهو ما أكده قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ . كما عبر وزراء الخارجية عن اقتناعهم بأن أى حل لا يراعي هذين الشرطين الأساسيين لا يمكن أن يخدم السلام ، ولكنه على العكس من ذلك سوف يمهد الطريق أمام المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة لتصفية القضية الفلسطينية ولمساعدة اسرائيل على تحقيق أهدافها وعلى الابقاء على الوضع القائم الناجم عن الاحتلال وبالتالي على تمكين اسرائيل من القيام بوظيفتها الاستعمارية والامبريالية والعنصرية في المنطقة .

٥٠ - أكد وزراء الخارجية تمسك بلدانهم بهذه المبادئ واعتبروا أن أية محاولة للنيل من النضال في سبيل تنفيذ المبادئ السابق ذكرها تعد خروجا على اصرار البلدان غير المنحازة على انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وعلى مساعدة الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه الوطنية والثابتة . وأكد وزراء الخارجية حق الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية

لاستخدام كافة الوسائل لاحباط أية حلول أو تسويات توضع على حساب الحقوق الوطنية والثابتة للشعب الفلسطيني وعلى حساب تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

٥١ - وأكد وزراء الخارجية على أن استمرار الولايات المتحدة في اتخاذ موقف عدائي تجاه حقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة يتعارض مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المشكلة الفلسطينية والشرق الأوسط وبشكل عقبة في سبيل اقامة سلام عادل في المنطقة . وأدان الوزراء السياسات التي تسعى الولايات المتحدة الى فرضها على المنطقة على حساب الحقوق الوطنية والثابتة للشعب الفلسطيني وعلى حساب تحرير كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

٥٢ - ورأى وزراء الخارجية أن اسرائيل لم تزل تتمسك بسياستها التوسعية الرامية الى ضم الأرض الفلسطينية وأراض عربية أخرى في نفس الوقت الذى تضاعف فيه اجراءاتها لطرد السكان والقبض عليهم بصورة جماعية وانتهاج سياسة غير قانونية للنهب والاستغلال ضد السكان العرب في الأراضي التي تحتلها .

٥٣ - وأعرب وزراء الخارجية عن أسفهم الشديد لاستغلال اسرائيل للثروة الطبيعية والموارد في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، منتهكة بذلك أحكام اتفاقية لاهاى واتفاقيات جنيف . وناشدوا جميع الدول اتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون أى تعاون مع اسرائيل من شأنه أن يمهد الطريق للاستغلال غير القانوني الذى تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

٥٤ - وأحاط وزراء الخارجية بقلق عميق بالتصريحات الصادرة عن الدوائر الاستعمارية والامبريالية التي تهدد باللجوء الى استخدام القوة ضد البلدان المنتجة للبترول ولاسيما البلدان التي تقع في المنطقة العربية . كذلك فانهم يدينون أية استعدادات تجرى لتنفيذ هذه التهديدات .

٥٥ - رأى وزراء الخارجية أن السكان العرب في الأراضي المحتلة لم يزالوا محرومين من الحقوق والحريات الأساسية وأن الحرية الدينية معرضة للانتهاكات ، فان اسرائيل تواصل تعزيز سياستها الاستعمارية بتقوية وزيادة عدد مستعمراتها في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى بهدف تدعيم الاحتلال ومنع اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وتغيير الأحوال الطبيعية والسياسية والثقافية والدينية والسكانية في هذه الأراضي . ولا تكتفي اسرائيل باستغلال القوى البشرية العربية بطريقة غير مشروعة ومتعمدة ، وانما تنتهك أيضا حقوقهم الانسانية وتلجأ عمدا الى تعذيب وقتل المسجونين العرب .

٥٦ - وأعرب وزراء الخارجية عن قلقهم الشديد ازاء استمرار اسرائيل في انتهاك الحقوق الانسانية للسكان العرب في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها ، وأدانوا السلطات الاسرائيلية لرفضها السماح بدخول الأراضي المحتلة للجنة الخاصة للأمم المتحدة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر في الحقوق الانسانية لسكان الأراضي المحتلة ، كما أدانوا السياسة الاسرائيلية لضم الأراضي الفلسطينية والعربية .

٥٧ - وأعرب وزراء الخارجية عن مساندتهم الكاملة للقرار ٣٢/٩١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى أكد مجددا أن اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب المبرمة في ١٢ أغسطس ١٩٤٨ تنطبق على جميع الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل بما فيها مدينة القدس .

٥٨ - أكد وزراء الخارجية أن السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقام الا في نطاق حل أساسه الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والشرعية والثابتة وحقه في ممارسة هذه الحقوق بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين ، والمشاركة المستقلة والمتكافئة لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في كافة المؤتمرات والأنشطة والمجالات الدولية المعنية بالمشكلة الفلسطينية ، وتقديم كافة أشكال المساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية وللدول العربية في نضالها من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية .

٥٩ - أكد الوزراء أن القضية تثير القلق الشديد نظرا لسياسة اسرائيل التوسعية ومحاولاتها للتسويف بقصد استمرار احتلالها غير المشروع لفلسطين والأراضي العربية وأخذا في الاعتبار الدعم السياسي والاقتصادى والعسكرى المقدم لاسرائيل من الولايات المتحدة ودول أخرى .

٦٠ - جدد وزراء الخارجية دعوتهم الى رفض التغييرات التي يحاول الكيان الصهيوني ادخالها في المنطقة لتغيير ظروفها الطبيعية والسكانية والاقتصادية .

٦١ - وأدان المؤتمر اسرائيل بشدة لعدوانها على لبنان ومماطلتها في الانسحاب من بعض الأراضي التي لا تزال تحتلها . وأكد حرصه الشديد على المحافظة على أمن لبنان وسيادته واستقلاله ووحدة أراضيه وشعبه .

٦٢ - وندد الوزراء بتصعيد التسلح الاسرائيلي في مجال الأسلحة التقليدية واستنكروا عزم اسرائيل على امتلاك أسلحة نووية ، الأمر الذى يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . واتفق الوزراء على تأييد اقتراح يقدم الى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وينص على ما يلي :

'١' مطالبة جميع البلدان وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، بالتعاون التام في اتخاذ تدابير فعالة ، طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لتلافي هذا التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين .

'٢' دعوة مجلس الأمن بوجه خاص الى أن يطالب جميع البلدان باتخاذ ما يلي وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بصرف النظر عن أى تعاقدات قائمة :

(أ) الامتناع عن تزويد اسرائيل بأى نوع من الأسلحة والذخيرة والمعدات والمركبات العسكرية وقطع الغيار اللازمة بلا استثناء .

(ب) ضمان عدم وصول مثل هذه التوريدات الى اسرائيل عن طريق أطراف أخرى .

(ج) انهاء أية عمليات لنقل المعدات النووية والمواد الانشطارية أو تكنولوجياتها الى اسرائيل .

'٣' دعوة مجلس الأمن الى انشاء جهاز للاشراف على تنفيذ التدابير السابقة المذكورة في الفقرة (٢) .

'٤' دعوة جميع الحكومات والمنظمات الى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتعزيز مساندة القضية الفلسطينية .

المسألة الفلسطينية

٦٣ — أكد الوزراء من جديد أن مسألة فلسطين هي لب الصراع الحالي في الشرق الأوسط وندد وا بجميع سياسات الولايات المتحدة الامريكية الرامية الى تجاهل الحقوق الثابتة الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني ، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وفرض حلول جزئية أو ثنائية .

٦٤ — وأعرب الوزراء من جديد عن قلقهم البالغ ازاء استمرار اسرائيل في اغتصاب فلسطين ورفضها الصارخ الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وسياسة التوسع العنصرية التي تنتهجها الدولة الصهيونية . وهي أعمال تتزايد بصفة مستمرة وتمثل تحديا سافرا للمجتمع الدولي وانتهاكا مستمرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وللاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٦٥ — وأكد الوزراء ضرورة تعزيز التنسيق بين البلدان غير المنحازة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على كلا المستويين الثنائي والدولي ، بهدف وضع استراتيجية لتحرير فلسطين ومن أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة . كذلك أكد المؤتمر على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لقبول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في عواصم البلدان غير المنحازة ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ومنحها الحقوق والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها البعثات الدبلوماسية .

٦٦ — وأشار الوزراء الى جميع مؤتمرات عدم الانحياز السابقة التي أكدت على ضرورة قيام البلدان الأعضاء بممارسة مزيد من الضغط على اسرائيل في الأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة . كما أهابوا بمجلس الأمن بصفة خاصة أن يتخذ تدابير فعالة مما نص عليه في الفصل السابع من الميثاق لارغام اسرائيل على الالتزام بالقرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة . ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أنه على الرغم من مثل هذه التدابير ، فان الكيان الصهيوني لا يزال يعمد الى انتهاكات وأعمال عدوانية أدينت دوليا . ورأى الوزراء أنه يجب التأكيد على الخطر الذى ينطوى عليه هذا الوضع والمطالبة باتخاذ تدابير أشد قوة وأكثر حسما لوضع حد للسياسة العدوانية التي تتبعها اسرائيل .

٦٧ - وقد أكد الوزراء أن محاولات الولايات المتحدة الامريكية وجهودها لتصفية القضية الفلسطينية ، ومساعدتها لاسرائيل في تحقيق سياستها التوسعية والاستعمارية والعنصرية في فلسطين المحتلة ، وذلك بتشجيع الحلول الثنائية والجزئية ، لن تؤدى الى التوصل الى حل عادل للمشكلة ، ومن ثم فقد أدان المؤتمر مثل هذه السياسات والمحاولات والجهود ، ودعا الى التصدى لها . كما أكد المؤتمر حق منظمة التحرير الفلسطينية في رفض كل أشكال التسويات والمشاريع والحلول التي تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية وانكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

٦٨ - ودعا الوزراء مجلس الأمن الى اتخاذ قرار يجسد المبادئ والقرارات التي توصلت اليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط ، ولا سيما القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، وقد أشار الوزراء في هذا الصدد الى المساهمة التي قدمتها للقضية الفلسطينية اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة . وأكد الوزراء أن استمرار اسرائيل في رفض التعاون مع هذه اللجنة يثبت من جديد اصرار اسرائيل على تحدى ارادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية ، وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ، مما يجعل الموقف في المنطقة أكثر تفجرا ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين .

٦٩ - وقد ذكر الوزراء بأن مؤتمر كولومبو كان قد أكد مرة أخرى أن الصهيونية تمثل شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، كما ناشد البلدان غير المنحازة أن تراعي هذه الحقيقة أثناء اجتماعها في ساحة المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى الذى سيعقد في جنيف خلال شهر آب/اغسطس ١٩٧٨ .

٧٠ - ودعا الوزراء الى العمل أثناء انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة للدعوة الى عقد دورة خاصة تكرس لدراسة القضية الفلسطينية ، بغية اقرار التدابير التي تؤدى الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب من فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

٧١ - كما دعا وزراء الخارجية الى الاحتفال سنويا بدءا من عام ١٩٧٨ ، بيوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني /نوفمبر باعتباره يوما عالميا للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

قبرص

٧٢ - ان الوزراء اذ يذكرون بالموقف من قبرص الذى تضمنته البيانات الصادرة عن مؤتمرات البلدان غير المنحازة التي عقدت حتى الآن ، يعربون عن أسفهم ازاء استمرار وجود جزء من أراضي قبرص تحت احتلال القوات العسكرية الأجنبية .

٧٣ - ويؤكد الوزراء من جديد مساندتهم وتضامنهم الكامل مع شعب وحكومة جمهورية قبرص ،

أحد الأعضاء المؤسسين في حركة عدم الانحياز ، ويطالبون بالتطبيق الفوري لقرارات الأمم المتحدة وبخاصة القرار رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي أصدرته الجمعية العامة بالاجماع وصادق عليه مجلس الأمن بقراره رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) .

٧٤ - تدعو البلدان غير المنحازة كافة الدول الى احترام سيادة قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم انحيازها احتراما كاملا ، والى وقف كافة التدخلات الأجنبية في شؤونها ، وتطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأجنبية المسلحة ولكل وجود عسكري أجنبي آخر من جمهورية قبرص ، كما تطالب باتخاذ تدابير عاجلة تكفل عودة كل اللاجئين سالمين الى ديارهم ، وتدعو الى احترام الحقوق الانسانية لكل القبارصة بما في ذلك تتبع مصير المفقودين وتفسير أسباب اختفائهم ، وتؤكد البلدان غير المنحازة الحاجة الى مفاوضات جادة وبناءة ، على أساس قرار الجمعية العامة سابق الذكر ، بين ممثلي طائفتي القبارصة اليونانيين والأتراك ، تجرى بحرية وعلى قدم المساواة دون تدخل خارجي بحيث يمكن أن تفضي الى اتفاق يلقى قبول الطرفين في اطار قرار الأمم المتحدة وبيانات البلدان غير المنحازة .

٧٥ - ان البلدان غير المنحازة مقتنعة بأن هذا هو الطريق الذي يمكن أن تحل من خلاله الأزمة القبرصية على أساس عادل ودائم ، وهي الأزمة التي يضر استمرارها بالسلام والأمن الدوليين في منطقة البحر المتوسط .

٧٦ - يطالب المؤتمر بأن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ تدابير من طرف واحد ويعرب عن أسفه ازاء ما اتخذ بالفعل من هذه التدابير وبخاصة التدابير التعسفية التي تستهدف - بأية طريقة كانت - احداث تعديل في التركيب السكاني للجزيرة . وينبغي ألا يسمح للوضع الناشيء عن تدابير من هذا القبيل أن يؤثر على حل المشكلة القبرصية .

٧٧ - والمؤتمر ، اذ يؤيد قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٥ ، يعتبر أن من واجب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجه خاص ، أن تتخذ كل التدابير المناسبة ، بما في ذلك التدابير الواردة في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لكفالة التنفيذ السريع والفعال لقراراتها بشأن قبرص ، اذا ما اقتضى الأمر ذلك .

٧٨ - يلاحظ الوزراء الدور البناء الذي تنهض به مجموعة اتصال البلدان غير المنحازة ، وبخاصة في داخل الأمم المتحدة ، والدعوة التي وجهتها حكومة جمهورية قبرص الى مجموعة الاتصال لزيارة الجمهورية لكي تقوم بتقدير الموقف على الطبيعة اذا ما استدعت التطورات ذلك .

٧٩ - يرحب الوزراء بالاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص الى الدورة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة نزع السلاح ، والذي يدعو الى الغاء الوجود العسكري ونزع السلاح بصورة كاملة في جمهورية قبرص ، ويرون أن تحقيق هذا الاقتراح ، في اطار التنفيذ الكامل لقرار الأمم المتحدة بشأن قبرص ، يمكن أن يسهم اسهاما ايجابيا في تحقيق حل دائم للمشكلة القبرصية وفي تحقيق الأهداف الكبرى المتمثلة في تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح تحت اشراف الأمم المتحدة .

افريقيـــا

٨٠ - يعرب الوزراء عن ارتياحهم لنتيجة اجتماع القمة العادى الخامس عشر لمنظمة الوحـــدة الافريقية الذى عقد منذ وقت قريب في الخرطوم بجمهورية السودان الديمقراطية . وهم يذكـــرون بوجه خاص بقرار منظمة الوحدة الافريقية بشأن الاستراتيجية الافريقية الموحدة لدعم حركة عـــدم الانحياز ، والذى يدعو الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الى أن تلعب دورا هاما فـــي نطاق حركة بلدان عدم الانحياز بغية تدعيم وحدة الحركة وتعزيز التضامن بين البلدان غـــير المنحازة . ويحيط المؤتمر علما في هذا الصدد بعظيم التقدير ، بقرار اجتماع قمة منظمة الوحـــدة الافريقية بتقديم قراراته المعنية الى مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في بلغراد وبالتعاون معه بغية ضمان انجاح المؤتمر .

٨١ - ويرى المؤتمر أن قرارات ومقررات القمة العادية الخامسة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقيـــة تشكل اسهاما مهما في نجاح مؤتمر بلغراد ، حيث أنها قد تناولت القضايا الراهنة التي تشغـــل حركة عدم الانحياز . ويشدد المؤتمر بوجه خاص على أهمية رغبة افريقيا التي أعرب عنها مؤتمـــر الخرطوم في اتخاذ تدابير مناهضة لمناورات الاستعمار الجديد وما يرافقها من تدخل عسكـــرى أجنبي في افريقيا وذلك برفض هذه المناورات وبادانة وجود كافة القواعد العسكرية الأجنبية فـــي افريقيا وابرام المواثيق مع القوى غير الافريقية . وهم يرون أن هذه الرغبة قد تدعمت بفضل الرفـــض الشامل الذى أبدته القمة لكل المحاولات الرامية لبسط مصالح تكتلات القوى في افريقيا والـــتي تستهدف تحويل القارة الافريقية الى ساحة قتال ، أو الى ميدان لسياسات الحرب البـــاردة ، وادانتها لأى تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول الافريقية والتزامها بتسوية المنازعـــات بين الدول سلميا للحيلولة دون التدخل الأجنبي في افريقيا .

٨٢ - ويعرب المؤتمر عن اعجابه بالموقف الشجاع الذى اتخذته الدول الافريقية في الخرطـــوم بقرارها الخاص بأن تكون مسؤولة وحدها عن الدفاع عن افريقيا وعن أمنها ، وذلك ببحث امكانيـــة تشكيل قوة افريقية مشتركة في اطار منظمة الوحدة الافريقية ستكون لها ضرورتها لتحرير القـــارة تحريرا كاملا ، ولضمان استقلال الدول الأعضاء وسيادتها وسلامة أراضيها ، ولاستئصال شأفـــة نظم الأقلية العنصرية في جنوب القارة الافريقية .

٨٣ - ويوافق الوزراء على أن الأهداف المرجوة والنبيلة لمنظمة الوحدة الافريقية لا يمكـــن تحقيقها الا بعد تصفية آخر رواسب الاستعمار ونظم الأقلية العنصرية . وان استمرار نضـــال افريقيا للقضاء على آفتي الاستعمار والعنصرية ، اقليما بعد اقليم ، انما يوضح أن العدو مـــا زال على عناده كما كان دائما . لقد استمر العدو في سياسة العدوان ، والتمييز العنصرى ، والفصل العنصرى والارهاب ، في جنوب القارة الافريقية مما يجعل هذه المنطقة واحدة من بؤر الأزمـــات الحادة في العالم التي تهدد بشكل مباشر أمن واستقلال جميع البلدان الافريقية ، ولاســـيما بلدان خط المواجهة . ويدين الوزراء بوجه خاص استمرار عدوان الأنظمة العنصرية على البلـــدان المجاورة ، موزامبيق وأنغولا وزامبيا وبوتسوانا . ان الأنظمة العنصرية وأنظمة الأقلية تسعى الـــى الابقاء على معاقلها بأى ثمن والى استمرار نظام الاستيطان الاستعمارى والسيطرة والقهر والاستغلال .

٨٤ - ويوجه المؤتمر أنظار المجتمع الدولي الى الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد للعدوان المستمر ولنظام القهر الوحشي والابادة الجماعية للشعوب الأصلية في زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا . ويحث المؤتمر تلك الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية ، وعسكرية ونووية مع الأنظمة العنصرية أن تضع حدا وأن تتعاون مع الأمم المتحدة في الجهود المبذولة للقضاء على تلك العلاقات ولا سيما بالعمل على عقد مجلس الأمن في وقت مبكر للنظر في فرض حظر بترولي على نظام جنوب افريقيا العنصرى . وقد حث الوزراء كل دول العالم الثالث من غير أعضاء حركة عدم الانحياز ، وبخاصة ايران ، على المشاركة في جعل هذا الحظر فعالا . ويشيد المؤتمر بالنضال البطولي الذى تخوضه شعوب ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا من أجل تصفية الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، وهو النضال الذى يشكل مساهمة كبرى في النضال من أجل التحرير الشامل للشعوب والبلدان . ويطالب الوزراء بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار في جنوب افريقيا تنفيذا كاملا ومنسقا ، وبتقديم كل المساندة المطلوبة لحركات التحرير في هذه المرحلة الدقيقة في الكفاح من أجل التحرير والاستقلال . ويشددون في هذا الصدد على أهمية دور الأمم المتحدة ، ودور منظمة الوحدة الافريقية بوجه خاص .

٨٥ - ويحذر الوزراء بوجه خاص من الأخطار الناشئة عن شتى المحاولات التي تقوم بها القوى الاستعمارية والاستعمارية الجديدة لمنع شعوب افريقيا الجنوبية من الحصول على استقلال وحرية حقيقيين ، وللحيلولة بوجه خاص دون قيام حركات التحرير الوطني بتقرير مصير بلادها . ان من واجب البلدان غير المنحازة ان تسد الطريق على كل هذه المحاولات وأن تواصل مساندتها الشاملة لحركات التحرير كواجب من واجباتها الأولى ، ويعرب المؤتمر عن ارتياحه للتأييد الدولي المتصاعد لنضال الشعوب المقهورة في جنوبي افريقيا .

٨٦ - ويعرب الوزراء عن قبولهم للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزراى الذى عقده مكتب التنسيق في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، بارسال بعثة تضامن من البلدان غير المنحازة الى دول خط المواجهة وحركات التحرير في افريقيا الجنوبية ، كما يؤكدون بوجه خاص القرار الصادر عن الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق ، المنعقد في هافانا في أيار/مايو ١٩٧٨ ، بعقد اجتماع وزارى لمكتب التنسيق في مابوتو - عاصمة موزامبيق - لبحث الموقف في افريقيا الجنوبية واتاحة الفرصة للتعبير عن مزيد من التضامن مع حركات التحرير ودول خط المواجهة . وبخاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل واليابان ، في التعاون الاقتصادى والعسكرى والنووى مع جنوب افريقيا ، وهم يدينون هذه البلدان على تواطؤهم مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وأكد الوزراء أن المساندة التي يتلقاها هذا النظام من الخارج قد مكنته من زيادة قدرته العسكرية المتنامية وتدعيم أدوات القهر التي يستخدمها بما في ذلك مشروعات صناعة الأسلحة النووية . ويطالب الوزراء بوقف هذا التعاون فورا .

٨٧ - ويذكر الوزراء بالنتائج الهامة للمؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب زمبابوى وناميبيا الذى عقد في مابوتو في أيار/مايو ١٩٧٧ ، والمؤتمر العالمي للعمل ضد الفصل العنصرى ، المنعقد في لاغوس في آب/اغسطس ١٩٧٧ . ويدعون كل الدول الى المشاركة في المؤتمر العالمي للنضال ضد العنصرية والتفرقة العنصرية الذى سيعقد في جنيف في آب/اغسطس ١٩٧٨ .

جنوب افريقيا

٨٨ — يعلن الوزراء أن الوضع في جنوب افريقيا يتسم اليوم بتصاعد كفاح شعب جنوب افريقيا المناضل وزيادة طاقته القتالية . كما يتسم من ناحية أخرى بتصعيد قمع السكان الأصليين والتنكيل بهم ، يقترن بأعمال تخريبية ضد دول خط المواجهة وباستعدادات للقيام بعدوان سافر ضد دول افريقية مستقلة في كل أرجاء القارة الافريقية .

٨٩ — وقد خلص الوزراء الى أن نظام الفصل العنصرى ليس سوى نتيجة جانبية للاستعمار الاستيطاني تستخدم لزيادة عمليات النهب والاستغلال الى أقصى حد لصالح الأقلية العنصرية البيضاء والامبريالية الدولية . وقد صادق الوزراء على الموقف الذى اتخذه المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة ، والذى لم يقف عند ادانة الفصل العنصرى كجريمة ضد الانسانية ، وانما أيضا كتهديد موجه الى السلام والأمن الدولي .

٩٠ — ويذكّر الوزراء بقرارات الأمم المتحدة العديدة التي تعترف بمشروعية الكفاح ضد الفصل العنصرى بكافة أشكاله ، بما في ذلك الكفاح المسلح للقضاء على النظام السرطاني . ويهيبون بكل الدول الأعضاء أن تقدم عونها الأدبي والسياسي والمالي الى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز .

٩١ — ويدين الوزراء استمرار بعض البلدان الغربية وعدد من البلدان الأخرى .

٩٢ — وهم يؤكدون على أهمية الحظر الاجبارى على السلاح الذى فرضه مجلس الأمن على جنوب افريقيا بموجب قراره رقم ٤١٨ (١٩٧٧) . ويطالبون جميع الدول وفي مقدمتها الدول الغربية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بتطبيق هذا الحظر . كما يطالبون مجلس الأمن بالتطبيق الحرفي لأحكام قراره رقم ٤١٨ (١٩٧٧) لضمان انهاء كافة أشكال التعاون العسكرى مع نظام حكم سميث . ويدين الوزراء بشدة هذا التواطؤ مع نظام الفصل العنصرى الذى شجعه على تحدى الرأى العام ، كما أنه أدى الى زيادة عناده وتعزيز ادعائه بأنه المدافع عن حضارة البيض المسيحية الغربية وبأنه بمثابة قوة الحراسة لما يسمى بالعالم الحر في المنطقة وبأن خلع على نفسه الحق المزعوم في التدخل في سائر البلدان الافريقية .

٩٣ — ويؤكد الوزراء على أن نظام الفصل العنصرى ضاعف اتجاهاته القمعية العدوانية التوسعية في أعقاب هزيمة الاستعمار البرتغالي ، ولم يكتف بمواصلة احتلاله غير المشروع لناميبيا وتدعيمه لنظام حكم ايان سميث غير المشروع . وانما قام كذلك بغزو جمهورية انغولا الشعبية محاولا العمل على انشاء دولة عميلة له في هذا الاقليم . ويحيي الوزراء التضامن الايجابي لبعض البلدان الافريقية وغيرها من الدول الصديقة لمساعدة الشعب الانغولي البطل على احباط هذه المؤامرة .

٩٤ — وأشاد الوزراء بالدور البطولي الذى يقوم به شعب جنوب افريقيا المناضل الذى تحدى القمع الوحشي والمذابح والاغتيالات المنظمة للمعتقلين السياسيين وذلك على تصميمه الذى لا يلين على بذل أثمن التضحيات في سبيل نيل حريته . ودعا الوزراء الى تقديم المزيد من الدعم المالي

والمادى الى حركات التحرير التي تحظى برامجها للنضال المسلح ولا قامة دولة ديمقراطية بالمساندة غير المشروطة من جانب منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة. كما يدعون المجتمع الدولي لعزل نظام حكم جنوب افريقيا عزلا تاما .

٩٥ - ويطالب الوزراء مجلس الأمن بالتطبيق الحرفي لأحكام قراره لكي يضمن انهاء كل أنواع التعاون العسكرى مع نظام الحكم العسكرى . ويطلب الوزراء الى مجلس الأمن تطبيق العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا لاسيما الحظر البترولي لسبب اضافي وهو انتهاك جنوب افريقيا للعقوبات المفروضة على روديسيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣ (١٩٦٨) ويطلب اليه أيضا سد أية ثغرات تستخدم حاليا لمنع تنفيذ هذه القرارات .

٩٦ - ويشيد الوزراء بدول المواجهة التي تبذل تضحيات اقتصادية هائلة وتضحيات أخرى في نضالها المشترك من أجل تحرير جنوب القارة الافريقية . ويذكرون بقرار الأمم المتحدة بشأن مساعدة أنغولا وبوتسوانا وموزامبيق وزامبيا ، ويدعو جميع البلدان الى زيادة مساعداتها الى هذه الدول لتعزيز قدراتها الدفاعية بغية تمكينها من القيام بدورها كقواعد خلفية آمنة للنضال التحررى كذلك فأنهم يدعون الى تقديم المساعدة الى ليسوتو لتمكينها من تنفيذ ما لديها من مشروعات للتنمية ولزيادة قدرتها على التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة بخصوص الفصل العنصرى والبانتوستانات .

٩٧ - كذلك يناشد الوزراء جميع أعضاء المجتمع الدولي دعم جهود سوازيلاند وليسوتو وبوتسوانا وزامبيا وموزامبيق لمساعدتها على مواجهة المشكلات الناجمة عن تدفق اللاجئين اليها بأعداد كبيرة من جنوب افريقيا ، ويوصون بصفة خاصة البلدان التي لم تسدد بعد اشتراكاتها في صندوق البلدان غير المنحازة للتضامن من أجل تحرير جنوب القارة الافريقية بأن تفعل هذا .

٩٨ - ويلاحظ الوزراء بقلق بالغ أن نظام الحكم العنصرى في بريتوريا يواصل تنفيذ برنامجه الوهمي الخاص باقامة البانتوستانات ويؤكدون من جديد القرارات المتعلقة بهذا الشأن الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، ويحثون جميع البلدان على نبذ استقلالها المزعوم وعلى الرفض الكامل لهذه الكيانات المصطنعة .

٩٩ - يذكر الوزراء بالقرار عن الفصل العنصرى في مجال الرياضة الصادر عن المؤتمر الخامس في كولومبو ويؤكدون من جديد ضرورة مواصلة الجهود بصورة نشطة من أجل القضاء على الفصل والتمييز العنصريين في مجال الرياضة . ويرحب الوزراء في هذا الصدد بالاعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة الصادر عن الجمعية العامة ، ويؤكدون من جديد التزامهم بمساندة وضع واقرار اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الرياضة تكون أداة هامة في الحملة من أجل القضاء على الفصل العنصرى في كافة الميادين .

١٠٠ - يصرب الوزراء عن مساندتهم الكاملة لما أصدره مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في الخرطوم من قرارات بشأن مسألة جنوب افريقيا .

١٠١- يقرر الوزراء اعتبار مشكلة الفصل العنصرى ذات أولوية قصوى وتقديم أكبر عون مالي ومادى ممكن لحركات التحرير التي تناضل من أجل الاطاحة بنظام حكم الفصل العنصرى . كما يتعهدون بالاحتفال بالعام الدولي لمناهضة الفصل العنصرى وعقد مناهضة العنصرية لضمان فرض العزلة الكاملة على نظام حكم بريتوريا وتدعيم حركات التحرير .

ناميبيا

١٠٢- يحيي وزراء خارجية البلدان غير المنحازة عن ايمانهم الكامل بالحق الثابت لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال الوطني والوحدة الاقليمية ، كما يؤيدون بقوة نضاله المشروع بكافة الوسائل من أجل تصفية احتلال جمهورية جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . وهم يؤكدون مرة أخرى أن احتلال جمهورية جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا لا يشكل عدوانا على شعب ناميبيا فحسب ، بل على كل شعوب وبلدان افريقيا الحرة ، كما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتحديا للأمم المتحدة التي تقع عليها مسؤولية انهاء الحكم الاستعمارى في ناميبيا .

١٠٣- يرحب الوزراء بالقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي في اجتماعه الذى عقده مؤخرا باتخاذ التدابير العملية لتحقيق استقلال ناميبيا وفقا لقراره رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) . ويدرك الوزراء أن قرار مجلس الأمن انما جاء نتيجة للكفاح الظافر لشعب ناميبيا ، بقيادة سوابو ، من أجل حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال الوطني . ويشيد الوزراء بمنظمة سوابو والتي وقفت على مر السنين صامدة لا تتزعزع في نضالها الباسل لتحقيق حرية واستقلال ناميبيا ، لما أبدته من ثبات وحنكة سياسية جعلت اصدار قرار مجلس الأمن أمرا ممكنا .

١٠٤ - يدعو الوزراء الى التزام اليقظة المطلقة في المرحلة الجديدة من الجهود المبذولة لتحرير ناميبيا . ويحثون جميع البلدان غير المنحازة على تقديم مزيد من العون المالي والمادى الثابت لمنظمة سوابو لتمكينها من التصدى بصورة فعالة للمناورات والمخططات الخبيثة التي تدبرها جنوب افريقيا في ناميبيا .

١٠٥- كما أكد مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة من جديد مساندته لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه سلطة الادارة القانونية للاقليم حتى حصوله على الاستقلال .

١٠٦- يدين المؤتمر بشدة نظام جنوب افريقيا العنصرى لأعمال القمع الوحشية التي يمارسها ضد شعب ناميبيا ولحملة الارهاب الموجهة ضد حركة تحريرها سوابو . كما يدين المؤتمر أيضا بشدة جنوب افريقيا لاستخدامها أراضي ناميبيا في ارتكاب أعمال عدوانية متكررة ضد دول أنغولا وزامبيا وبوتسوانا ولمحاولتها اقامة نظام عميل في ناميبيا وتمزيقه عن طريق تجزئته على أساس قبلي واقامة البانتوستانات .

١٠٧- يؤكد الوزراء من جديد رسميا أن خليج ولويس جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، كما يدينون من جديد ودون أى لبس محاولة احتلال خليج ولويس من جانب جنوب افريقيا مما يعد انتهاكا صريحا لوحدة ناميبيا وسلامة أراضيها .

١٠٨- ينادى الوزراء بأن لا يألوا جهدا في سبيل ضمان الحفاظ على وحدة أراضي ناميبيا ويسجلون قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذى صدر مؤخرا .

زمبابوى

١٠٩- يؤكد مؤتمر البلدان غير المنحازة من جديد قرار مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية بالخرطوم الذى نبذ وأدان بشدة التسوية الداخلية المزعومة في روديسيا الجنوبية . واعتبر المؤتمر أن اتفاق سالزبورى المزعوم بتاريخ ٣ مارس/آذار ١٩٧٨ لا يعدو كونه محاولة زائفة وخادعة وغادرة لدعم القوة العسكرية والسياسية لنظام الأقلية العنصرى ولاضفاء نوع من الصفة السياسية للعناصر الانتهازية التي لا تمثل أحدا والتي كانت طرفا فيها .

١١٠- ويدين الوزراء بصرامة أية محاولة تهدف الى فرض تسلط الاستعمار الجديد على شعب زمبابوى بهذا الاسلوب ويعلنون من جديد أن تحقيق حل عادل لا يتأتى ما لم يقم على أساس رغبات الأغلبية التي تمثلها الجبهة الوطنية التي تخوض نضالا شعبيا بطوليا لتحرير البلاد بأكملها وهم يأكدون أن أى حل دائم لمشكلة زمبابوى يجب أن يتمشى مع نقل السلطة برمتها من الأقلية الى شعب زمبابوى بالنسبة لحقه في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي .

١١١- يناشد المؤتمر المجتمع الدولي أن يبذل جميع الجهود ليشارك في تصفية نظام جنوب روديسيا غير الآدمي والقضاء على استعمار زمبابوى واتاحة الفرصة للجبهة الشعبية لكي تحقق انتقال السلطة الحتمي من الأقلية الى شعب زمبابوى بقيادة الجبهة الشعبية . ويساند الوزراء حق شعب زمبابوى الثابت في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي ، ويؤكدون من جديد تأييدهم للنضال المشروع الذى تقوده الجبهة الوطنية وهي حركة التحرير الشرعية والوحيدة في زمبابوى .

١١٢- يحيي الوزراء شعب زمبابوى بقيادة الجبهة الوطنية لخوضه كفاحا مسلحا بطوليا ويتعهدون بتقديم العون المادى والمالي اليه ، ويؤكدون من جديد تضامنهم الكامل مع حركة تحرير شعب زمبابوى المناضل والمعذب . ويدين الوزراء بشدة أعمال العدوان المنظمة التي لا مبرر لها التي ترتكب ضد دول المواجهة وهي بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا ويعلنون عن تأييدهم وتضامنهم مع هذه البلاد . ويدعو الوزراء الأمم المتحدة الى اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون ارتكاب تلك الأعمال العدوانية المتكررة ، ولكي تقدم كل ما يمكن من معونة يتيح لهذه البلاد الدفاع عن سلامة أراضيها واستقلالها بصورة فعالة .

١١٣- يعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء الانتهاكات المتزايدة والمتكررة للعقوبات التي قرر مجلس الأمن الدولي تطبيقها ضد نظام الحكم العنصرى ، ويدعون الى تطبيق عقوبات اقتصادية شاملة انطلاقا من روح المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ويناشدون كافة الدول أن تلتزم بدقة بتطبيق هذه العقوبات .

الصحراء الغربية

١١٤- ان المؤتمر ، اذ يأخذ في اعتباره أن المناقشات والمداولات التي جرت في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في الخرطوم كافية في هذه المرحلة ، يؤيد القرار الذى اتخذه مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية في جميع اجزائه ويعرب عن أمله الكبير في أن تتمكن اللجنة المختصة التي عينها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في الخرطوم من ايجاد حل عادل لمسألة الصحراء الغربية في اطار ميثاق الأمم المتحدة وقرارات حركة عدم الانحياز وميثاق وقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

١١٥- قرر مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة - تضامنا منه مع افريقيا - تأييد القرارات السياسية التالية بشأن القارة الافريقية والصادرة عن الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في الخرطوم : زمبابوى ، العقوبات ضد نظام حكم ايان سميث ، ناميبيا ، جنوب افريقيا ، الحظر البترولي ، العقوبات ضد جنوب افريقيا ، الصحراء الغربية ، مايوت ، جزر الكومور ، انشاء قوة عسكرية افريقية ، الاجراءات ضد المناورات الاستعمارية الجديدة والتدخلات العسكرية الأجنبية في افريقيا والتسلح النووى لجنوب افريقيا والعدوان والغزو بواسطة المرتزقة .

قضايا امريكا اللاتينية

١١٦ — يؤكد الوزراء تضامن حركة عدم الانحياز مع نضال شعوب امريكا اللاتينية التي لم تصل بعد الى تحقيق تحررها الكامل ، ويعربون عن تأييدهم الكامل للجهود التي بذلتها دول المنطقة بهدف تعزيز سيادتها والدفاع عنها واسترداد ثرواتها ومواردها الطبيعية . وبناء على ذلك فانهم يدينون كل شكل من اشكال الضغوط الاجنبية ، الموجهة ضد تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . ويعربون ايضا عن اقتناعهم بأن سياسة عدم الانحياز سوف تترسخ باطراد في امريكا اللاتينية .

١١٧ — ويرحب الوزراء بابرام بنما والولايات المتحدة ومصادقتهما على معاهدتي قناة بنما في عام ١٩٧٧ كخطوة هامة نحو استعادة بنما لوحدة اراضيها وسيادتها الفعالة على كافة اراضيها بما في ذلك شريط الارض الذى تقع فيه القناة ، الامر الذى اسهم في تصفية الاستعمار في امريكا اللاتينية . ان هذا الانجاز الذى حققته بنما شعبا وحكومة يعد نتيجة نضالها المستمر وثمرة التأييد والتضامن من جانب البلدان غير المنحازة وكل القوى المحبة للحرية في العالم . وسوف تواصل البلدان غير المنحازة تقديم المساندة لبنما سعيا الى التطبيق الكامل والمستمر لهاتين المعاهدتين . ويحيط الوزراء علما بأن بنما والولايات المتحدة قد اتفقتا على فتح بروتوكول المعاهدة الخاصة بالحياد الدائم للقناة كي تنضم اليها جميع البلدان . ولهذا قرر الوزراء دعوة كل دول العالم الى الانضمام الى هذا البروتوكول والى احترام الحياد الدائم للقناة والى المراعاة الشديدة لمبدأ عدم التدخل في شؤون بنما .

١١٨ — ندد المؤتمر بالعدوان والضغوط والتهديدات المستمرة ضد كوبا من جانب حكومة الولايات المتحدة ، كما أكد مجددا ادانته للحصار الذى حاولت به هذه الحكومة ان تعزل الثورة الكوبية وتقضي عليها . ويطالب المؤتمر بوقف هذه المحاولات فورا وبلا شروط . وفي الوقت نفسه أقر المؤتمر بأن الشعب الكوبي أصيب بخسائر مادية واقتصادية فادحة من جراء غزو خليج الخنازير في عام ١٩٦١ ومن جراء الحصار الذى يجب أن تعوّض كوبا عنه .

١١٩ — ويؤكد المؤتمر من جديد تضامنه مع مطلب كوبا العادل بخصوص التصفية الفورية وغير المشروطة للقاعدة البحرية الامريكية الموجودة في جوانتانامو .

١٢٠ — ويؤكد الوزراء من جديد مساندتهم غير المشروطة للحق الثابت لشعب بليز في تقرير المصير وفي الاستقلال وفي وحدة أراضيه ، ويعربون عن عميق قلقهم لاستمرار الضغوط والتهديدات ضد حرمة بليز ووحدة اراضيها .

١٢١ — ويقر الوزراء بأن هذا الوضع يعمل على استمرار الاستعمار في نصف الكرة ، ويمكن أن يمثل تهديدا للسلم والامن وأن يعوق تنمية علاقات أكثر توافقا بين بلدان المنطقة .

١٢٢ — ويوافق الوزراء على سياسة حكومة بليز التي تستهدف تحقيق استقلال مبكر وآمن للمنطقة ، ويسجلون ان هذا يمكن ان يتحقق بالتسوية عن طريق المفاوضات بحيث تكون تسوية يقبلها شعب بليز ، او عن طريق وضع ترتيبات أمن قد تكون ضرورية لضمان استقلال بليز ووحدة اراضيها ، وفي هذا الخصوص فان الوزراء يسجلون ايضا المسؤولية الخاصة التي تتحملها بريطانيا لمساعدة بليز على الحصول على استقلال آمن .

١٢٣ — والوزراء اذ يحثون على التطبيق الملزم لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢/٣٢ الصادر في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ يدعون كافة الدول الاعضاء في الحركة ويدعون المجتمع الدولي الى تقديم كل المساعدة العملية اللازمة لتمكين بليز من التقدم بسرعة صوب تحقيق استقلال مبكر وآمن تتمتع في ظله بالسيادة ووحدة الاراضي .

١٢٤ — وفيما يتعلق بالحالة الخاصة لجزر مالفيناس فان الوزراء يؤيدون تأييدا راسخا الأمانـــي العادلة التي تتطلع اليها الارجنتين لاسترداد هذا الاقليم للسيادة الارجنتينية ويحثون على دفع عجلة المفاوضات الرامية الى هذه الغاية .

١٢٥ — ويذكر الوزراء بالموقف السابق للبلدان غير المنحازة ، وطبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٥١٤ (١٥) فانهم يؤكدون مساندتهم للحق المشروع لشعب بورتوريكو في تقريـــر المصير والاستقلال ويدعون الى اتخاذ الاجراءات العاجلة لتحقيق هذا الغرض.

١٢٦ — وكرر الوزراء مطلب المؤتمر الخامس لرؤساء الدول والحكومات بأن توقف حكومة الولايـــات المتحدة الامريكية كافة المناورات السياسية او القمعية التي من شأنها استمرار الوضع الاستعمـــارى لبورتوريكو وعبروا عن قلقهم الشديد لاستمرار هذه المناورات .

١٢٧ — ويؤيد الوزراء قرار الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة بشأن الموقف في شيلي ويدعون الى تنفيذ القرار الصادر عن المؤتمر الخامس لرؤساء الدول والحكومات المنعقد في كولومبو الذى يدعو الى الاهتمام المستمر بالموقف في شيلي ، كما يدعون الى تكثيف التضامن مع شعب شيلي . وأدان الوزراء الانتهاكات الحالية للحقوق الديمقراطية في هذا البلد ، وأكدوا مجددا تأييدهم للقرارات الصادرة بهذا المعنى عن الدورات المختلفة للجمعية العامة للامم المتحدة .

١٢٨ — وندد المؤتمر بوجود اقاليم لاتزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية في امريكا اللاتينية . وطلبو الى لجنة تصفية الاستعمار الخاصة التابعة للامم المتحدة ان تطالب بالتطبيق الفورى للقرار رقـــم ١٥١٤ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة (د — ١٥) من جانب القوى الاستعماريـــة ، وأعربوا عن تضامنهم مع النضال العادل الذى تخوضه شعوب هذه الاقاليم في سبيل تقرير المصيـــر والاستقلال . كما أدان الوزراء استمرار وجود القواعد العسكرية الاجنبية مثل القواعد الموجودة فـي كوبا وبورتوريكو وأكدوا مجددا مطلب المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحـــازة بأن تعيد القوى العسكرية فورا الاقاليم المحتلة الى السيادة الوطنية وبأن تصفّي القواعد العسكريـة التي أقيمت رغما عن ارادة شعوب هذه الاقاليم .

١٢٩ — وأدان المؤتمر العلاقات المتزايدة التي يقيمها جنوب افريقيا ونظام حكم سميث العنصـــرى غير الشرعي منذ فترة من الوقت مع بعض بلدان امريكا اللاتينية عن طريق العمل على التعاون العسكرى ، ونظروا بقلق شديد الى منح تسهيلات لهجرة المستوطنين العنصريين ، الامر الذى يعد انتهاكـا للمطالب المتكررة من جانب الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز .

١٣٠ — ويسجل الوزراء بارتياح أن اثنتين من الدول النووية وافقتا مؤخرا على منع دخول الاسلحـة

النووية الى امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) والتزمتا بتنفيذ هذه الوثيقة ، وبهذا فانهما عملتا على زيادة تسهيل تطبيق هذه المعاهدة .

١٣١ - وأحاط الوزراء بارتياح بالاعلان الموقع في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٨ من جانب وزراء خارجية ثماني دول في امريكا اللاتينية وهو الاعلان الذى وسع نطاق اعلان اياكوتشو بخصوص الحد من التسليح في امريكا اللاتينية الذى وقعته هذه الدول في عام ١٩٧٤ .

١٣٢ - واعرب المؤتمر عن تقديره العميق لأن مؤتمر القمة القادم للحركة سوف ينعقد لاول مرة في جمهورية كوبا بامريكا اللاتينية اذ انه سيتيح فرصة هائلة للحركة لكي تعبر عن تضامنها مع بلدان امريكا اللاتينية ولكي تسهم اسهاما كبيرا في تأكيد سيادتها الوطنية واستقلال تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وفي تأكيد حقها في العيش في سلام وأمن .

تيمور الشرقية

١٣٣ - انطلاقا من قرارات المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة ، فان الوزراء يؤكدون حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د - ١٥) .

الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي

١٣٤ - يؤكد الوزراء من جديد حق تقرير المصير والاستقلال ، بالنسبة لكل الاقاليم الاخرى التي لاتزال غير متمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك وفقا لقرار الامم المتحدة رقم ١٥١٤ (د - ١٥) ، ويطالبون الدول المستعمرة والقائمة بالادارة بأن تخلق على وجه السرعة الظروف الطبيعية التي من شأنها أن تجعل حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها أمرا واقعا .

١٣٥ - ويسجل الوزراء اقتناعهم بأن وجود قواعد عسكرية اجنبية في الاقاليم المستعمرة والتي لا تتمتع بالحكم الذاتي يشكل حائلا دون تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د - ١٥) ومن ثم فانهم يقدرون انه يجب على البلدان غير المنحازة ان تستمر في العمل على ازالة جميع القواعد العسكرية الاجنبية من هذه الاقاليم فورا بغية تمكين شعوبها من بلوغ حقوقها الثابتة في تقرير المصير والاستقلال .

كوريا

١٣٦ - يلاحظ المؤتمر بقلق انه على الرغم من رغبة الشعب الكورى في اعادة توحيد وطنه كوريا سلميا ، الا أن بلاده مازالت مقسمة ، مما يخلق موقفا متوترا ويشكل تهديدا خطيرا للسلام ، ويرفض وزراء الخارجية جميع المحاولات الرامية الى تقسيم كوريا الى قسمين باعتبارها متعارضة مع رغبة الشعب الكورى .

١٣٧ ـ ويرحب الوزراء بموقف الشعب الكورى في جهوده لاعادة الوحدة لبلاده سلميا في اطار الاستقلال بعيدا عن اى تدخل اجنبي وفقا للمبادئ الثلاثة المحددة في البيان المشترك للشمال والجنوب الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، ألا وهي الاستقلال ، والتوحيد بطريقة سلمية ، والوحدة الوطنية الكبرى .

١٣٨ ـ ويدعو المؤتمر جميع البلدان الى احترام رغبة الشعب الكورى في اعادة الوحدة سلميا معبرا عن امله في تحقيق هذه الرغبة عن طريق سحب كل القوات الاجنبية وحل القيادة التابعة للامم المتحدة ، وازالة كل القواعد الاجنبية العسكرية وغيرها من المنشآت العسكرية في كوريا الجنوبية ، واحلال اتفاقية سلام دائم محل اتفاقية الهدنة ، مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب الكورى والتعبير الحر عن ارادته .

المحيط الهندى

١٣٩ ـ استعرض المؤتمر تطور الموقف في المحيط الهندى منذ المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة . ويذكر الوزراء باعلان المؤتمر الخامس فيؤكدون التزام البلدان غير المنحازة باعلان المحيط الهندى منطقة سلام الذى اقرته الجمعية العامة في عام ١٩٧١ . وهم يؤكدون التزامهم التام بهدف جعل المحيط الهندى منطقة سلام بغية حماية استقلال دول المنطقة وسيادتها ووحدة اراضيها . ويذكر الوزراء بموقف المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة وقراراته بشأن حقوق كل الدول في استخدام المحيط الهندى بحرية ودون عائق طبقا للقانون الدولي شريطة عدم تهديد استقلال دول المحيط الهندى او سيادتها او وحدة اراضيها . وهم يدينون اقامة القواعد والمنشآت العسكرية الاجنبية في منطقة المحيط الهندى ، والابقاء عليها وتوسيعها مثل قاعدة ديجو جارسيا التي تمثل تهديدا مباشرا لاستقلال دول المنطقة وسيادتها ووحدة اراضيها وتطورها السلمي . ويدين المؤتمر وجود القواعد العسكرية لجنوب افريقيا ونظام المراقبة الذى اقامته جنوب افريقيا بالتعاون مع بعض الدول الغربية ، اللذين يمثلان ، الى جانب تزايد الوجود العسكرى لجنوب افريقيا في تلك المنطقة ، تهديدا للسلام في المنطقة ولحركات التحرير في افريقيا . ويطالب المؤتمر بازالة كل القواعد العسكرية والانشاءات العسكرية وغيرها من تجهيزات النقل والامدادات العسكرية الاجنبية ، ونقل الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل وكل مظهر متجسد للوجود العسكرى للدول الكبرى في المحيط الهندى في اطار تنافس الدول العظمى . ويؤكد الوزراء موقف المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة والذى دعا الدول الساحلية والداخلية الى عدم الالتحاق بعضوية الاحلاف والمواثيق العسكرية التي تتجسد في اطار تنافس الدول العظمى او تلك التي تلحق ضررا بمصالح شعوب المنطقة . وبعد ان سجل المؤتمر ان الدولتين العظميين قد أخذتا المبادرة فيما يتعلق بالمباحثات الخاصة بتحديد تواجدهما العسكرى في المحيط الهندى ، أكد أن مجال وطبيعة هذه المباحثات محدودان حيث أنها لم تذهب الى المدى الكافي من اجل تحقيق اهداف اعلان جعل المحيط الهندى منطقة سلام . وقد اعرب الوزراء عن خيبة املهم نظرا لان هذه المباحثات المحدودة نفسها لم تحقق تقدما واضحا ،

وطالبوا الدولتين العظميين بتوسيع نطاق المباحثات والدخول في مفاوضات مع الدول الساحلية والدول الداخلية بهدف تحقيق اهداف قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٨٣٢ .

١٤٠ ـ ويشدد الوزراء على الحاجة الى عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندى ويشيرون الى قرار الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة بشأن عقد اجتماع للدول الساحلية والدول الداخلية كخطوة نحو عقد هذا المؤتمر.

١٤١ ـ وفي سياق الفقرات السابقة ، يتضمن مفهوم المحيط الهندى كمنطقة سلام امتداده الطبيعي الى الدول الساحلية والدول الداخلية .

مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي

١٤٢ ـ ابدت البلدان غير المنحازة ترحيبها بالجهود التي تبذلها البلدان الاوروبية لتطوير العلاقات الطبيعية ودعم اسس التعاون المتكافئ ، وتجاوز الانقسامات بين تكتلات القوى والاحلاف العسكرية ، وتوسيع نطاق الوفاق من خلال مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي . وقد أثنت على هذه الجهود في المؤتمر الخامس الذى عقد في كولومبو وأوصت بأن تقوم البلدان غير المنحازة المشتركة في المؤتمر بتنسيق جهودها بغية الوصول الى موقف مشترك ، ملتزم باهداف حركة عدم الانحياز. خلال اجتماع بلجراد لمؤتمر الامم والتعاون الاوروبي . وقد أكدت في الوقت نفسه ان تطبيع العلاقات لايمكن ان يسرى في أوروبا الا اذا امتد نطاقه الى الاقاليم الاخرى ، كما اشارت الى الترابط الخاص القائم بين مشكلات الامن في اوروبا وفي البحر الابيض المتوسط وفي الشرق الاوسط .

١٤٣ ـ ويلاحظ المؤتمر ان اجتماع بلجراد لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي قد أكد أن دعم الامن والتعاون في اوروبا على أساس التكافؤ هو بمثابة الخيار الدائم لكل الدول المشتركة واتجاهها المحدد لضمان استمرار هذه العملية وفقا لأسس الوثيقة الختامية . ويحيط المؤتمر علما بارتياح بالتعاون المثمر والجهود المشتركة للبلدان الاوروبية غير المنحازة والمحايدة في الاجتماع المشار اليه ، والتي وجهت لتحقيق التعاون على اساس المساواة بين البلدان الاوروبية كدول ذات سيادة تتجاوز انقسامات الكتل ، ولتدعيم الوفاق ، ولضمان اسهام البلدان الاوروبية في تسوية المشاكل العالمية ، مثل مشاكل البلدان النامية ونزع السلاح وتصفية الاستعمار وغير ذلك .

البحر الابيض المتوسط

١٤٤ ـ يعرب المؤتمر عن قلقه لتصاعد التوتر في منطقة البحر المتوسط نتيجة وجود بؤر الأزمات التي لم تتحقق تسويتها والزيادة المتسارعة في انتاج الاسلحة ووجود القوات المسلحة الاجنبية . ويذكر الوزراء بقرارات المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة بشأن جعل البحر المتوسط منطقة سلام وتعاون ، والى الدلالة المتجلية في أن هذا المفهوم قد ووفق عليه أيضا في القرار الخاص بالامن الدولي في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ويدعون الدول غير المنحازة

وجميع الدول الاخرى الى التعاون في تنفيذ هذه القرارات ـ وخصوصا في ساحة الامم المتحدة ـ والعمل على ازالة اسباب التوتر ، وفي مقدمتها ، العمل على ايجاد تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية وازمة الشرق الاوسط ومشكلة قبرص ، وقد ركزوا بصفة خاصة على ضرورة تعزيز البلدان غير المنحازة في البحر الابيض المتوسط لجهودها المشتركة بهدف جعل هذه المنطقة منطقة سلام وتعاون . وأخذ الوزراء علما باهتمام بالقرار الصادر عن اجتماع بلجراد لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والخاص بالدعوة لعقد اجتماع على مستوى الخبراء في مالطة ابتداء من ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ بغية تعزيز التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية . وطالب الوزراء بلدان البحر الابيض المتوسط باعداد مشروعات محددة للتعاون ، واعداد جدول اعمال هذا الاجتماع وتقديم ذلك الى السلطات المختصة في مالطة في موعد يتناسب وموعد الاجتماع . وهم يرون كذلك وجوب تناول مسألة الأمن في كافة الجهود التي توجه نحو تدعيم السلام في منطقة البحر المتوسط .

نزع السلاح

١٤٥ ـ استعرض المؤتمر نتائج الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة المخصصة لنزع السلاح ، والتي عقدت بناء على مبادرة من المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة . ويشير الوزراء بارتياح الى أن الدورة الخاصة المذكورة قد عقدت على مستوى سياسي عال بمشاركة عدد كبير من رؤساء الدول او الحكومات ووزراء الخارجية . وسجلوا أن هذه الدورة الخاصة قد اثارت اهتمام الرأى العام الدولي مما يعكس رغبة المجتمع الدولي بأسره في القيام اخيرا بتحرك دولي واسع النطاق من خلال الامم المتحدة ، بغية وقف سباق التسلح والشروع في عملية نزع سلاح فعلي ولا سيما نزع السلاح النووى . وقد لاحظ الوزراء ان البلدان غير المنحازة ـ بما قامت به من مشاركة نشطة للغاية ، وبما بذلته من جهود متضافرة ـ قد أسهمت الى اقصى درجة في تحديد مضمون الوثيقة الختامية للدورة الخاصة والتي اقرت باتفاق الاراء . وفي هذا الصدد لاقت البلدان غير المنحازة مساندة كاملة من جانب عدد كبير من البلدان الاخرى ، اتفقت مواقفها مع مواقف البلدان غير المنحازة ـ ورحب الوزراء ايضا بمشاركة جميع الدول النووية في أعمال الدورة .

١٤٦ ـ ونظر الوزراء بعين الاهتمام الى القرارات المتعلقة بارساء المبادئ التي تحكم المداولات والمفاوضات المقبلة حول نزع السلاح والتي تتيح مشاركة جميع الدول فيها الى جانب الالتزام بابلاغ الامم المتحدة بكل مفاوضات تدور حول نزع السلاح وذلك اعترافا بالدور الرئيسي والمسؤولية الاساسية التي تضطلع بها الامم المتحدة في هذا المجال . كذلك ادرك الوزراء بارتياح احياء نشاط لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح ، لتكليفها بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الخاصة ووضع عناصر برنامج شامل لنزع السلاح . كما رحبوا بانشاء جهاز تفاوضي جديد هو لجنة نزع السلاح بمشاركة جميع الدول النووية وعدد من الدول غير النووية بما فيها عدد كبير من البلدان غير المنحازة وذلك على قدم المساواة .

١٤٧ - وبينما أكد الوزراء الدلالة التي تكمن في اقرار برنامج للعمل في مجال نزع السلاح لاول مرة، فانهم اعربوا عن اسفهم لان الموقف السلبي الذى اتخذته بعض الدول النووية قد حال دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لحظر استخدام الاسلحة النووية ووقف التجارب النووية ، انتظارا لابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية . ورأوا انه يتعين بشدة بذل جهود جماعية لضمان تحقيق اهدافهم . ويلاحظ الوزراء بقلق بالغ ويعربون عن اسفهم لأن سباق التسلح لاسيما التسلح النووى ، لايزال مستمرا مما يشكل احد المصادر الرئيسية التي لاتعرّض سلام العالم وأمنه للخطر فحسب ، بل تعرض للخطر ايضا بقاء الجنس البشرى بأسره . وهذا الموقف يرجع اساسا الى عدم توفر الأمن الدولي الكافي على النحو المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة والى عدم التوصل الى نظرية تحل محل النظرية القديمة لتوازن القوى كوسيلة لتحقيق الامن .

١٤٨ - والوزراء اذ يرحبون بالقرار الخاص بعقد دورة خاصة أخرى للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن نزع السلاح ، يرون أن هذا الموقف يتفق مع الجهود المستمرة التي تبذلها البلدان غير المنحازة في سبيل تعزيز دور الامم المتحدة في هذا المجال . كذلك فانهم أقروا فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في الوقت المناسب ، على أن تشارك فيه كل دول العالم ، وعلى أن يسبقه الاعداد المناسب له .

١٤٩ - ويؤكد الوزراء تصميم البلدان غير المنحازة على مواصلة بذل جهودها في اطار الامم المتحدة والمحافل الاخرى بهدف التطبيق الكامل لاحكام الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة المخصصة لنزع السلاح ، بغية وقف سباق التسلح وتوجيهه في الاتجاه المعاكس، لا سيما سباق التسلح النووى ، وقرر الوزراء انه في اثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ينبغي على البلدان غير المنحازة ان تكون لها استراتيجية معينة وأن تنسق تحركاتها من أجل التطبيق المبكر والفعال لقرارات الدورة الخاصة .

١٥٠ - ولفت الوزراء النظر نحو أهمية مؤتمر الامم المتحدة حول حظر او تقييد استخدام اسلحة تقليدية معينة التي يرى انها تلحق اضرارا بالغة أو آثارا غير تمييزية ، ذلك المؤتمر المقرر عقده في عام ١٩٧٩ والمقرر ان ينعقد مؤتمره التحضيرى في آب / أغسطس ١٩٧٨ . واعرب الوزراء عن املهم في أن تشترك البلدان غير المنحازة اشتراكا فعالا في هذا المؤتمر الذى سوف يسعى الى التوصل الى اتفاق حول حظر أو تقييد انتاج أو استخدام أو نقل مثل هذه الأسلحة .

استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية

١٥١ - ان الوزراء اذ يذكرون بقرار المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة ، بقرار الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة وبموقف الاجتماعين الوزاريين لمكتب التنسيق في دلهي وهافانا ، يؤكدون الاهمية الفائقة للتعاون الدولي بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ولهذا التعاون أهمية خاصة في المجالات التي تتاح فيها درجة عالية من الاعتماد على النفس لاستخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية في هذه البلدان .

١٥٢ - وانطلاقا من أهمية الطاقة النووية في تحقيق معدل اسرع للتنمية الاقتصادية في البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية فان الوزراء يدينون السياسات الاحتكارية غير المقبولة للبلدان النووية ويطالبون بخلق ظروف مؤدية الى نقل التكنولوجيا النووية دون عائق . وهم يؤكدون في الوقت نفسه ضرورة مراعاة مبادئ الحصول الحر على التكنولوجيا النووية وعدم التمييز في ذلك ، الى جانب حق كل دولة في وضع برامج لاستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية طبقا لمتطلبات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

١٥٣ - ويرى الوزراء انه ينبغي للبلدان غير المنحازة ان تضع وتقرر دون ابطاء برامج العمل المشترك مستقبلا في اطار الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى ، لتنسيق عملها في اطارها ولتعزيز التعاون المشترك . ويؤيد الوزراء فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وفقا للقرار ٣٢/٥٠ للجمعية العامة للامم المتحدة .

حقوق الانسان

١٥٤ - يؤكد الوزراء من جديد التزامهم بدعم حقوق الانسان طبقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

١٥٥ - ويؤكد الوزراء أيضا أهمية مبادرة البلدان غير المنحازة وبلدان اخرى معينة في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة من اجل وضع واقرار منهج شامل ومتكامل لحقوق الانسان باعتباره مسألة ذات اهمية كبرى لكفالة كرامة الافراد وتحقيق السلم والامن والتعاون الدولي المتكافئ . وهم يشيرون الى أن قضية حقوق الانسان لايمكن عزلها عن اطارها الوطني والاقتصادي والاجتماعي ، وأن حرية الفرد لاتنفصل عن حقوق الشعب وان حقوق الانسان والحريات الاساسية للافراد والشعوب حقوق وحريات راسخة . وان الضمان الشامل لحقوق الانسان هو أمر ضرورى لكفالة الكرامة الكاملة للكائن البشرى ، وجزء لايتجزأ من النضال من اجل تغيير العلاقات الدولية ككل ، بغية اكسابها الصبغة الديمقراطية وينبغي ألا يستغل كأداة سياسية للدول الكبرى ، وفي المواجهة بين النظم الاجتماعية ، وللتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة . وانطلاقا من حقيقة التكامل الذى لايتجزأ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ، فان الوزراء يؤكدون الحاجة الى تحقيق ظروف على الصعيدين الوطني والدولي ، تفضي الى تعزيز وحماية الحقوق الانسانية للافراد والشعوب بصورة كاملة .

١٥٦ - ويؤكد الوزراء ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الاقليات العرقية والدينية ،الذين ينبغي أن تتوفر لهم الحماية بصفة خاصة من جرائم الابادة الجماعية أو أى انتهاك آخر لحقوقهم الانسانية الاساسية .ومن الضرورى ايضا ان تمتد حماية الحقوق الانسانية لتشمل - دون اية تفرقة - الاشخاص الذين يعيشون ويعملون في بلاد غير بلادهم لاسباب اقتصادية واجتماعية ، ونعني بذلك العمال المهاجرين .

١٥٧ — ويدين الوزراء الاستعمار والصهيونية ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ، والاحتلال ، وممارسة الدولة للارهاب باعتبارها اكثر اشكال انتهاك حقوق الانسان انتشارا وقسوة . وهم يعربون ايضا عن استعدادهم للعمل من اجل تنفيذ القرار ١٣٠/٣٢ من خلال منظومة الامم المتحدة .

الأمم المتحدة

١٥٨ — يذكر الوزراء بموقف المؤتمر الخامس للبلدان غير المنحازة فيؤكدون مرة أخرى أهمية النضال لكي تتحول الامم المتحدة الى أداة أكثر فعالية مما هي بالفعل لضمان وتدعيم السلام والأمن ولدفع عجلة التعاون الدولي المتكافئ . وهم يشيرون بصفة خاصة الى أهمية الامم المتحدة في تحقيق الدور العالمي للبلدان غير المنحازة .

١٥٩ — وقد اعرب الوزراء عن ارتياحهم للتقدم الذى أحرز في اتجاه تحقيق مبدأ شمول وعالمية العضوية في الامم المتحدة ، ويؤكدون على أن البلدان حديثة العضوية في الامم المتحدة غالبا ماتكون أيضا بلدانا غير منحازة . وهم يرون انه يجب ان يكون هناك تمثيل اكبر للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في اجهزة الامم المتحدة ومنظماتها بما في ذلك الامانة بحيث يمكن ان تعبر في أعمالها عن مصالح المجتمع الدولي بدرجة متزايدة .

١٦٠ — ان المؤتمر — وقد ذكر بقرارات مؤتمر القمة لعدم الانحياز بالجزائر العاصمة وكولمبو ومؤتمر ليما لوزراء خارجية البلدان غير المنحازة واجتماع مكتب التنسيق في العام الجارى بها فانا ، وهي القرارات التي تقضي بزيادة تمثيل البلدان غير المنحازة ودعمها في المنظمات الدولية والاجهزة الرئيسية للامم المتحدة وبوجه خاص مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية ، ومراعاة ايضا لمبدأ التناوب على أساس الانتماء الجغرافي أوصى بأن تقدم الدول الاعضاء تأييدا تفضيليا لترشيحات البلدان غير المنحازة الشقيقة عملا بالهدف الوارد أعلاه ومن أجل دعم الوحدة والانسجام في اطار الحركة وخارجها .

١٦١ — ويؤيد الوزراء عمل اللجنة المعنية بميثاق الامم المتحدة وتدعيم دور الامم المتحدة ويقدرون الجهود التي تبذلها البلدان غير المنحازة في هذا العمل تقديرا ايجابيا ، ويساندون الاراء الخاصة باعادة تشكيل هيكل القطاع الاقتصادى والاجتماعي للامم المتحدة . ومن رأى الوزراء أن التطبيق الفعال لقرارات ومقررات الامم المتحدة يمثل مشكلة خطيرة ينبغي ان تولي عناية خاصة وتتطلب عملا مستمرا من البلدان غير المنحازة لتدعيم دور الامم المتحدة وفعاليتها ، ولاسيما في تطبيق نظام للامن الدولي كما هو منصوص عليه صراحة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وفي مجالات اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ونزع السلاح ، وحل مشاكل بؤر الازمات المتوترة . ويوصي الوزراء بأن يبحث مكتب تنسيق نيويورك لبلدان عدم الانحياز في وقت مناسب العمل المشترك والمنسق الذى ينبغي ان تقوم به البلدان غير المنحازة في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وأن يوائم بين آرائها بشأن تنظيم العمل . وهم يرون ان تنمية التعاون وتعزيزه بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في منظمات أسرة الامم المتحدة وبرامجها على أساس المبادئ التي تم اقرارها امر مفيد بصفة خاصة .

١٦٢ - ورحب مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة بترشيح سعادة السيد سليم أ. سليم الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الامم المتحدة لرئاسة الدورة العادية الرابعة والثلاثين للامم المتحدة . ومراعاة للدور الهام الذى قامت به جمهورية تنزانيا المتحدة في تأكيد سياسة عدم الانحياز والنضال من اجل التحرير وتعزيز السلام والامن العالميين ، دعا مؤتمر وزراء الخارجية البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان الصديقة الى مساندة هذا الترشيح مساندة كاملة .

التعاون في مجال الاعلام

١٦٣ - يؤكد المؤتمر من جديد على أن النظام الدولي الجديد في مجال الاعلام عنصر من العناصر التي لها شأنها في كفاح الدول غير المنحازة ، وغيرها من الدول النامية الاخرى ، لوضع صيغة لعلاقات دولية جديدة بصفة عامة . ويلاحظ الوزراء بارتياح أن الدول غير المنحازة قد خطت خطوات مرموقة صوب تحرير وسائل الاعلام الوطنية وتطويرها ، معتمدة على قوتها الذاتية ، وعلى تطوير قدراتها الخاصة ووسائل الاتصال الجماهيرى بها ، في تعاون مشترك وثيق مع غيرها من الدول الاعضاء الاخرى في حركة عدم الانحياز مستفيدة من المساعدات التي تقدمها هذه الدول ، والخبرات التي تتمتع بها في هذا المجال ويرى الوزراء ان النشاط المخطط في مجالات الاعلام المختلفة ، من شأنه ان يؤدى الى تنويع مصادر الانباء العالمية وتصحيح المظاهر الخطيرة لعدم التوازن القائم في مجال تدفق الاعلام العالمي وان يقدم اسهاما كبيرا في الجهود المتصلة بالتخلص من بقايا الاستعمار في مجال الاعلام ، الذى يعتبر جزءا لايتجزأ من عملية الكفاح من اجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد .

١٦٤ - وقد تلقى الوزراء بارتياح ، التقارير الخاصة بأوجه نشاط البلدان غير المنحازة والتعاون المشترك بينها في مجال الاعلام :

(أ) التقرير المقدم من تونس باعتبارها رئيسة للجنة الحكومية المشتركة للتعاون في مجال الاعلام ؛

(ب) التقرير المقدم من الهند باعتبارها رئيسة للجنة التنسيق بين هيئات البث الاذاعي في الدول غير المنحازة ؛

(ج) التقرير المقدم من يوغوسلافيا باعتبارها رئيسة للجنة التعاون بين المنظمات الاذاعية لبلدان عدم الانحياز .

١٦٥ - ويحيي الوزراء الاجتماع الناجح للمؤتمر الاول لهيئات البث الاذاعي والتليفزيوني للدول غير المنحازة الذى عقد في سراييفو بيوغوسلافيا ، في الفترة من ٢٧ - ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، وبدء قيام تعاون منظم بين الدول غير المنحازة في هذا المجال ، بما يتفق وبرنامج العمل الذى اقره المؤتمر.

١٦٦ — ويؤيد المؤتمر المقررات الصادرة عن الاجتماع الثاني للجنة التنسيق للهيئة الجامعة الذى انعقد في جاكارتا خلال الفترة من ٣ الى ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ؛ وعن الاجتماع الثاني للجنة التعاون بين المؤسسات الاذاعية لبلدان عدم الانحياز الذى انعقد في بغداد من ١١ الى ١٣ اذار/مارس ١٩٧٨ ؛ وعن الاجتماع الثاني للمجلس المشترك بين الحكومات للتعاون في ميدان الاعلام فيما بين بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا من ١٧ الى ١٩ نيسان/ابريل ١٩٧٨. ويلاحظ المؤتمر بارتياح ان عددا متزايدا من بلدان عدم الانحياز اخذ يشترك في التحقيق الناجح لبرنامج العمل للتعاون ، سواء بالاضطلاع بأنشطة محددة أو بالشروع في اتخاذ اجراءات جديدة. ويدعو المؤتمر ، انطلاقا من اهمية هذه الأنشطة المخططة ، جميع البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز الى الاشتراك اشتراكا فعالا في تنفيذها ، وان تقدم ، وفقا لما تسمح به مواردها ، اسهاما ملموسا في بلوغ الاهداف المشتركة . ويدعو المؤتمر حكومات بلدان عدم الانحياز الى قبول التوصيات الصادرة عن الاجتماعات المذكورة اعلاه وتنفيذها ، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الخدمات الاساسية في مجال الاتصالات ، وتخفيض تكاليف البث ، ومشكلة تدريب الموظفين ، والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

١٦٧ — وتشديدا على الحاجة الى تنفيذ برامج العمل للتعاون المتبادل على صعيد الحكومات وفي قطاع الاعلام ، دعا المؤتمر جميع أعضاء حركة عدم الانحياز الى القيام بدور نشط في تحقيقها وفقا لما تسمح به مواردهم وذلك بغية تقديم مساهمة ملموسة في بلوغ الاهداف المشتركة .

١٦٨ — ويؤيد المؤتمر تأييدا كاملا المقررات الصادرة عن مجلس التنسيق المشترك بين الحكومات للتعاون في ميدان الاعلام فيما يتعلق بالتعاون في الرصد وارسال الانباء عن طريق تجمّع وكالات انباء بلدان عدم الانحياز والتجمعات المتخصصة للمؤسسات الاذاعية بشأن كل الاجتماعات الهامة التي تعقدها بلدان عدم الانحياز ، وخاصة الاجتماعات الوزارية لمكتب التنسيق ، والاجتماعات الوزارية لبلدان عدم الانحياز ، والمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

١٦٩ — ويكرر الوزراء التوصية الصادرة عن مكتب التنسيق في الاجتماع الوزارى الذى عقده المكتب في هافانا في ايار/مايو ١٩٧٨ ، بأن تقوم بلدان عدم الانحياز بتنسيق مواقفها واجراءاتها في الامم المتحدة واليونسكو بغية توجيه المناقشات التي تدور حول موضوع الاعلام نحو اقامة نظام دولي جديد في ميدان الاعلام ، كما هو مبين في اعلان المؤتمر الخامس لبلدان عدم الانحياز .

١٧٠ — وأحاط المؤتمر علما بتوصية الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق المعقود في هافانا بتأييد اقتراح سرى لانكا اقامة مركز توثيق لبلدان عدم الانحياز في كولومبو . ورحب المؤتمر بهذا الاقتراح بوصفه اسهاما هاما في تنمية حركة عدم الانحياز وخدمة جليلة تسدى لتيسير اجراء البحوث وتقديم المنح الدراسية في موضوع عدم الانحياز في الشؤون الدولية .

١٧١ — وأهاب الوزراء بجميع البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز التعاون مع سرى لانكا في اقامة مركز التوثيق لبلدان عدم الانحياز وتقديم كل مساعدة ممكنة الى ذلك المركز ولا سيما عن طريق التبرع بالوثائق المتاحة عن مؤتمرات عدم الانحياز السابقة دعما تكون قد استضافته من اجتماعات .

ورجوا كذلك من بلدان عدم الانحياز أن يمدوا المؤتمر بصورة منتظمة بالمتوفر من ثبت للمراجع الوطنية عن موضوع عدم الانحياز وبمجموعات كاملة من الوثائق عما قد تستضيفه في المستقبل من اجتماعات تعقدها حركة عدم الانحياز . واشير الى ان سرى لانكا ستخطر البلدان الاعضاء باستكمال الترتيبات النهائية لاقامة المركز.

١٧٢ — ويدعو وزراء الخارجية المؤسسات الاذاعية لبلدان عدم الانحياز الى ان تعمل متكافلة وبتنسيق فيما بينها ، حسبما اتفق في المؤتمر الاول لهذه المؤسسات (سراييفو ، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧) . في المناسب من المؤتمرات والمنظمات والمحافل الدولية المتعلقة بمسائل تكون محل اهتمام مشترك لبلدان عدم الانحياز ، مع الاهتمام خاصة بميدان التنمية التقنية ، وتخصيص موجات البث ، والاتصالات اللاسلكية والتوحيد ، والبث الاذاعي بواسطة التوابع الاصطناعية والميادين الاخرى .

١٧٣ — ويرحب وزراء الخارجية بصورة خاصة بما تم من تحضيرات وما تم التوصل اليه من اتفاقات حتى الآن فيما بين المؤسسات الاذاعية والتلفزيونية لبلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بتنسيق المواقف لاتخاذ اجراءات مشتركة في المؤتمر الاداري العالمي للاذاعات الذى سيعقد في جنيف عام ١٩٧٩، ويدعون حكومات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الى تأييد هذه المواقف واصدار التعليمات الملائمة الى الوفود التي ستمثلها في ذلك المؤتمر .

البند ١٥ من جدول الأعمال

١٧٤ — قرر المؤتمر تعيين مجموعة عمل مفتوحة أمام كل الأعضاء تتشكل من أعضاء مكتب التنسيق لمؤتمر بلغراد برئاسة سرى لانكا ، ممن سيجتمعون قريبا في نيويورك من أجل دراسة هذا البند وكل ما يتصل به من وثائق ، على أن تتقدم المجموعة بتقريرها وتوصياتها الى اجتماع عام يعقد في نيويورك ويضم جميع البلدان غير المنحازة على مستوى الممثلين الدائمين ، ثم يتقدم هذا الاجتماع بدوره بتقرير الى الاجتماع القادم لوزراء الخارجية في سرى لانكا .

١٧٥ — يوصي وزراء الخارجية أن تبدأ اللجنتان السياسية والاقتصادية مداولاتهما في نفس الوقت الذى يتم فيه اجتماع وزراء الخارجية الذى سوف يعقد قبل مؤتمر القمة مباشرة .

مؤتمر القمة السادس

١٧٦ — يوافق المؤتمر على أن يعقد مؤتمر القمة السادس للبلدان غير المنحازة في هافانا ، خلال الفترة من ٣ الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ . وفي هذا الصدد تقرر أن يعقد اجتماع اللجنة التحضيرية على مستوى السفراء أو كبار المسؤولين يوم ٢٨ أو ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، وان يعقد اجتماع وزراء الخارجية من ٣٠ آب/اغسطس الى أول ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

١٧٧ ـ يعهد المؤتمر الى مكتب التنسيق في نيويورك بمهمة القيام بالاعمال التحضيرية اللازمة لعقد المؤتمر السادس للبلدان غير المنحازة طبقا لقرار المؤتمر الخامس بشأن تشكيل وصلاحيات مكتب التنسيق وبالتعاون الوثيق مع كوبا بوصفها الدولة المضيفة وسرى لانكا بوصفها الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز . وبناء على ذلك ، والى حين انعقاد المؤتمر السادس ، يعمل مكتب التنسيق كلجنة تحضيرية أيضا للمؤتمر المذكور على أن يتولى في أول اجتماع له ، وفي موعد أقصاه نهاية الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وضع مشروع جدول أعمال للمؤتمر السادس بما يتمشى والقرارات والبرامج التي أقرها المؤتمر الخامس والمؤتمر الوزاري في بلفراد وغير ذلك من اجتماعات البلدان غير المنحازة .

١٧٨ ـ يمكن لجميع البلدان غير المنحازة أن تشارك في اجتماعات اللجنة التحضيرية في خلال الاعداد لمؤتمر القمة السادس للبلدان غير المنحازة .

١٧٩ ـ يوصي المؤتمر مؤتمر القمة السادس للبلدان غير المنحازة بقبول العراق استضافة مؤتمر القمة السابع عام ١٩٨٢ .

القسم الاقتصادى

١٨٠ — استعرض وزراء خارجية البلدان غير المنحازة تطور الوضع الاقتصادى الدولي منذ مؤتمر القمة في كولومبو واضعين في اعتبارهم التقييم الدورى الذى اجرى في اجتماعات مكتب التنسيق في كل من نيودلهي وهافانا وأعربوا عن قلقهم لضآلة ما احرز من تقدم نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ولاحظ وزراء الخارجية بقلق أن تراجع البلدان المتقدمة في سياساتها الاقتصادية الدولية قد اشتد عن ذى قبل الأمر الذى يؤثر تأثيرا سيئا على المستقبل الاقتصادى للبلدان النامية لأنه يخلق العقبات التي تعرقل جهودها من اجل دفع عجلة التنمية ونتيجة لهذا يؤكد الوزراء على ان النضال من اجل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد قد اكتسب اهمية متزايدة واصبح اكثر الحاحا .

١٨١ — ويؤكد وزراء الخارجية على أهمية مواصلة الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من خلال المفاوضات مع ابداء الارادة السياسية اللازمة وفي الوقت نفسه يعربون عن أسفهم لاستخدام هذه المفاوضات كوسيلة للتباطؤ في تحقيق الاهداف المتفق عليها في مختلف مجالات اولويات التعاون الاقتصادى الدولي ، كما اكدوا على ان هذه المفاوضات الرامية الى استحداث نظام اقتصادى دولي جديد يجب ان تتم في نطاق منظومة الامم المتحدة .

١٨٢ — اكد وزراء الخارجية من جديد عزمهم على تعزيز وتطوير التضامن الفعال والوحدة بين بلدانهم في النضال المشترك الذى تخوضه البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في سبيل النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١٨٣ — وبالنظر الى هذا الوضع اكد وزراء الخارجية على حاجة البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية للاتجاه بشكل متزايد نحو سياسات الاعتماد على النفس من اجل تعزيز قدرتها الجماعية على التفاوض مع البلدان المتقدمة كما اكدوا الحاجة الى العمل على التعبئة الكاملة لجميع ما لديها من موارد بشرية ومادية داخلية ومن اجل التنمية الشاملة للتعاون المتبادل فيما بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية بهدف الاستفادة القصوى من سمة التكامل التي تتسم بها اقتصاديات البلدان النامية ومن الامكانيات التقنية والفنية المتوفرة لدى البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

١٨٤ — ويؤكد وزراء الخارجية مرة أخرى على ان النضال في سبيل تقويم الغبن المتجسد في النظام الاقتصادى الدولي القائم وفتح سبيل اقامة النظام الاقتصادى العالمي الجديد يعتبر جزءا لا يتجزأ من نضال الشعوب للقضاء على العدوان الخارجي والاحتلال الاجنبي والتمييز العنصرى والصهيونية والامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وكافة الاشكال الاخرى للتبعية والخضوع والتدخل في الشؤون الداخلية والسيطرة والاستغلال ، لان هذه الاساليب اللعينة تشكل عقبات كبرى في سبيل تنمية العالم النامي بوجه عام ، كما تشكل اخطر تهديد لسلم العالم وأمنه ومن ثم فان القضاء عليها يعد ضرورة مسبقة للنهوض بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

استعراض وتقييم الوضع الاقتصادى العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ووضع البلدان النامية واحتمالات المستقبل بالنسبة لها

١٨٥ — لاحظ وزراء الخارجية بقلق انه منذ المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة الذى عقد في كولومبو تعرض الاقتصاد العالمي لمزيد من الأزمات لأسباب أهمها السياسات الاقتصادية المعاكسة التي تنتهجها البلدان الصناعية الكبرى ، والتي تزيد حدة العقبات التي تعترض سبيل نمو وتطور هذا الاقتصاد العالمي ، وكرر الوزراء ان حل المشكلات الاقتصادية الدولية سوف يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق الرخاء والاستقرار الدولي وبالتالي في تحقيق السلم والأمن العالميين ، كما أكدوا على ان هذه المشكلات لا يمكن حلها الا بالمشاركة الكاملة والمتكافئة من جانب كل البلدان في عملية وضع القرارات الخاصة بالاقتصاد العالمي ، ولا بد للخروج من الازمة الراهنة من اجراء تغيير هيكلي أساسي في العلاقات الاقتصادية القائمة من خلال انشاء النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١٨٦ — ولاحظ وزراء الخارجية بقلق انه لم يحدث تقدم صوب اعادة ترتيب الاقتصاد العالمي لصالح البلدان النامية . كما لاحظوا ان الأزمة تلحق أفدح الاضرار بالبلدان النامية نظرا لوضعها الحساس في الاقتصاد الدولي ، كما ان النظام الاقتصادى الراهن أدى الى زيادة تفاقم الوضع الحالي وأتاح للبلدان المتقدمة ان تواصل استغلالها للبلدان النامية . وفضلا عن هذا فان الاتجاهات السلبية الماثلة في سياسات البلدان المتقدمة في مجال التجارة والتحويلات المالية الحقيقية وتقييم العملات لا يمكن أن تؤدى الى خلق الظروف الاكثر ملائمة لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية . وحقيقة الأمر ان القدر الذى حققته البلدان النامية من التقدم الاقتصادى انما تحقق أولا وقبل كل شئ بفضل اعتمادها على النفس وبفضل ما بذلت فيما بينها من جهود تعاونية غير عادية .

ولعل واحدا من أبرز مظاهر الأزمة وأخطرها في النظام الاقتصادى الدولي هو الاتجاه المتزايد نحو سياسة الحماية الاقتصادية من جانب الدول المتقدمة ، وتتأثر البلدان النامية من جراء ذلك تأثرا بالغ السوء ، لأن الاجراءات الحمائية تستخدم بشكل مقصود بالنسبة للمنتجات التي لها أهمية خاصة للبلدان النامية من حيث التصدير . وبالنظر الى الخطر الناجم عن الاستمرار في هذه السياسات فان وزراء الخارجية يناشدون جميع الدول المتقدمة ولا سيما الدول الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية أن تكف عن فرض التعريفات الجمركية الحمائية وعن فرض القيود غير الجمركية وعن انتهاج سياسة الحماية الاقتصادية ضد البلدان النامية حيث ان هذه السياسات تلحق أفدح الاضرار بالبلدان النامية على المدى الطويل وتعرقل الانتاج والتبادل التجارى على المستوى العالمي فضلا عن انها تؤدى الى توسيع الفجوة في معدلات التنمية الاقتصادية ، وفي مستويات معيشة البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتؤدى الى استمرار تركز القوة الاقتصادية في البلدان المتقدمة وتركز التخلف في البلدان النامية . وثمة مظهر خطير آخر لهذه الأزمة يتمثل في الهبوط الذى اصيبت به مؤخرا القيمة الحقيقية لحصيلة صادرات واحتياطيات النقد الاجنبي لدى البلدان النامية كنتيجة

للسياسات التي تنتهجها بلدان متقدمة بعضها بخصوص النقد و أسعار الصرف ، وهي سياسات قيدت بدرجة خطيرة تقدم البلدان النامية وعطلت تنفيذ البرامج التي وضعتها للتنمية الاقتصادية .

١٨٧ - وفي هذا السياق فان وضع البلدان النامية غير الساحلية والجزرية وأشد البلدان تضررا ، وفوق كل هذا وذاك ، وضع أقل البلدان نموا قد أصبح محفوفا بالأخطار من جراء المشكلات الخاصة التي تواجهها والتي تجعل وضعها حساسا للآثار المعاكسة الناجمة عن الازمة الاقتصادية العالمية وأزمة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتزيد هذه الحساسية بسبب القحط والكوارث الطبيعية التي غالبا ما يتعرض لها العديد من هذه البلدان .

وأكد وزراء الخارجية على وجوب التطبيق العاجل للاجراءات الخاصة التي تم التوصل اليها لصالح هذه البلدان وعلى ضرورة اتباع طريقة مناسبة لمعالجة مشكلة دفع عجلة التنمية .

ويقتضي تطبيق هذه الاجراءات الخاصة مزيدا من الموارد يضاف الى الموارد الحالية الدولية المخصصة للبلدان النامية بوجه عام .

١٨٨ - ان حلول مشكلات الازمة الراهنة لا يمكن التوصل اليها في سياق النظام الاقتصادى الدولي القائم الذى يتجاهل المصالح الاساسية للبلدان النامية ، كما أن الاجراءات الحمائية المتزايدة التي تلجأ اليها البلدان المتقدمة تمنع البلدان النامية من الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في قطاعات معينة من النشاط الاقتصادى . وعلى هذا نجد أن صادرات البلدان النامية من السلع تامة الصنع أو نصف المصنعة تواجه باستمرار بحواجز جمركية وغير جمركية متزايدة . في حين أن صادراتها من المواد الخام لم تزل في وضع حساس بسبب التقلبات المستمرة في الاسعار المقترنة بارتفاع مواكب لها في أسعار السلع المستوردة - مما يؤدى الى تدهور مستمر في معدلات التبادل التجارى للدول النامية في مجموعها . ولاحظ وزراء الخارجية انه من الواضح أن البلدان المتقدمة ليس لديها استعداد لاتخاذ خطوات مقيدة لاستخدام قوتها الاقتصادية السائدة لانعاش الاقتصاد الدولي ، ولكنها ، بدلا من ذلك ، تتخذ اجراءات قصيرة المدى تقوم على الانتهازية السياسية .

١٨٩ - أكد وزراء الخارجية على أن اقامة ومداومة النظم المقيدة في قطاعات التصدير التي لها أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية يشكلان تهديدا خطيرا للتجارة والتنمية للبلدان النامية ، بل انهما في واقع الأمر قد يقضيان على الاعتماد على التجارة الدولية كوسيلة للنمو والتنمية . وبناء عليه فان وزراء الخارجية أكدوا على الحاجة الملحة لأن تقوم البلدان المتقدمة بتحرك ايجابي لمواجهة حالة القلق السائدة بغية استرداد الثقة في احتمالات المستقبل امام التجارة والانتاج العالميين حتى يتسنى اعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية .

١٩٠ - يلاحظ وزراء الخارجية بقلق ان الجهود المبذولة من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وحل المشكلات الاقتصادية الراهنة لم تؤت أى ثمار يؤبه لها . ويرجع السبب الاساسي في هذا الوضع الى استمرار مجموعة من البلدان المتقدمة في اتخاذ مواقف غير مرنة وفي مقاومة أية تغيرات جوهرية في العلاقات الاقتصادية القائمة التي تتسم بعدم التكافؤ والتبعية والاستغلال . كما لاحظوا

أن الموقف التفاوضي المرن الذى اتخذته البلدان النامية لم يلق أى استجابة من هذه البلـــدان المتقدمة الأمر الذى كان له آثاره الضـارة على تطور التعاون الدولي .

ويرى الوزراء أن المطالب المشروعة للبلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية في اعـادة ترتيب النظام الدولي السائد قد اسهمت في اضفاء حيوية جديدة على نظرة المجتمع الدولـي الـى المشكلات الاقتصادية الدولية وفي اضفاء بعد جديد عليها . وهذا تأكيد جديد للدور التاريخـي لحركة عدم الانحياز بوصفها السباقة الى طرح الافكار الرامية الى اقامة النظام الاقتصادى الدولـي الجديد التي تفتح آفاقا جديدة أمام التعاون والاعتماد الدولي المتبادل وتعزز بالتالي السـلام والأمن الدوليين .

١٩١ - أكد وزراء الخارجية على أن الجهد المبذول من أجل وضع نظام اقتصادى دولي جديـد له أهميته السياسية الكبرى ، وعلى أن اقامة هذا النظام يعد من أخطر المهام التي تواجه المجتمع الدولي بأسره . وشدد الوزراء على الاهمية العالمية التي يمثلها النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، اذ أنه يستهدف ايجاد الظروف التي تتيح التقدم لجميع البلدان ، بغض النظر عن حجمهـا ، ومستوى التنمية فيها .

١٩٢ - وقرر الوزراء أن البلدان غير المنحازة قد أوضحت بجلاء تصميمها القوى على اتخاذ تدابير ترمي الى حل المشكلات البارزة في مضمار التعاون الاقتصادى والتنمية الدولية . ومن هنا يؤكـد الوزراء بقوة المواقف التي اتخذت في المؤتمر الخامس لرؤساء الدول والحكومات وفي اجتماعات مكتب التنسيق في نيودلهي وهافانا بشأن ضرورة الحفاظ على تكامل مفهوم النظام الاقتصادى الدولـي الجديد على النحو الذى حددته به الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة الخاصة وعلى نحو ما ورد في الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديـد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وما أدخل بعد ذلك على هذا المفهوم من اضافـة وتطوير في المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة .

١٩٣ - أكد وزراء الخارجية مجددا على وجهة النظر الـتي عبر عنها المؤتمر الاول لوزراء العمل للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية (تونس ، نيسان/ابريل ١٩٧٨) التي نصـت ضمن أشياء أخرى على وجوب النظر الى مسألة " معالجة الاحتياجات الاساسية " على أنها " لابـد أن تكون هدفا من الاهداف العديدة ذات الاولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني ، وليس على انهـا بديل للتنمية الحقيقية التي تشمل اولويات اخرى ايضا بحكم طبيعتها . وعلى الصعيد الدولـي يجب ألا تطغى هذه الاستراتيجية على الحاجة الملحة لاجراء تغيير اساسي في النظام الاقتصادى العالمي بما يتفق والقرارات الصادرة عن الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، فهذا التغيير وحده من شأنه أن يخلق الظروف المواتية للتعجيل بالنمو الاقتصادى للبلدان النامية ، الامر الذى ييسر تنفيذ استراتيجيات العمالة والاحتياجات الاساسية "

وصادق وزراء الخارجية على اعلان مكتب التنسيق في هافانا بخصوص هذه المسألة ، وكرر بأن المسؤولية الرئيسية عن التنمية في البلدان النامية بما في ذلك المسؤولية عن اشباع الحاجات الاساسية لشعوبها تقع على عاتق البلدان النامية ذاتها .

وأقر وزراء الخارجية بأن تخفيف حدة الفقر وتوفير الرعاية الاجتماعية لأفقر السكان في بلدانهم يعدان أهدافا اساسية تتوخاها خطط واستراتيجيات التنمية القومية في البلدان النامية . ورأى الوزراء أن العمل على تحقيق هذه الأهداف يقتضي بالضرورة اعادة ترتيب الظروف الخارجية المحيطة بهذه البلدان . وعلى هذا يجب على البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تستجيب للاحتياجات التي تعلن عنها البلدان النامية بما يتفق وخطط وأولويات هذه البلدان .

وأعلن وزراء الخارجية أن تناول مشكلة " الاحتياجات الأساسية " على الصعيد الدولي من شأنه أن يعني بالضرورة فرض اولويات عالمية دولية على البلدان النامية ، الأمر الذى يؤدى بالتالي الى ارباك نظام توزيع الموارد المحلية لدى هذه البلدان ، فضلا عن أنه يؤدى الى اعتمادها في مجال التكنولوجيا على البلدان المتقدمة . كما قرروا أن تؤيد البلدان غير المنحازة هذا الاعلان في كافة المحافل الدولية المعنية ببحث هذه المشكلة .

وقرر وزراء الخارجية أن تقوم البلدان المنسقة في قطاع العمالة وتنمية الموارد البشرية بعرض هذا الرأى على مؤتمر العمل الدولي في دورته الخامسة والستين التي ستبحث هذه المسألة .

١٩٤ - ويؤكد الوزراء من جديد تأييدهم الكامل لقرارات المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة الذى عقد في ١٩٧٥ بالمكسيك . ويعلنون مرة أخرى ، ان التنمية الشاملة للبلدان غير المنحازة ، والبلدان النامية الاخرى ، تتطلب مشاركة المرأة الى اقصى حد ، جنبا الى جنب مع الرجل ، في كل مجالات الانشطة القومية . وهم يؤكدون ايضا ان المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للدول هي مؤشر هام على التقدم الحيوى لهذه الدول ونموها ، وان الحقوق الفردية للانسان - التي تنطوى على المساواة الكاملة للمرأة - لا يمكن أن تتحقق الا في اطار التنمية بمفهومها الشامل . وفي هذا الصدد يود الوزراء ان يؤكدوا مرة أخرى ان الاهداف المتوخاة ، والاستراتيجيات المرسومة والتدابير المتخذة للارتقاء بالوضع الاجتماعي للمرأة وزيادة دورها في التنمية ، لابد وأن تشكل جزءا أساسيا من خطط التنمية القومية ، فضلا عن التدابير الخاصة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

المشكلات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادى الدولي والتنمية واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد

١٩٥ - يؤكد وزراء الخارجية انه لابد من بذل جهود حازمة في المفاوضات الدولية ، تستند الى مبادئ النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، بغية اصدار قرارات محددة وملائمة ، وتنفيذها على وجه السرعة .

١٩٥ - (أ) يؤكد وزراء الخارجية من جديد أهمية لجنة العموم ، التي تتألف من جميع أعضاء الجمعية العامة ، والتي انشئت بناء على قرار صادر عن الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويلاحظون بخيبة أمل شديدة ، ان الاجتماع الأول لهذه اللجنة - لم يؤد الى نتائج ملموسة بالنسبة للمشكلات الاساسية ، نظرا لانعدام الارادة السياسية الحقيقية للتفاوض ، من جانب الدول المتقدمة . ويأسفون للمحاولات المبذولة من جانب الدول المتقدمة للانتقاص من أعمال اللجنة ، وقصرها على مجرد تبادل الاراء بشأن المسائل الجارية ، دون التوصل الى أى اتفاقيات رسمية من جانب اللجنة . ويؤكد وزراء الخارجية على أن المطلوب بوضوح من أعضاء اللجنة هو مناقشة الالتزامات السياسية للاعضاء ، حتى يتسنى للجنة الاضطلاع بالمهام التي اسندت اليها ويؤكد وزراء الخارجية كذلك على ضرورة قيام اللجنة بحصر قضايا معينة يجب التركيز عليها طبقا لاهميتها الاستراتيجية لتحقيق نظام اقتصادى دولي جديد . ويدعو الوزراء جميع الدول ان توفد كبار ممثليها الى الدورة المقبلة ، والتزاما من الوزراء بالهدف الذى يتمثل في جعل منظومة الأمم المتحدة ، الاطار الفعال الذى ينبغي أن تدور فيه المناقشات والمفاوضات بشأن النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، أعربوا عن أملهم في أن تشارك جميع البلدان في مداولات اللجنة بطريقة بناءة بما يكفل تحقيق نتائج ايجابية من اجتماعها هذا .

١٩٥ - (ب) يرى وزراء الخارجية أن الدورة الخاصة للجمعية العامة - المزمع عقدها في سنة ١٩٨٠ - لاستعراض النتائج التي تحققت في مجال تسوية المشكلات الاقتصادية الدولية ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد سوف تكون دورة ذات أهمية غير عادية . ولهذا فانهم يرون أنها يجب أن تنعقد على أعلى مستوى سياسي ممكن ، ويجب أن تسبقها استعدادات كافية من جانب البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

١٩٥ - (ج) ان تنظيم السوق السلعي واعادة بناء هيكله من جديد ، بطريقة تسمح بتحسين معدلات التبادل التجارى المتدهورة التي أصبحت في غير صالح البلدان النامية بشكل متزايد ، لا يزال أمرا من أخطر الامور التي تواجه المجتمع الدولي وأكثرها الحاحا . ووزراء الخارجية على يقين تماما من أن البرنامج المتكامل للسلع بجميع عناصره ومكوناته ، هو المفهوم الشامل الوحيد . الذى صيغ وقدم حتى الآن - لحل هذه المشكلة . ويلاحظون بقلق ان المناقشات الخاصة بانشاء الصندوق المشترك قد تميزت بعدم وجود الارادة السياسية من جانب البلاد المتقدمة ، ونتيجة لذلك فان جميع المقترحات التي تقدمت بها حتى الآن قد اخفقت في تغيير الاحوال الراهنة التي تتسم بعدم الاستقرار والتقلبات الشديدة في الاسعار ، بما يؤدى الى انخفاض الحصيلة الحقيقية لصادرات البلدان النامية .

ان المبادرة بانشاء " الصندوق المشترك " امر ذو أهمية جوهرية ، بالنسبة لتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع . ويعرب وزراء الخارجية عن قلقهم البالغ ازاء عدم تحقيق أى تقدم نحو انشاء الصندوق المشترك ، في الدورتين اللتين عقدهما مؤتمر التفاوض حتى الآن ، حيث مازالت

بعض البلاد المتقدمة تعارض المبادئ الاساسية التي تشكل حجر الاساس بالنسبة لقيام الصندوق ، على الرغم من الاتفاق الذى تم التوصل اليه في مؤتمر باريس وغيره .

ويؤكد وزراء الخارجية استعداد البلدان النامية ، لدراسة اى اقتراح محدد من شأنه أن يؤدى الى انشاء صندوق مشترك ، قوى و فعال ، بصورة تكفل حماية مصالح البلدان النامية - بما في ذلك البلدان النامية المستوردة - ولاسيما البلدان الاقل نموا من بينها والاكثر تضررا ، وتلك التي تفتقر الى الموارد الطبيعية . ويؤكدون علاوة على ذلك ، انه لكي يتمكن الصندوق من أداء دوره المساعد ، بشكل فعال ، يجب أن يكون لديه رأس مال كبير تسهم به الحكومات مباشرة لتحويل المخزون السلعي وغير ذلك من التدابير . ويشددون على أهمية اعادة انعقاد مؤتمر التفاوض قبيل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، ويحثون الدول المتقدمة على تعديل موقفها ، لضمان نجاح المؤتمر .

ويقرون كذلك بوجوب ارتباط وثيق بين المفاوضات الخاصة بالصندوق المشترك ، والسلع الفردية ، ويصادق الوزراء على التقييم الصادر عن الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق في هافانا ، والذى عبر عن فزعه العميق لانعدام تحقيق أى تقدم في المفاوضات الخاصة بالسلع الفردية ، كما يلاحظون بقلق الاتجاه نحو التخلي عن المنهج المتكامل ، في هذه المناقشات . ويحثون جميع الدول بأن تسير سيرا حثيثا نحو انجاز العمل التمهيدى الخاص بالسلع الفردية ، حتى يتاح بفضل وضع ترتيبات سلعية - مبكرا - تحقيق أهداف برنامج السلع المتكاملة .

١٩٥ - (د) يلاحظ وزراء الخارجية بمزيد من التقدير ، النتائج الناجحة للمؤتمر الوزارى للدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، التي اجتمعت في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، واقرت النظام الاساسي لمجلس اتحاد الدول النامية لمنتجي ومصدرى المواد الخام ، ويعلق وزراء الخارجية أهمية خاصة على انشاء المجلس في وقت مبكر وعليه ، فانهم يحثون جميع البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الاعضاء في اتحادات المنتجين - التي انشئت بمبادرة من البلدان النامية - على أن تنضم هذه الاتحادات الى المجلس دون ابطاء .

١٩٥ - (هـ) يؤكد وزراء الخارجية من جديد انهم على يقين بأن انشاء اتحادات منتجي المواد الخام والسلع الاساسية في البلدان النامية ودعمهما من شأنه تحسين موقف تلك البلدان أثناء المفاوضات ، والقيام بدور حيوى في ارساء علاقات اقتصادية متوازنة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية .

١٩٥ - (و) يعلق وزراء الخارجية أهمية بالغة على ان تتم بنجاح المفاوضات الجارية المتعددة الاطراف بشأن التجارة في اطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة من أجل زيادة تحرير التجارة الدولية من قيودها واصلاح نظام التجارة الدولي . وهم ينتظرون في المقام الاول منح البلاد النامية معاملة تفضيلية ومميزة في مجال التجارة بما يصحح على الاقل جزئيا أوجه عدم التكافؤ السائدة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية في التجارة الدولية ، والتي ينجم عنها تباين شديد في

مستويات نموها الاقتصادى . فاجراء تغييرات في مبادئ الاتفاق العام للتعريفات والتجارة بهدف ايجاد أساس قانوني دائم لمعاملة تفضيلية للبلدان النامية يعني بالنسبة لها شرطا مسبقا لتغيير وضعها في العلاقات التجارية الدولية وبلوغ أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد وهذه المعاملة التفضيلية ينبغي أن تتضمن في الوقت ذاته الحقوق الثابتة الواجب الاعتراف بها للبلدان النامية في وضع تدابير خاصة للحماية التجارية ومنح اعانات مالية ، بما يؤمن احتياجاتها في التنمية . ومن الامور ذات الأهمية الخاصة في المفاوضات التجارية متعددة الاطراف الاعتراف بمبدأ عدم المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالامتيازات التي تمنح في العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والبلدان النامية ، مما يكفل للبلدان النامية أساسا اكثر انصافا لدى اشتراكها في هذه المفاوضات .

ان وزراء الخارجية اذ يضعون في اعتبارهم السبيل الذى سلكته المفاوضات حتى الآن يعربون عن عميق قلقهم ازاء احتمال أن تخرج البلدان النامية من مفاوضات التجارة متعددة الاطراف برصيد سلبي . كما أنهم يشعرون بقلق بالغ حيال النتائج غير المرضية وعدم تنفيذ العروض الخاصة بمنتجات المناطق الاستوائية — علما بأنها تشكل قطاعا خاصا ذا أولوية بين قطاعات المفاوضات التجارية متعددة الاطراف — وكذلك حيال بعض المقترحات — مثل " الانتقائية " و " التدرج " — التي لجأت اليها الدول المتقدمة للاخلال بوحدة البلاد النامية واستغلالها .

ويؤكد وزراء الخارجية من جديد ان نجاح هذه المفاوضات يتوقف على مدى التحسين الذى سوف يطرأ على محيط التجارة العالمية ، وما يترتب عليه من مزايا اضافية تفيد منها البلدان النامية وحدها . ويعربون عن قلقهم لعدم اجراء مشاورات كافية بين الدول المتقدمة والبلدان النامية ، في هذه المفاوضات ، كما يعربون عن أملهم في أن تشارك البلدان النامية مشاركة فعالة في مثل هذه المشاورات قبيل قيام الدول المتقدمة بتقديم عروضها بصورة نهائية . ويسجل وزراء الخارجية ان رؤساء الدول الصناعية الكبرى قد صرحوا مؤخرا لدى اجتماعهم في بون بأنهم يرغبون في توثيق التعاون بينهم وبين البلدان النامية في جميع مجالات التفاوض .

١٩٥ — (ز) ويصادق وزراء الخارجية على التقييم الصادر عن اجتماع مكتب التنسيق في هافانا بشأن نتائج الاجتماع الوزارى لمجلس التجارة والتنمية الخاص بالمديونية الذى عقد في آذار/مارس ١٩٧٨ ، ويسجلون أنه قد تم الاتفاق في الرأى حول معالجة موضوع ديون البلدان النامية على أساس احتياجاتها المالية في التنمية ، وفي سياق تحويل الموارد الاضافية الى البلدان النامية . الا أن وزراء الخارجية يلاحظون مع ذلك أن البلدان النامية مازالت تتحمل عبئا ثقيلا من الديون ، لاسيما أقلها تقدما وأكثرها تضررا ، وان الدول المتقدمة لم تف بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في مختلف المحافل .

ويحثون الدول المتقدمة على اتخاذ اجراءات عاجلة ، وذلك بتحويل ديون البلاد المذكورة الى هبات ومنح وتعديل آجالها طبقا لما هو معمول به في مؤسسة التنمية الدولية IDA وذلك بالنسبة لأقل البلاد نموا واكثر البلاد تضررا ولاسيما تلك الدول التي عانت من العدوان

والاحتلال الاجنبي ، وأكدوا أيضا ضرورة التعجيل بتنفيذ اتفاق مجلس التجارة والتنمية الذى يدعو الدول المتقدمة الى اتخاذ تدابير عاجلة لادخال تسويات ذات أثر رجعي في شروط الدين الرسمي للبلدان النامية ، لاسيما مجموعات البلدان المشار اليها أعلاه .

ويعرب وزراء الخارجية عن اقتناعهم بضرورة التنفيذ العاجل لقرارات مجلس التجارة والتنمية بشأن وضع الخطوط العامة من اجل اعادة جدولة ديون البلدان النامية المعنية من جانب الدول المتقدمة الدائنة .

ويؤكد وزراء الخارجية الطابع الملح لتلك المهام ، نظرا للتصاعد المرتقب في مدفوعات خدمة ديون البلدان النامية .

وبالمثل ، ينادى وزراء الخارجية بمنح المعاملة التفضيلية للبلدان النامية التي تقدم القروض وذلك في اطار تأييدها للتعاون المالي المتبادل بين البلدان النامية .

ويرحب الوزراء بقرارات حكومات السويد وكندا والاراضي الواطئة وسويسرا وفنلندا ، الرامية الى تخفيف العبء الواقع على البلدان المدينة ، وهم ينتظرون من سائر الدول المتقدمة المقرضة أن تحذو هذا الحذو .

١٩٥ — (ح) أعرب وزراء الخارجية عن اسفهم لبطء عملية نقل المساعدة الانمائية الرسمية من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، ولاحظوا في هذا الصدد ان الدول المتقدمة لم تعجز فحسب عن بلوغ هدف الـ ٧ر٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي بحلول عام ١٩٨٠ ، بل انها في واقع الأمر تبتعد اكثر وأكثر عن هذا الهدف (بلغ التدفق عام ١٩٧٠ ٣٤ر٠ في المائة ، ٣٣ر٠ في المائة عام ١٩٧٦ ، و ٣١ر٠ في المائة فقط عام ١٩٧٧ من اجمالي الناتج القومي للدول الاعضاء في لجنة معونات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) . ودعا وزراء الخارجية بصفة خاصة البلاد الأبعد شوطا عن تحقيق الهدف والتي هي في نفس الوقت أقوى الدول اقتصادا وأهم مصدر للتمويل ان تعجل بتحويل هذه الموارد الى البلاد النامية . وفي الوقت ذاته فانهم أشادوا بالبلدان المتقدمة التي وصلت بالفعل أو عبرت عن التزامها الراسخ بالوصول الى هدف الـ ٧ في المائة من اجمالي ناتجها القومي على هيئة تمويلات رسمية صافية الى البلدان النامية قبل حلول عام ١٩٨٠ .

كما أدان وزراء الخارجية المحاولات الضارة وغير المسموح بها والتي تتزايد باطراد نحو استخدام هذه الموارد لفرض اولويات لا تتفق والاولويات المحددة في برامج وخطط التنمية الوطنية في البلاد المستفيدة او لربطها بشروط تسديد عسيرة وللاسف ان هذا يحدث أيضا في المؤسسات المالية الدولية التي يقع عليها واجب مساندة البلدان النامية في احتياجاتها من القروض والتمويل دون تمييز او مطالب مرهقة تحبط الاغراض التي انشئت من أجلها هذه المؤسسات . فوضع مثل هذه الشروط لا يتفق مع الحق الذى لا نزاع عليه لكل بلد في أن يقرر بحرية ودون أى تدخل خارجي اتجاهات تنميته الاقتصادية وأولوياتها .

كذلك نظر وزراء الخارجية بقلق شديد وبادانة الى سياسات بلدان متقدمة معينة تعمد الى استخدام برامج المساعدة ولا سيما المساعدة المالية أو تستخدم قوتها في المؤسسات المالية الدولية لممارسة الضغوط السياسية على البلدان النامية أو التدخل في سياساتها أو شؤونها الداخلية . ورأوا ضرورة تسهيل امكانية وتحسين شروط وصول البلدان النامية الى اسواق رؤوس الاموال الخاصة .

وسجل وزراء الخارجية بأسف ان المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان الاشتراكية المتقدمة انخفضت من بليون دولارا في عام ١٩٧٤ الى ٨ر٠ بليون دولار في عام ١٩٧٥ ثم الى ٥ر٠ بليون دولارا في عام ١٩٧٦ .

١٩٥ — (ط) وأحاط وزراء الخارجية بقلق بأن عدم استقرار الوضع النقدى الدولي كان ولم يزل مجالا من أهم مجالات الاتصال العالمي وبأن التحركات غير المنظمة في المجال النقدى ماتزال تؤثر تأثيرا متزايدا على اقتصاديات البلدان النامية .

وفي هذا الخصوص كرر الوزراء كذلك الاعراب عن قلقهم لعدم وجود نظام نقدى منصف وللفشل الواضح الذى آلت اليه الجهود الرامية الى اصلاح النظام النقدى القائم في الاطار السائد للعلاقات النقدية ، مما أدى الى خلق وضع جعل الحلول المقترحة لمشكلات البلدان النامية تعتمد على اجراءات غير كافية أو فعالة .

وبناء عليه اكد وزراء الخارجية مجددا الحاجة الى انشاء نظام نقدى دولي عالمي منصف منطقي جديد يستطيع أن يسهم اسهاما حاسما في وقت التقلبات العشوائية للعملات والزيادة غير المنظمة في السيولة النقدية الدولية ، والتضخم الاقتصادى بما يتولد عنه من آثار واسعة النطاق والسطوة التي تتمتع بها بلدان متقدمة معينة في عملية اتخاذ القرارات . يضاف الى هذا أن هذا النظام الجديد سوف يقضي على الدور الرئيسي للعملات الوطنية في الاحتياطيات الدولية ، ويضمن المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات وينشئ رابطة بين توفير السيولة النقدية وتمويل التنمية بما يتفق مع القرارات الصادرة عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة الذى عقد في كولومبو .

وانطلاقا من أنه يتعين على الامم المتحدة أن تضطلع بدور هام في عملية التصنيع دعا وزراء الخارجية جميع الاطراف ، وفي مقدمتها الدول المتقدمة ، الى اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف وانجاح المفاوضات الخاصة بتحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة .

١٩٥ — (ى) — التصنيع — لاحظ الوزراء أن نصيب البلدان النامية من اجمالي الانتاج الصناعي العالمي لا يتجاوز ٥ر٨ في المائة بينما تقرر في المؤتمر العام الثاني لليونيدو ضرورة أن يزيد هذا النصيب الى ٢٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ . ولا يزال ذلك يتطلب جهودا خاصة من جانب البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية ، كما يتطلب تدابير مناسبة من جانب المجتمع الدولي بأسره .

ويمكن للدول المتقدمة أن تعزز فكرة التكافل العالمي والتعاون المثمر بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة عن طريق افساح المجال في اسواقها أمام مصنوعات البلدان النامية ومواءمة خطط وبرامج التنمية فيها على هذا النحو .

ان التصنيع الكثيف المعتمد على الذات في البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية ، ينبغي أن يستكمل بتدعيم الاعتماد الجماعي على النفس من خلال تنسيق الاستراتيجيات والسياسات، والارتقاء بتدريب القوى العاملة الصناعية ونقل التكنولوجيا .

ويتعين في هذا الصدد على كافة البلدان ولا سيما المتقدمة منها أن تعطي أقصى قدر من المساندة لنظام المشاورات في مختلف قطاعات اليونيدو ، كما يتعين على البلدان النامية أن تواصل المشاركة بصورة كاملة في الاجتماعات على مستوى ملائم ، بغية تحقيق الاهداف الرئيسية لهذا النظام على النحو الوارد في اعلان ليما .

وعلى هذا فمن الضرورى وضع برنامج خاص للتنمية الصناعية وذلك في اطار عقد التنمية الثالث ، على أن يتضمن هذا البرنامج اتخاذ تدابير مناسبة من أجل زيادة القدرة الصناعية للدول النامية واعادة بناء هيكل الصناعة تدريجيا في الدول المتقدمة والنامية . على أن يكون الغرض من هذا البرنامج الذى يدخل في اطار التعاون والتنسيق الصناعي الشامل من أجل المصلحة المشتركة، التوصل الى اعادة توزيع الصناعات التي لا تستطيع دخول اسواق المنافسة في الدول المتقدمة ، مع العمل على تقوية صناعات البلدان النامية التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتحقيقا لهذه الغاية ، ناشد وزراء الخارجية الجمعية العامة أن تستأنف في دورتها الثالثة والثلاثين عقد مؤتمر المفوضين بهدف استكمال وضع مشروع دستور لتحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة .

كذلك فانه من الضرورى مساندة صندوق التنمية الصناعية .

١٩٥ - (ك) العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية - لاحظ وزراء الخارجية أن تيسير انتفاع البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية بالتكنولوجيا الملائمة والمتقدمة والتعاون المتبادل فيما بينها تمثل متطلبات أساسية لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية ، ومن الضرورى في هذا الصدد اجراء تغييرات جذرية في العملية الدولية لنقل التكنولوجيا لتمكين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية من الحصول بصورة أسرع وأيسر على التكنولوجيا الملائمة والمتقدمة وتيسير تطبيقها ودعم التنمية وتعزيز قدرتها التكنولوجية الوطنية والاسهام بذلك في الاسراع بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

واذ أكد وزراء الخارجية التزام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية في اكتساب الاساليب العلمية الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة واستخدامها ، فقد دعوا الى اتاحة موارد اضافية لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

وفي هذا الصدد لاحظ وزراء الخارجية أن مؤتمر الامم المتحدة بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك من أجل نقل التكنولوجيا سيعقد في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ وأعربوا عن املهم في أن يخرج المؤتمر بتوصيات ملموسة من أجل الاسراع ببلوغ هذه الاهداف بما في ذلك اقرار مدونة قواعد السلوك الملزمة بصورة قانونية ، كذلك دعا الوزراء الى اعادة النظر في اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية لكي تعكس بصورة ملائمة احتياجات البلدان النامية .

وقد صادق وزراء الخارجية على توصية البلدان المنسقة في مجال التنمية العلمية والتكنولوجية في اجتماعها في نيودلهي في الفترة من ٢٢ — ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، بشأن ضرورة أن تحدد البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى موقفا مشتركا من القضايا الرئيسية التي يحتمل اثارتها في مؤتمر العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الذى سيعقد في فيينا عام ١٩٧٩ .

وأكد وزراء الخارجية أهمية نقل التكنولوجيا في كافة أشكال الطاقة ، كما أكدوا اهمية التعاون بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في تبادل المعونة في هذا المجال .

وأكد الوزراء أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية قد يسهم في التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان غير المنحازة ، كما رحبوا بالمبادئ التي اتفق عليها بالاجماع في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة بشأن التعاون بين الدول في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ، كما اكدوا في الوقت نفسه حقهم طبقا لمبادئ التكافؤ في السيادة في الاخذ بأساليب التكنولوجيا النووية دون أية قيود مع عدم التمييز في هذا المضمار وذلك من أجل تطوير برامجهم الخاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا لما يرونه من أولويات ومصالح واحتياجات . وقد رحبوا بالفكرة الخاصة بعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة من أجل تعزيز التعاون الدولي في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

كما رأى وزراء الخارجية أيضا أنه من الاهمية بمكان بالنسبة للبلدان غير المنحازة أن توجه اهتمامها الى موارد الطاقة المتجددة وتطبيقاتها . كما أحاطوا بالمبادرات التي اتخذت داخل اطار الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في هذا الصدد .

وأعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم لعقد مؤتمر الامم المتحدة بشأن التعاون التقني بين البلدان النامية عما قريب في الارجنتين ، ويدرك الوزراء أن الهدف الرئيسي للتعاون التقني بين البلدان النامية هو دفع عجلة الاعتماد على النفس على الصعيدين الوطني والجماعي للبلدان النامية وزيادة قدرتها الخلاقة لحل مشكلات التنمية فيها على النحو الذى أيده المؤتمر الخامس لدول أو حكومات البلدان غير المنحازة الذى عقد في كولومبو طبقا لاهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وبالاضافة الى ذلك فقد صادق وزراء الخارجية على القرارات والاعلانات الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الاقليمية للمؤتمر القادم وهي الاجتماعات التي عقدت في الكويت وليما وبناما وبانكوك وأديس أبابا عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وفي نيويورك عام ١٩٧٨ .

كما أكد الوزراء من جديد قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية والثلاثين وهو القرار الذى صادق عليه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة عشر (الخرطوم ١٨ — ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨) ، والذى اعتبر التعاون فيما بين البلدان النامية " عملية واعية منظمة ذات دوافع سياسية تهدف الى تعزيز اطار الروابط المتعددة فيما بين البلدان النامية " .

١٩٥ — (ل) لاحظ وزراء الخارجية بارتياح انه في سياق التعاون فيما بين البلدان النامية وضعت البلدان الافريقية الاعضاء في حركة عدم الانحياز برنامجا لدعم وتعزيز النقل والمواصلات في منطقتها . وأكد الوزراء مساندتهم الكاملة لعقد النقل والمواصلات في افريقيا وتعهدوا بالعمل من أجل حشد موارد مالية وفنية كافية لتسهيل التنفيذ الفعال لهذا البرنامج الحيوى .

١٩٥ — (م) لاحظ وزراء الخارجية بقلق ان الموقف الغذائي في العالم لا يزال حرجا بل انه تدهور في كثير من البلدان النامية ، وأساسا في البلدان الأقل نموا وتلك الأشد تطورا وبخاصة من القحط والكوارث الطبيعية الاخرى ، كما لاحظوا أن الوضع الآن أكثر مدعاة للقلق مما كان عليه وقت انعقاد مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة في كولومبو .

وفي الوقت نفسه رحب الوزراء بالاعلان الخاص بالقضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم وهو الاعلان الذى أقره مجلس الغذاء العالمي في مانيلا .

على أن الوزراء أوضحوا أن كافة القرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمر كولومبو لا تزال سليمة وانه من الضرورى بذل كل جهد ممكن لتطبيقها وفي الوقت نفسه تنفيذ خطة العمل الصادرة عن هذا المؤتمر لانتاج المواد الغذائية والمنتجات الزراعية .

وفي هذا الصدد ، أكد وزراء الخارجية على ضرورة اعطاء مساندة كاملة للجهود المبذولة من أجل تطبيق هذه القرارات ، داخل اطار الامم المتحدة ، بهدف الاسهام في ايجاد حل كامل ودائم لهذه المشكلة الخطيرة .

ولهذا السبب لاحظ الوزراء بارتياح أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد بدأ عملياته .

١٩٥ — (ن) أكد وزراء الخارجية من جديد وجهة النظر التي عبرت عنها البلدان غير المنحازة في مؤتمر قمة كولومبو وفي اجتماعات مكتب التنسيق في نيودلهي وهافانا تأييدا لحق البلدان النامية الثابتة في اتخاذ خطوات ملائمة لممارسة حقوقها المشروعة في السيادة والسيطرة الكاملة والفعالة والدائمة على مواردها الطبيعية والموارد الأخرى وعلى أنشطتها الاقتصادية بما في ذلك تملك واستخدام وتطوير مثل هذه الموارد والتصرف فيها والحق في تأميمها طبقا لتشريعاتها الوطنية .

كذلك أكد وزراء الخارجية من جديد حق البلدان النامية الثابت في ممارسة الاشراف والسلطة وتنظيم وتأميم الشركات عبر القومية الخاضعة لولايتها الوطنية وذلك طبقا لقوانينها ونظمها وبما يتفق وأهدافها وخططها الوطنية .

كذلك أكد وزراء الخارجية أن الاقرار المبكر لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر القومية في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧٩ يمثل مسألة حاسمة بالنسبة للاشراف الفعال على أنشطة الشركات عبر القومية من جانب المجتمع الدولي ، وبخاصة البلدان النامية الأمر الذى سييسر القضاء على الممارسات التجارية التقييدية التي تطبقها هذه الشركات والاسراع بنقل التكنولوجيا بصورة ملائمة .

١٩٥ - (س) كرر وزراء الخارجية مساندتهم للبلدان التي لا تزال أراضيها خاضعة للسيطرة الأجنبية وأكدوا من جديد حق هذه الشعوب في الحصول على تعويض عن الخسائر التي لحقت بها أثناء فترة النضال ضد السيطرة الاستعمارية والعدوان الأجنبي والاحتلال والصهيونية ، والتمييز والفصل العنصريين .

١٩٥ - (ع) لاحظ وزراء الخارجية بقلق خطورة مشكلات البطالة ولا سيما بين الشباب وكذلك مشكلات الامية والفقر . واعتبر وزراء الخارجية انه من الأمور المشجعة تلك الجهود التي تبذلها البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى لضمان عمالة كاملة ومنتجة ومجزية ، وتطوير التعليم والتدريب وتعزيز التكنولوجيا المناسبة لتحسين ظروف معيشة سكانها . على أن النتائج التي تحققت لم تكن مسايرة للجهود المبذولة نظرا لوجود وضع دولي معادى للبلدان النامية .

وأعاد وزراء الخارجية الى الاذهان توصيات مؤتمر القمة الخامس التي دعت البلدان غير المنحازة الى التعاون " في انتهاج أساليب مشتركة لتنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر العمالة العالمي والاقتراحات التي تقدمت بها البلدان النامية في هذا المؤتمر " .

ودعا الوزراء منظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات منظومة الامم المتحدة الى اتخاذ الخطوات الملائمة بهدف القضاء على البطالة والأمية والمرض . كذلك أهابوا بالبلدان غير المنحازة أن تتعاون من أجل القضاء على هذه المساوئ وتنفيذ الاهداف والأنشطة التي حددها برنامج عمل مؤتمر وزراء العمل للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى .

١٩٥ - (ف) أعرب وزراء الخارجية عن عميق قلقهم ازاء بطء ايقاع التقدم في المفاوضات الجارية بشأن قانون البحار ، بما في ذلك حماية حقوق البلدان النامية غير الساحلية ومصالحها المشروعة. واعترف وزراء الخارجية انه بالاضافة الى المشكلات التي تواجه جميع البلدان النامية ، فان البلدان غير الساحلية تواجه أعباء اضافية ناجمة عن استنزاف مواردها الضئيلة لمواجهة تكاليف النقل التي ترتفع نتيجة للافتقار الى حرية المرور من البحر واليه .

كذلك حث وزراء الخارجية البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى على العمل - بروح الاعتماد الجماعي على النفس والتكافل التعاوني - من أجل اتخاذ موقف منسق من المسائل التي يبحثها مؤتمر قانون البحار . وأكد وزراء الخارجية انه من الضرورى والمرغوب فيه أن يتوصل المؤتمر - في دورته القادمة - الى نتائج ايجابية تعكس مصالح جميع الاطراف وتكون متمشية مع المبادئ الكامنة وراء النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١٩٦ - وبناء على الاعلان الصادر بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد (القرار رقم ٣٢٠١ (د ـ ٦) وآخذين في الاعتبار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (القرار رقم ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) ، المادة ٢٥) وعملا على مساعدة البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية للتغلب على ما تواجهه من مصاعب خاصة ، دعا وزراء الخارجية المجتمع الدولي والبلدان غير المنحازة بوجه عام وسائر البلدان النامية الى ابداء تضامنها الفعال مع تلك البلدان وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير المحددة والعاجلة في الميدانين المالي والفني بغية ايجاد حل مناسب لمشكلات النقل والمواصلات التي تعوق التنمية السريعة والمتسقة لهذه البلدان .

١٩٧ - ويرى وزراء الخارجية أن تحقيق البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية لاستقلالها الاقتصادى سوف يسهم اسهاما هاما في القضاء على التخلف الاقتصادى وفي سد الفجوة التي تفصل بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة ، الأمر الذى سيتيح تعزيز التعاون الاقتصادى الدولي القائم على مبدأ المساواة الكاملة .

وأكد الوزراء أن أى نوع من التعاون الاقتصادى الدولي ينبغي أن يكرس لتعزيز الاستقلال الاقتصادى للبلدان غير المنحازة ولسائر البلدان النامية .

وضع اطار اولي لاستراتيجية دولية جديدة خاصة بالتنمية

١٩٨ - أحاط وزراء الخارجية بالبيان الختامي للاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق للبلدان غير المنحازة الذى عقد في هافانا وأقر القرارات الخاصة بوضع استراتيجية دولية للتنمية والارشادات الخاصة بها ، وقد رأوا أن العدوان والاحتلال الاجنبي من بين العوائق السياسية الكبيرة أمام تنمية الدول النامية المشار اليها في الفقرة ٣٢ (ط) من بيان هافانا ، كما أكدوا انه من الضرورى توجيه اهتمام خاص عند وضع الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية ، الى المشاكل الخاصة التي تعاني منها أقل الدول نموا ، وأكثر الدول تضررا والتي ليست لها سواحل ، والدول الواقعة في جزر .

دور البلدان غير المنحازة

١٩٩ - أكد وزراء الخارجية ماسبق أن أعلنه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة عن ضرورة استمرار حركة عدم الانحياز " في الحفاظ على تضامنها مع مجموعة السبعة والسبعين في تعزيز هذا التضامن " في المفاوضات التي تجرى دفاعا عن قضية البلدان النامية ومن أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد بوجه خاص . كما أيد وزراء الخارجية الآراء التي أعرب عنها اجتماعا مكتب التنسيق في نيودلهي وهافانا بشأن الدور الرئيسي المنشط للبلدان غير المنحازة داخل مجموعة السبعة والسبعين .

وأكد وزراء الخارجية حاجة البلدان غير المنحازة في الوضع الراهن الى الحفاظ على هويتها في مختلف أوجه النشاط التي تقوم بها ، وذكّروا بأن القضايا التي تهم كافة البلدان النامية قد أصبحت ، بفضل مبادرة البلدان غير المنحازة ، محل اهتمام المجتمع الدولي بأسره .

وأهاب وزراء الخارجية بالبلدان غير المنحازة أن تواصل الاضطلاع بدورها الرئيسي الحاسم داخل مجموعة السبعة والسبعين ، الأمر الذى لن يفضي فحسب الى تعزيز جبهة كل البلدان المنحازة في مفاوضاتها حول النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ولكن سيفضي أيضا الى تنفيذ برامج التعاون فيما بين البلدان النامية بما يعزز اعتمادها الجماعي على النفس ويحقق نفعها المتبادل .

٢٠٠ — وأعرب وزراء الخارجية عن اعتقادهم بأن اتخاذ البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية لموقف موحد هو شرط لاغنى عنه لتحقيق أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وينبغي أن تتجلى هذه الوحدة كلما طرحت مسائل وقضايا سياسية محددة للبحث في المحافل الدولية . وتتطلب الوحدة أن يولى الاعتبار الكافي لشتى مصالح البلدان النامية . ولا يمكن الدفاع عن مصالح البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الا بهذه الوحدة التي ستكفل تعزيز قوة المساومة الجماعية . وأكد الوزراء في هذا الصدد الحاجة الى استراتيجية مشتركة للبلدان النامية لتطوير التعاون الاقتصادى فيما بينها ولاعطاء قوة دفع للمفاوضات الجارية في المحافل الدولية .

التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية

٢٠١ — أشار وزراء الخارجية الى الاهمية المتزايدة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان غير المنحازة والنامية في الظروف السائدة في السوق العالمية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويزيد من أهمية هذا التعاون أن المفاوضات مع الدول المتقدمة حول أهم قضايا التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية لم تسفر حتى الآن عن أية نتائج ملموسة ومرضية ، ويمثل الاعتماد الجماعي على النفس مقوّما عظيم الاهمية من مقومات تحقيق الاهداف الرئيسية فيما يتعلق بالاسراع بالتنمية الاقتصادية وبتحسين المركز الاقتصادى والسياسي للبلدان غير المنحازة والنامية . وقد تأكدت في هذا الصدد مرة أخرى صحة وبعد نظر وشمول القرارات الصادرة عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، ومؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى عقد بالمكسيك ، ومؤتمر المواد الخام الذى عقد في داكار .

٢٠٢ — سجل وزراء الخارجية بالارتياح انه تحققت حتى الآن نتائج تهيئ أساسا متينا واطارا مناسبا لدفعة أقوى في التعاون المتبادل . وقد قرروا أنه يجب ان يبدأ التنفيذ العملي الملموس فورا في جميع مجالات التعاون المتبادل التي يمكن فيها ذلك . وينبغي أن تبدأ العمليات في مجالات معينة من مجالات التعاون بمشاركة البلدان التي انضمت حتى الآن ، بينما يقدر أن تلحق بها جميع البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى حينما تثبت لها فائدة ذلك وامكاناته .

ويرخص المؤتمر في هذا الصدد للبلاد القائمة بالتنسيق وللهيئات المعنية أن تدخل في نظمها الاساسية التغييرات اللازمة لضمان عدم تعويق البدء في العمليات لاعتبارات شكلية .

٢٠٣ — أشاد وزراء الخارجية بالبلدان القائمة بالتنسيق في مختلف مجالات التعاون على العمل الذى أنجزته حتى الآن ، ويحثوها على تعزيز جهودها لكي يشهد المؤتمر القادم لرؤساء الدول والحكومات نجاحا وتقدما جديدا في التعاون المتبادل . ويتضح من تحليل الموقف في مختلف مجالات التعاون كما جاء في برنامج العمل أن التعاون الاقتصادى الثنائي بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية يزداد باطراد ، ولو انه لا يساير الامكانيات التي يتيحها هذا التعاون .

٢٠٤ — لاحظ وزراء الخارجية بارتياح أن البلدان المصدرة للنفط أصبحت تشكل موردا رئيسيا لتمويل أغراض التنمية . وبالرغم من أن أعضاء منظمة الاقطار المصدرة للبترول هي ذاتها بلدان نامية تتسع باضطراد قدرتها على استيعاب عائداتها وتتزايد باستمرار متطلباتها من رؤوس الأموال المخصصة للاستخدام محليا ، فان تدفق الاموال من بلدان المنظمة الواهبة مازالت تشكل حوالي ٦ في المائة من مجموع اجمالي الناتج القومي بكل منها رغم ما أصابها مؤخرا من انهيار في معدلات تجارتها الخارجية وانخفاض في القيمة الحقيقية لعائدات تصدير البترول .

٢٠٥ — كما دعا وزراء الخارجية البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الى بذل أقصى جهودها من أجل الاستفادة من كامل الامكانيات التي يتيحها برنامج العمل الذى اقر في كولومبو . وهم اذ يدركون ما يتميز به برنامج العمل من شمول وما يحيط به من صعاب ومعوّقات كثيرة موضوعية وذاتية ، بعضها من مخلفات الماضي ، وبعضها ناجم عن سلوك الدول المتقدمة ، يشعرون أن تحقيق أهداف برنامج العمل يتطلب مزيدا من الالتزام من جانب أكبر عدد ممكن من البلدان غير المنحازة والبلدان النامية . ان اكبر مساهمة ممكنة في دعم حركة عدم الانحياز انما تتأتى عن طريق التنفيذ الأسرع والأكمل لبرنامج العمل .

٢٠٦ — سجل وزراء الخارجية بارتياح ان صندوق تضامن البلدان غير المنحازة المخصص لاعادة بناء لاوس وفييت نام ، قد انشئ بناء على قرار صدر عن مؤتمر قمة كولومبو . وناشد الوزراء جميع البلدان غير المنحازة ان تجدد مساندتها بحيث يتاح وضع تقرير بنجاح أعمال الصندوق وعرضه على رؤساء الدول والحكومات لدى انعقاد مؤتمر القمة السادس في هافانا .

وفي الوقت ذاته ناشد الوزراء جميع البلدان غير المنحازة أن تسهم في التعجيل بتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٣٢/٣ بشأن المعونة لاعادة بناء فييت نام وهو القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة بناء على مبادرة البلدان غير المنحازة .

٢٠٧ — الاعتماد الذاتي الجماعي : أيد النهج الذى اعتمد في اجتماع مكتب التنسيق الذى عقد في هافانا في ايار/مايو ١٩٧٨ ازاء الاعتماد الذاتي الجماعي ، وهو النهج الذى رأى فيه المكتب استراتيجية للنهوض بتنمية البلدان النامية ووسيلة لبناء القوة الاقتصادية الموازية اللازمة لتعزيز موقف البلدان النامية في المساومة خلال المفاوضات الراهنة الجارية مع البلدان المتقدمة النمو .

المرفق الثانـي

برنامج العمل للتعاون الاقتصادى

برنامج العمل للتعاون الاقتصادى

أولا ـ التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى

١ ـ استعرض وزراء الخارجية تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادى الصادر عن مؤتمر كولومبو، وأحاط بارتياح بأن بعض التقدم قد أحرز نحو تنفيذ قرارات كولومبو . وأعربوا عن تقديرهم للاتجاه المتزايد نحو تشجيع الأشكال القائمة للتعاون ، ونحو انشاء أشكال جديدة له ، وأوصوا بأن يواصل أكبر عدد ممكن من البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية بمواصلة الجهود من أجل التنفيذ الفعال لهذه القرارات ، ورأى الوزراء أنه على حين يتزايد التعاون بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية ، فان الامكانيات المتاحة لم تستغل حتى الآن على الاطلاق .

٢ ـ وفي مجال التعاون متعدد الاطراف بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية فان اعلان القاهرة الصادر في اذار/مارس ١٩٧٧ بشأن التعاون الافريقي العربي في المجالات الاقتصادية والتقنية وما تابعه حتى الان يعد اسهاما كبيرا في تعزيز التعاون المتبادل فيما بين الثلاثة والستين دولة عربية وافريقية الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، وفضلا عن هذا فان وزراء الخارجية أحاطوا بأن الدول المنسقة قامت في اجتماعاتها العديدة بصياغة توصيات هامة لا سيما فيما يتعلق بالتعاون في المجال النقدى المالي وفي مجالات العلوم والتكنولوجيا ومصايد الاسماك والسياسات الاجتماعية ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة وتنمية الموارد البشرية التي كرس لها المؤتمر الوزارى المنعقد في تونس .

(أ) المواد الخام

(الدول المنسقة : بنما ، الجزائر ، بيرو ، السنغال ، اندونيسيا ، العراق ، الكاميرون ، كوبا ، أفغانستان)

٣ ـ أحاط وزراء الخارجية بأنه تم اقرار النظام الاساسي واتخاذ قرار بخصوص انشاء مجلس لاتحادات البلدان النامية المنتجة والمصدرة للمواد الخام .

الصندوق المشترك

٤ ـ أعرب وزراء الخارجية عن أسفهم العميق لأن المؤتمرات التي عقدت بشأن انشاء الصندوق المشترك بوصفه الأداة الأساسية لتحقيق البرنامج المتكامل للسلع الاساسية لم تحقق أى تقدم . ويلاحظون أنه منذ الدورة الأخيرة لمؤتمر التفاوض لم تظهر الدول المتقدمة ما يدل على أنها غيرت مواقفها من العناصر الاساسية للصندوق المشترك . وأكدوا على الحاجة لضمان أن الصندوق المشترك عندما ينشأ لا بد أن تكون لديه القدرة على القيام بالدور الحاسم المقدر له من أجل

تحقيق أهداف البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وأحاطوا بالاقتراح الذى يتضمن الدعوة لعقد مؤتمر التفاوض بشأن الصندوق المشترك في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، وأهابوا بالدول المتقدمة أن تتخذ القرارات اللازمة التي تعمل على نجاح المؤتمر .

(ب) التجارة

(الدولتان المنسقتان : افغانستان ، وغيانا)

٥ - أخذ وزراء الخارجية علما بتقرير الدول المنسقة ورحبوا بتكوين ادارة الاعلام التجارى في اطار مشروع APEC/TTI في جورجتاون . ودعوا البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الى تأمين تعاون الوكالات الوطنية وشبه الاقليمية والاقليمية من أجل تعزيز التجارة باقامة علاقات عمل مع ادارة الاعلام التجارى ليتسنى لهذه الادارة ارسال المعلومات بانتظام عن التجارة والاعمال الى جميع البلدان النامية .

٦ - دعا وزراء خارجية البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الى الاشتراك ، وفقا للقرار الصادر في هذا الشأن عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة الذى عقد في كولومبو ، في اجتماع ممثلي المنظمات الحكومية التجارية ووزراء التجارة الخارجية الذى تجرى الاعداد له في اطار مشروع APEC/TTI وان تواصل بذل الجهود من أجل وضع نظام ملائم للتعاون بين هذه المنظمات .

٧ - وحث وزراء الخارجية - تمشيا مع القرارات الصادرة في هذا الشأن عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في كولومبو - على القيام بالعمل التحضيرى اللازم لتطبيق نظام عالمي للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، وذلك في اقرب وقت ممكن .

٨ - أعرب وزراء الخارجية عن اهتمامهم بالعمل الجارى حاليا في الأونكتاد من أجل وضع مجموعة من المبادئ والقواعد بشأن الممارسات المقيدة للتجارة ، وأكدوا على أهمية هذا العمل بالنسبة للتجارة والتنمية في البلدان النامية ، كما حثوا على اجراء مفاوضات في وقت مبكر وعلى اقرار هذه المبادئ والقواعد .

(ج) التعاون في المجالين النقدى والمالي

(الدول المنسقة : الهند ، اندونيسيا ، سرى لانكا ، بيرو ، كوبا ، يوغوسلافيا)

٩ - أقر وزراء الخارجية القرارات التي اتخذها الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق للبلدان غير المنحازة الذى عقد في هافانا . وأوصى الوزراء بتنفيذ قرارات اجتماع الدول المنسقة الذى عقد في بلفراد في حزيران /يونيه ، وتموز/يوليه ١٩٧٧ والنتائج والتوصيات الصادرة عن اجتماع فريق العمل المختص بالنهوض بالبنوك المركزية للتعاون فيما بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الذى عقد في بلفراد في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ بأن تنفذ بأقصى قدر من الفعالية في اطار البرنامج الموضوع .

١٠ - أوصى وزراء الخارجية بأن تعجل الدول المنسقة باتمام التقارير التي يجرى اعدادها لكي تعرض في النواحي المالية والنقدية . كما أوصوا بشدة بعقد الاجتماع المرتقب لممثلي وزارات المالية والبنوك المركزية في بداية العام القادم .

صندوق التضامن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عدم الانحياز

١١ - أشار وزراء الخارجية الى أن العدد المطلوب من البلدان لم ينضم بعد الى الصندوق المذكور وبالتالي فان الشروط القانونية الرسمية التي يلزم استيفائها لبدء تشغيله لم تتوفر بعد . حث الوزراء جميع البلدان غير المنحازة التي لم تنضم بعد الى الصندوق بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ، وذلك نظرا للمغزى الاقتصادى والسياسي لهذا الصندوق .

(د) التصنيع

(الدولتان المنسقتان : غيانا وافغانستان)

١٢ - أعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم لما تم من تقدم في تنفيذ المشروع الاقليمي بشأن التعاون بين البلدان النامية في مجال المنتجات الدوائية ، ودعوا البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الى مزيد من التعاون من أجل ضمان نجاح هذا المشروع .

١٣ - صادق وزراء الخارجية على قرار الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق الذى عقد في هافانا بشأن ضرورة تكثيف الانشطة الخاصة بانتاج الاسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات في الصناعات الغذائية وبصناعة السكر وغيرها من قطاعات الصناعة ويطلب من الدول المنسقة أن تقدم تقريرا بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن .

(هـ) مصايد الاسماك

(الدول المنسقة : كوبا ، ليبيا ، المغرب ، الصومال)

١٤ - أعرب المؤتمر عن ارتياحه للنتائج التي حققها الاجتماع الأول للدول المنسقة في هذا المجال الذى عقد في هافانا في الفترة من ٣ - ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، وأيد القرارات التي اتخذها في هذا الشأن الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق المنعقد في هافانا .

ويعتبر وزراء الخارجية ذلك مثلا جديرا بأن يحتذى للكيفية التي يجب أن يسير عليها التعاون بين بلدان عدم الانحياز وبين البلدان النامية ، وقد أعربوا عن اقتناعهم بأن التدابير المقترحة سوف تطبق برمتها ، وبأنه ينتظر ان يؤدى الى نتائج ملموسة في القريب العاجل . وسجلوا بارتياح النتائج التي تحققت في الاجتماع الثاني للدول المنسقة الذى عقد بخصوص هذا الموضوع في روما في شهر تموز/يوليه الماضي لدى انعقاد مؤتمر المصايد الذى نظمته منظمة الاغذية والزراعة ، كما أعربوا عن امتنانهم لتعاون قسم المصايد بمنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة " سيلا " في برامج العمل هذه .

(و) النقـــل

(الدولتان المنسقتان : غيانا وافغانستان)

١٥ ــ صادق وزراء الخارجية على القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق الذى عقد في هافانا ، بما في ذلك الدعوة الى جميع البلدان غير المنحازة ، وغيرها من البلدان الناميـــة ، التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية الخاصة بقواعد السلوك بشأن اتحادات النقل البحـرى ، ان تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

(ز) المواصلات اللاسلكية

(الدولة المنسقة : الكاميرون)

١٦ ــ بعد أن أحاط وزراء الخارجية بالتقرير المقدم من الدولة المنسقة في هذا الخصوص ، قاموا بتوجيه الدعوة الى البلدان غير المنحازة كي تبدى الرأى للدولة المنسقة في المقترحات الواردة فـي التقرير المذكور وطلبوا الى الدولة المنسقة في ضوء هذه الملاحظات أن تدعو لعقد اجتماع للخـبراء الحكوميين لدى البلدان غير المنحازة وأن تقدم خطة عمل الى مؤتمر القمة القادم بهدف تنشيـــط التعاون بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في مجال المواصلات السلكيـــــة واللاسلكية .

١٧ ــ وأوصى وزراء الخارجية ــ بعد دراسة تقرير الدولة المنسقة ، وتمشيا مع توصيات الاجتمـاع الوزارى لمكتب التنسيق المنعقد في هافانا ــ بما يلي :

' ١ ' تحسين وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية فيما بينها باقامة اتصالات عبر الاقمار الصناعية والمحطات الارضية أو الوسائل الأخرى الكفيلة بتسهيل تبادل المعلومات.

' ٢ ' تقديم الاعانات لوكالات الانباء مع تحمل جزء على نحو سريع من تكاليف التلكس بمـا لا يقل عن ٥٠ في المائة منها فيما بين البلدان غير المنحازة .

' ٣ ' التعجيل باستخدام تعريفات تيسيرية للتبادل المباشر للانباء .

١٨ ــ ودعا وزراء الخارجية جميع أجهزة البلدان غير المنحازة المسؤولة عن مختلف جوانب المواصلات السلكية واللاسلكية في مقدمتها المجلس الحكومي الدولي للتنسيق والتعاون في مجال الاعلام ومجمع وكالات انباء البلدان غير المنحازة ولجنة التعاون في مجال الاذاعة وفريق الخبراء المختص بالمواصلات السلكية واللاسلكية لكي تنسق انشطتها مع أنشطة الدولة المنسقة في هذا القطاع وذلك لتحديـــد موقف مشترك للبلدان غير المنحازة ولضمان قيام هذه البلدان بدور هام في الاجتماع المقبل للمؤتمـر الادارى العالمي للاتصالات اللاسلكية المقرر عقده في جنيف في عام ١٩٧٩ .

(ح) المؤسسات العامة

١٩ - أحاط وزراء الخارجية بارتياح بأن المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان الناميـــة ومقره لوبليانا في يوغوسلافيا قد بدأ يمارس فعلا بنجاح أنشطته الدولية ، كذلك أعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم لأن المؤتمر الأول للمركز الذى عقد في تموز/يوليه ١٩٧٨ باشتراك ٢٣ بلد صدقـــت على نظامه الأساسي وعدد من المراقبين الذين يعنيهم الأمر ، قد اثنى على عمل المركز الدولـــي طوال أربع سنوات وانتخب مجلسا له واعتمد برنامج عمل لمدة عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، وأكد أيضـــا ان المركز يتعاون بنجاح مع كثير من مؤسسات البلدان النامية ووكالات الأمم المتحدة .

وأعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم ليوغوسلافيا لجهودها في سبيل ضمان عمل المركز بنجاح . ولاحظوا أيضا أن تشغيل المركز الدولي يعد مثلا حيا للتعاون على قدم المساواة بين البلدان النامية . واهابوا بالبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى التي لم تنضم بعد الى المركز الدولـــي أن تفعل ذلك وان تسهم اسهاما ايجابيا في أنشطته .

(ط) الصحـــة

(الدولة المنسقة : كوبـــا)

٢٠ - أيد وزراء الخارجية التوصيات التي أقرها اجتماع مكتب التنسيق في هافانا فيما يتعلـــق ببرنامج العمل الذى اتفق عليه في اجتماع وزراء الصحة للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلـــدان النامية المنعقد في ايار/مايو ١٩٧٨ ، وبرنامج العمل السادس لمنظمة الصحة العالمية للفـــترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٣ .

وأوصى وزراء الخارجية من خلال الدول المنسقة بتوزيع برنامج العمل كوثيقة رسمية علـــى مؤتمر الامم المتحدة للتعاون الفني فيما بين البلدان النامية .

ورأى وزراء الخارجية ان التقليد الخاص بعقد اجتماعات لوزراء الصحة في البلدان غـــير المنحازة وغيرها من البلدان عشية المؤتمرات السنوية لمنظمة الصحة العالمية تقليد يجب أن يستمر .

(ى) التعاون الفني والخدمات الاستشارية

(الدولتان المنسقتان : الهند وبنما)

٢١ - صادق وزراء الخارجية على القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق فـــي هافانا بشأن ضرورة اسهام كل بلدان عدم الانحياز وسواها من البلدان النامية اسهاما فعالا فـــي مؤتمر الامم المتحدة للتعاون الفني بين البلدان النامية الذى سيعقد على المستوى الوزارى فـــي الارجنتين في آب/اغسطس ١٩٧٨ .

كما رأى وزراء الخارجية ان الاجتماع الذى ستعقده مجموعة البلدان النامية السبعـــة والسبعين قبل ابتداء هذا المؤتمر المذكور مباشرة سيكون اجتماعا ذا أهمية استثنائية لتبادل الاراء واعداد المواقف المشتركة التي ستتخذ في المؤتمر .

ودعا وزراة الخارجية جميع البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية أن توفد الى هذا المؤتمر ممثلين على مستوى الوزراء ، وعلى مستوى وزراء التخطيط والتنمية حيثما أمكن ذلك .

كما أوصوا بمراعاة الاهداف التالية للتعاون الفني بين البلدان النامية لدى انعقاد هذا المؤتمر :

(أ) تشجيع الاعتماد على الذات في البلدان النامية من خلال النهوض بامكانياتها في ١ء من أجل التوصل الى حلول لمشكلات التنمية تتمشى مع امانيها وقيمها واحتياجاتها الخاصة ؛

ب) تشجيع ودعم الاعتماد الجماعي على النفس بين البلدان النامية عن طريق تبادل شاركة في مواردها الفنية المجتمعة وفي استخدامها وتطوير قدراتها المتكاملة ؛

(ج) دعم طاقة المؤسسات القائمة في البلدان النامية والتعرف على كبريات مسائل تنميتها وتحليلها ووضع الاستراتيجيات والسياسات التي تنظم علاقاتها الاقتصادية الدولية سواء بالنسبة للتعاون المتبادل فيما بينها أم المفاوضات الجارية بين البلدان النامية والدول المتقدمة ؛

(د) زيادة الكم وتطوير الكيف في مجال التعاون الدولي مع تطوير فعالية الموارد المخصصة للتعاون الفني العام ؛

(هـ) ينبغي ان يتخلل التعاون الفني بين البلدان النامية جميع انشطة وعمليات منظومة الامم المتحدة بأسرها ؛

(و) اتمام وتطوير بصورة فعالة الاشكال التقليدية للمعونة الفنية الممنوحة من الدول المتقدمة أو المنظمات الدولية الى البلدان النامية .

(ك) <u>التنمية العلمية والتكنولوجية</u>

(الدول المنسقة : الجزائر ، الهند ، بيرو ، الصومال ، يوغوسلافيا)

٢٢ ــ صادق وزراء الخارجية على توصيات اجتماع الدول المنسقة في مجال العلم والتكنولوجيا الذى عقد في نيودلهي في حزيران/يونيه ١٩٧٨ وطلبوا الى جميع البلدان غير المنحازة أن تشاركه بصورة فعالة في الانشطة المقترحة وقبل وزراء الخارجية العرض المقدم من الهند لاستضافة مركز العلوم والتكنولوجيا وأوصوا بعقد مؤتمر للمفوضين في اقرب وقت ممكن لاعتماد النظام الاساسي للمركز.

وقرر وزراء الخارجية ــ بالنظر الى ضرورة العمل على اتخاذ موقف موحد حول القضايا الهامة التي يحتمل اثارتها في مؤتمر الامم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية ــ ضرورة تشجيع المشاورات فيما بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي والعالمي وضرورة عقد اجتماع خاص لممثلي جميع البلدان النامية بعد الجلسة الختامية للجنة التحضيرية للمؤتمر وقبل انعقاد المؤتمر ذاته .

(ل) العمالة وتنمية الموارد البشرية

(الدول المنسقة : تونس ، سرى لانكا ، بنما)

٢٣ - رأى وزراء الخارجية أن المؤتمر الأول لوزراء العمل للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية المنعقد في تونس في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٨ يعتبر ناجحا الى ابعد الحدود . وتمشيا مع توصيات الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق المنعقد في هافانا فانهم يؤيدون تأييدا تاما آراء وقرارات وتوصيات مؤتمر تونس ولا سيما برنامج العمل الصادر عنه ويناشدون البلدان غير المنحازة أن تبذل الجهود حتى يتم تنفيذ ما صيغ من توجيهات في مؤتمر تونس في أقرب وقت ممكن سواء للتعاون الافقي أو للتعاون مع الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال .

ودعا وزراء الخارجية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي يعنيها الامر والمنظمات الاقليمية لكي تسهم بأسلوب فعال في تنفيذ برنامج العمل الذى اعتمده مؤتمر تونس . كذلك دعوا منظمة العمل الدولية أن تراعي تماما في أنشطتها لعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ وفي اعداد مشروع ميزانية برنامج عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ التوصيات الصادرة عن مؤتمر تونس بخصوص تنفيذ اعلان المبادئ وخطة العمل الذين اعتمدهما مؤتمر العمالة العالمي .

وأعرب وزراء الخارجية عن أملهم في أن تنضم بلدان غير منحازة اخرى الى الدول المنسقة في هذا المجال .

٢٤ - ويرى وزراء الخارجية انه من المفيد أن يوضع برنامج للتعاون بين البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية في ميدان التعليم والثقافة ، وذلك حتى يمكن تعزيز العمل المشترك الذى تنهض به هذه البلدان في المنظمات الدولية وفي منظمة اليونسكو بوجه خاص . كما اوصى وزراء الخارجية بأن تعمل البلدان غير المنحازة وتتعاون فيما بينها تعاونا وثيقا في جميع الامور الهامة بما يتفق ومبادئ عدم الانحياز وذلك أثناء الدورة العشرين القادمة لمؤتمر اليونسكو العام الذى سيعقد في شهرى تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ في باريس .

(م) دور المرأة في التنمية

(الدول المنسقة : انغولا ، الكاميرون ، كوبا ، الهند ، العراق ، جامايكا ، ليبريا ، يوغوسلافيا)

٢٥ - وافق وزراء الخارجية على التقرير الذى تضمن توصية اللجنة التحضيرية لمؤتمر البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى عن دور المرأة في التنمية ، وهو المؤتمر الذى انعقد في بغداد من ٣ - ٥ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . كما قبل الوزراء بسرور عرض العراق استضافة المؤتمر الذى سيعقد في اوائل ايار/مايو ١٩٧٩ في بغداد . ورأوا انه من الضرورى الاعداد لهذا المؤتمر اعدادا شاملا ، وأيدوا في هذا الصدد القرارات التي اتخذها الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق في كل من نيودلهي وهافانا وبخاصة القرارات المتعلقة بالاشتراك في المؤتمر .

(ن) نظام البحوث والمعلومات

(الدول المنسقة : الهند ، بيرو ، سرى لانكا ، تونس ، يوغوسلافيا)

٢٦ - قرر وزراء الخارجية ، بعد اذ وجدوا انه قد تم تسجيل عدد كاف من البلدان للاشتراك في المرحلة الاولى لتشغيل نظام البحوث والمعلومات ان تقوم الدول المنسقة فورا بترتيب اتصالات مبدئية بين جميع المعاهد في الدول التي سجلت أسماءها لوضع برنامج نهائي ولتعيين موضوعات ومسائل البحث ، وذلك على أساس التوجيهات التي وضعها الاجتماعان الوزاريان لمكتب التنسيق في نيودلهي وفي هافانا .

ورحب وزراء الخارجية بعرض يوغوسلافيا تنظيم الاجتماع الأول لأعضاء جهاز البحث والمعلومات في نهاية ايلول/سبتمبر من هذا العام .

ولاحظ وزراء الخارجية أن سرى لانكا قامت بتوزيع ورقة عن نظام منسق للمعلومات بشأن السلع الاولية على جميع البلدان غير المنحازة في المؤتمر الوزارى . وقد احال وزراء الخارجية الورقة الى البلدان المنسقة لتضمينها في برنامج العمل النهائي لنظام البحوث والمعلومات .

وأعرب وزراء الخارجية عن أملهم في أن ينضم مزيد من البلدان غير المنحازة والنامية الى الجهاز في الوقت نفسه .

(س) السياحة

(الدول المنسقة : قبرص ، المغرب ، تونس ، الكاميرون)

٢٧ - بناء على قرار الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق في هافانا وافق وزراء الخارجية على برنامج العمل من أجل التعاون فيما بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية في مجال السياحة . وأكدوا قرار المكتب بمناشدة دول عدم الانحياز المعنية لكي تقوم احداها باستضافة اجتماع مجموعة الخبراء الحكوميين المكلفة باقتراح الترتيبات العملية اللازمة من اجل تنفيذ برنامج العمل ، وينبغي أن يعقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز بأية حال موعد انعقاد مؤتمر القمة السادس .

(ع) مركز المعلومات المعني بالشركات عبر الوطنية التابع لبلدان عدم الانحياز

(الدولتان المنسقتان : الجزائر ، كوبا)

٢٨ - أعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم لتوقيع عدد كاف من البلدان على النظام الاساسي لمركز المعلومات لدول عدم الانحياز حول المؤسسات عبر القومية ، وطلبوا الى كوبا ، باعتبارها الدولة المضيفة للمركز ، ان تدعو فورا - حيث الشروط قد استوفيت - الى عقد مؤتمر تأسيسي لتشكيل الاجهزة التي نص عليها النظام الاساسي حتى يتمكن المركز من بدء عمله .

(ف) الاستخدام السلمي للطاقة النووية

٢٩ ـ اصبحت الطاقة النووية واستخدامها السلمي من أجل التسجيل بالتنمية الاقتصادية تكتسب أهمية متزايدة سواء بالنسبة للبلدان غير المنحازة أم بالنسبة للبلدان الاخرى بصفة عامة . وينبغي أن يستكشف التعاون المتبادل فيما بين البلدان غير المنحازة في هذا المجال ، وادراكا من وزراء الخارجية للطابع المعقد الذى تتسم به المشكلات المرتبطة ، فقد رأى أن هذه المشكلة تحتاج دراسة مفصلة بواسطة مجموعة من الدول المنسقة . وقد اختار وزراء الخارجية البلدان التالية : للعمل كبلدان منسقة في مجال التعاون المتبادل في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وكذلك لتنسيق أعمالها .

(ص) الرياضة

(الدولتان المنسقتان : الجزائر ، كوبا)

٣٠ ـ اطلع وزراء الخارجية على تقرير اجتماع الخبراء الذى عقد بالجزائر في ايار/مايو ١٩٧٨ وتمشيا مع التوصيات الواردة في هذا التقرير ، فانهم يرون أن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة العمل على مستوى مجموعات الخبراء الى مرحلة تنظيم لقاءات رياضية محددة بين البلاد غير المنحازة وغيرها من البلاد النامية في مختلف فروع الرياضة ، وقد كانت بطولة الشطرنج للبلاد غير المنحازة والبلدان النامية التي اقيمت في بلغراد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، والالعاب الرياضية للناشئين من البلاد الافريقية بمثابة اسهام ملموس في تعزيز التعاون في مجال الرياضة .

٣١ ـ على البلاد غير المنحازة والبلاد النامية الاخرى أن تواصل بل وتدعم جهودها في مختلف المنظمات الرياضية من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية فيها والقضاء على الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية في مجال الرياضة ، وفي هذا الصدد يولي وزراء الخارجية أهمية خاصة لضرورة اقرار اتفاقية دولية حول القضاء على الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية في مجال الرياضة ويدعون البلاد غير المنحازة والبلاد النامية الاخرى الى بذل قصارى جهودها من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية .

ثانيا ـ التعاون الدولي من أجل التنمية

(الدول المنسقة : مصر ، بنما ، نيجيريا)

٣٢ ـ ينبغي على البلاد غير المنحازة والبلاد النامية الاخرى أن تواصل العمل بالتشاور فيما بينها في جميع المحافل التي تبحث المسائل الرئيسية الخاصة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد سعيا لايجاد الحلول لها ، وقد لاحظ وزراء الخارجية بارتياح ان الاجتماع الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ الذى عقد بمقر الامم المتحدة في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ قد ساهم بقدر كبير في توحيد موقف البلاد النامية خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ويرى وزراء الخارجية ان وحدة

البلاد النامية ازاء مسائل تخص مصالحها الحيوية والشاملة قد اتضح مرة أخرى خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

٣٣ - وانطلاقا من ذلك ، يتعين على البلاد غير المنحازة والأقطار النامية الأخرى أن تنسق أنشطتها في البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي . وينبغي لهذا الغرض اتخاذ الخطوات اللازمة بحيث تجتمع مجموعة الـ ٧٧ قبل اجتماعات بعض من أجهزتها مثل اللجنة المؤقتة أو لجنة التنمية .

٣٤ - أكد وزراء الخارجية على حاجة البلاد غير المنحازة والبلاد النامية الأخرى الى ضمان تمثيلها على نحو أنسب في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى يمكنها أن تساهم في اضطلاع الوكالة بالالتزامات التي نص عليها نظامها الأساسي لمساعدة الأقطار النامية في التنمية في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية .

٣٥ - ينبغي على البلاد غير المنحازة والبلاد النامية الأخرى أن تولي أهمية قصوى لتنظيم عملها في اطار مجموعة الـ ٧٧ مع مراعاة أنه قد تشكلت لجنة لمراقبة سير المفاوضات التي تجرى في اطار مختلف الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والتعجيل بها ، مع الاهتمام بشكل خاص بمهمتها التفاوضية حول المسائل التي لا يمكن التوصل الى حلول مرضية بشأنها خلال المفاوضات التي تدور في الأجهزة والمنظمات المختصة .

٣٦ - ان وضع استراتيجية دولية جديدة للتنمية يعتبر واحدا من أهم المشروعات في المرحلة القادمة نظرا لأنه ينبغي أن يتم تحديد الاهداف والمهام والاجراءات العملية التي سيؤخذ بها في تلك المرحلة الهامة من مراحل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وينبغي على البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى ، وفقا لقرارات الاجتماعات الوزارية لمكتب التنسيق التي عقدت بنيودلهي وهافانا ، أن تشرع فورا في الأعمال التحضيرية الأساسية بحيث تتمكن من التحرك من منطلق واحد أثناء المفاوضات مع البلاد المتقدمة .

٣٧ - أوصى وزراء الخارجية بأن تعقد مجموعة الـ ٧٧ اجتماعا على مستوى سياسي عال عشية الدورة الخاصة التي ستعقدها الجمعية العامة عام ١٩٨٠ .

٣٨ - ناشد وزراء الخارجية المجتمع الدولي أن يحشد جهوده من أجل وضع حد فوري للاستعمار والتمييز العنصري والصهيونية والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي وكافة أشكال العدوان الأجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية ، وهي أمور تمثل عقبات رئيسية في طريق التحرر الاقتصادي والتنمية في العالم النامي ، كما أن الدول والشعوب التي تخضع لهذه الممارسات المدانة لها الحق في استعادة مواردها الطبيعية والبشرية وكافة الموارد الاخرى ، وثرواتها وأنشطتها الاقتصادية والحصول على تعويض كامل عن استغلالها واستنزافها وما يلحق بها من فقد أو أضرار . وأن جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات مدعوة بشدة الى عدم الاعتراف بأية اجراءات تتخذ لاستغلال موارد الأراضي الخاضعة لهذه الممارسات أو التعاون معها أو المساعدة عليها .

كذلك فانه من الضروري زيادة المساعدة والمساندة لنضال شعوب أزانيا وناميبيا وفلسطين وزمبابوى الباسلة وغيرها من الأراضي التي تخضع للسيطرة الاستعمارية لمساعدتها على تحقيق تحررها واستعادة السيطرة الفعالة على مواردها الطبيعية وكافة الموارد الاخرى والانشطة الاقتصادية . كما ينبغي تقديم مساندة ومساعدة لدول المواجهة في افريقيا والشرق الاوسط .

٣٩ - ينبغي على البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى أن تعمل بصورة جماعية وفردية على تعبئة الجهود من أجل أن تنفذ الدول المتقدمة في وقت مبكر القرار الصادر عن الاجتماع الوزارى للجزء الثالث من الدورة الخاصة التاسعة لهيئة التنمية المنعقد في مارس ١٩٧٨ بشأن " مشكلة ديون البلدان النامية " مع التركيز بصورة خاصة على تسوية الديون الرسمية المتبقية على البلدان الاقل نموا من بينها .

٤٠ - حث وزراء الخارجية للدول المتقدمة على تنفيذ التعهدات التي قطعت في مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادى الدولي ، بخاصة تلك المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية ، وفي هذا الصدد يتعين معالجة المشكلات الخاصة للبلدان الاقل نموا وغير الساحلية والجزرية والبلدان النامية الاكثر تضررا ، على نحو عاجل ومناسب .

٤١ - يتعين على البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى أن تقوم بالعمل الضرورى ، سواء داخل منظومة الامم المتحدة أو خارجها ، لضمان حشد موارد مالية وفنية كافية من أجل تنفيذ خطة العمل " لعقد النقل والمواصلات في افريقيا " طبقا للقرار رقم ٣٢/١٦٠ .

٤٢ - يقدر وزراء الخارجية أن مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية الذى سيعقد في مانيلا في مايو ١٩٧٩ يعد ذو أهمية قصوى بالنسبة لحسم أكثر المشكلات الحاحا في مجال التجارة والتنمية ، وينبغي على مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية أن يستعرض في المقام الاول تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعه الرابع بما في ذلك المفاوضات الجارية الآن حتى يمكن أن تشكل مرحلة هامة في تحقيق النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

وقد اعتبر وزراء الخارجية أن مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية الذى سيعقد في مانيلا في مايو ١٩٧٩ يمثل مرحلة هامة من المفاوضات الدولية لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وبخاصة ، في صياغة الاستراتيجية الدولية للتنمية للثمانينات . ودعا الوزراء جميع البلدان المتقدمة منها والنامية ، الى أن تتقدم أثناء مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية باستراتيجيات فعالة لحل أكثر المشكلات الحاحا في مجال التجارة والتنمية على أساس تحليل شامل للتطورات الاقتصادية الدولية وحث الدول المتقدمة على أن تبدى الارادة اللازمة لبلوغ نتائج ذات معنى . واذ أعرب وزراء الخارجية عن بالغ قلقهم للعجز عن احراز تقدم ملموس في تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية فقد أكدوا على أنه يتعين على مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية أن يعطي دفعة جديدة لتنفيذ هذه القرارات . ويرى الوزراء أنه يتعين على البلدان النامية أن تشارك بأكبر نشاط في اعداد مواقف مشتركة تتم صياغتها في الاجتماع الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ .

٤٣ ـ ان مؤتمر الامم المتحدة للتعاون الفني فيما بين البلدان النامية المقرر عقده في بيونس آيرس في الارجنتين في آب/أغسطس ـ ايلول/سبتمبر من العام الحالي يتيح مزيدا من الفرص لاجراء تقييم أفضل لنطاق التعاون المتبادل فيما بين البلدان النامية في مجال من التعاون لم يكن معروفا أو مطروقا بالقدر الكافي حتى الآن ، ذلك أن التعاون الفني فيما بين البلدان النامية أصبح أداة من أهم الادوات المستخدمة في الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق الاعتماد على النفس بشكل فردى أو جماعي واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ومن ثم يتعين على البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى أن تبذل كل ما في وسعها لكي تضمن أن المؤتمر المذكور سيستعرض التعاون الفني الدولي حتى اليوم ويحدد مبادئ وطرق وأشكال المستقبل لتنمية التعاون الفني فيما بين البلدان النامية على المستويات الثنائية والاقليمية الفرعية والاقليمية وفيما بين الاقاليم وكذا على الصعيد العالمي . وينبغي أن يقوم هذا الموقف من المؤتمر على أساس برنامج العمل للتعاون الاقتصادى الذى أقره مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة المنعقد في كولومبو والذى أولى اهتماما خاصا لتوسيع نطاق التعاون المتبادل فيما بين البلدان النامية ولتعزيز الامكانيات القومية لهذه البلدان . وفي هذا الصدد لابد من النظر بعين الاهتمام الى الخبرات التي تجمعت حتى الآن في مجال النهوض بهذا التعاون من خلال هيئات منظومة الامم المتحدة المعنية بالتنمية ولا سيما برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية يجدر توجيه الجهود نحو الاستفادة من الترتيبات القائمة حاليا ، ونحو اشراك كافة المنظمات الدولية قدر الامكان في تطوير هذا التعاون . ويرى وزراء الخارجية أن البلدان النامية يجب أن تتحرك بناء على برنامج موحد حتى يتسنى لها أن تحقق أقصى قدر من الافادة من الفرص التي يتيحها المؤتمر المذكور .

٤٤ ـ يرى وزراء الخارجية أنه ينبغي اضفاء مزيد من اللامركزية على هيئات منظومة الامم المتحدة وأن على البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى أن تضمن أن يكون مقر الهيئات والمؤسسات الجديدة ـ اذ أنشئت ـ في البلدان النامية .

٤٥ ـ وانطلاقا من ضرورة تحقيق تحرك موحد بقدر المستطاع من قبل جميع البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى ، يعتقد وزراء الخارجية أن الظروف قد باتت مواتية لتحقيق التنسيق الكامل بين أنشطة البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى في كافة المراحل وجميع جوانب التعاون المتبادل وكذلك فيما يتعلق بكافة المسائل الخاصة بالتعاون الاقتصادى الدولي والتنمية والعلاقات بين الدول المتقدمة والبلدان النامية . ويتعين على البلدان غير المنحازة في هذا الصدد ألا تحافظ فحسب على دورها القيادى والتوجيهي في هذه المجالات ، بل أيضا تعمل على تعزيز هذا الدور.

ثالثا ـ تنسيق برنامج العمل

٤٦ـ بالاضافة الى الدول المنسقة الراهنة اختار وزراء الخارجية الدول التالية كدول منسقة :

مصايد الاسماك : مالطة ، سرى لانكا ، فييت نام ، انغولا

العمالة وتنمية الموارد البشرية	:	بنغلاديش ، كوبا ، نيجيريا
دور المرأة في التنمية	:	انغولا ، بنغلاديش ، الكاميرون ، كوبا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الهند ، العراق ، جامايكا ، ليبريا ، يوغوسلافيا ، امبراطورية افريقيا الوسطى
السياحة	:	الجمهورية العربية اليمنية
الاستخدام السلمي للطاقة النووية	:	الجزائر ، الارجنتين ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، كوبا ، مصر ، اثيوبيا ، غابون ، اندونيسيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، المغرب ، النيجر ، نيجيريا ، تونس ، يوغوسلافيا
الصحة	:	امبراطورية افريقيا الوسطى ، يوغوسلافيا
المواصلات اللاسلكية	:	امبراطورية افريقيا الوسطى ، بوروندى .

المرفق الثالث

القرارات السياسية والاقتصادية

مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز
بلفـــراد ، ١٩٧٨

NAC/CONF.5/FM/PC/L.1
30 July 1978

[الاصل : بالعربيـة]

قرار بشأن الشرق الأوســط

ان مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة ، المنعقد في بلفراد من ٢٥ الى ٣٠ مـــن تموز/ يوليـه ١٩٧٨ .

منطلقا من مبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز ، ومن مبادئ ومقاصد الامم المتحدة .

ومسترشدا بقرارات مؤتمرات رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ومؤتمرات وزراء الخارجية بشأن الحالة في الشرق الاوسط .

واذ يؤكد الارتباط المصيري بين دول عدم الانحياز وبين التزامها بأهداف النضال المشترك من أجل السلام والعدالة والتقدم ، ومن أجل مكافحة الاستعمار والتمييز العنصري والاحتـــلال والصهيونية والعنصرية .

واذ يشعر بقلق شديد من جراء ازدياد تردي الوضع في الشرق الاوسط مما يشكل خطـــرا كبيرا قد يؤدي الى نشوب حرب جديدة ، نتيجة استمرار اسرائيل في سياستها العدوانية ورفضهـــا تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتحقيـــق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

واذ يستنكر أية محاولات لفرض الامر الواقع ، وكذلك سياسات التوسع وبناء المستعمـــرات ، والاستغلال ، والسيطرة ، والقمع ، والارهاب التي تقوم عليها السياسة الصهيونية في فلسطـــين والشرق الاوسط .

واذ يعتبر أن مساندة دول عدم الانحياز للدول العربية لتحرير أراضيها المحتلة ، وللشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة هي مسؤولية وواجب تحتمهما مبادئ حركة عدم الانحياز وأهدافها ، وأن هذه المساندة يجب ان يعبر عنها بطرائق عملية وفعالة .

وموقنا بأن الوقت قد حان لاتخاذ التدابير الزجرية التي نص عليها الفصل السابع لميثـــاق الامم المتحدة وتطبيقها على اسرائيل بسبب تماديها في انتهاك مبادئ الميثاق ورفضها تنفيـــذ قرارات المنظمة الدولية ومواصلتها العدوان على الدول العربية والشعب الفلسطيني .

ومقتنعا بضرورة قيام دول عدم الانحياز باتخاذ الاجراءات العملية الحازمة لمواجهة تمادي العدو الصهيوني في عدوانه وانتهاكاته .

١ - يؤكد من جديد التزام بلدان عدم الانحياز بتأييد القضية العربية ، وتعهدهـــا بتقديم المساندة السياسية والمادية والعسكرية لدول المواجهة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينيـــة في نضالها المشروع لاسترجاع جميع أراضيها المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين .

٢ - يؤكد من جديد أن السلام العادل في الشرق الاوسط لا يمكن أن يقوم الا على أساس :

(أ) انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

(ب) استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وممارسته لهذه الحقوق وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة في فلسطين .

٣ - يؤكد أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ؛ وهما يشكلان كلا لا يتجزأ في المعالجة أو الحل . كما يؤكد على حق اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، اشتراكا مستقلا ومتكافئا في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني لتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

٤ - يعتبر أن أية محاولة لاضعاف النضال من أجل تطبيق المبادىء الواردة في الفقرتين الثانية والثالثة من هذا القرار انما هي خروج على تصميم بلدان عدم الانحياز على انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ومساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حقوقه الوطنية الثابتة .

٥ - يدين اسرائيل بشدة لعدوانها على لبنان ومماطلتها في الانسحاب من بعض المواقع التي لا تزال تحتلها ، ويؤكد حرصه على سلامة وسيادة واستقلال لبنان ووحدة أرضه وشعبه .

٦ - يدعو دول العالم وشعوبه لاتخاذ موقف حاسم ضد تعنت اسرائيل ومحاولاتها الاستمرار في سيادة العدوان والتوسع والرفض المستمر لتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين .

٧ - يؤكد حق الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في التصدى ، بجميع الوسائل الممكنة لاسقاط أية حلول أو تسويات تبنى على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

٨ - يؤكد أن استمرار الولايات المتحدة الامريكية في موقفها المعادى لحقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب الشامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة يخالف قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الاوسط ويعتبر عقبة في طريق اقامة السلام العادل في المنطقة . ويدين المؤتمر السياسات التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى فرضها على المنطقة على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وعلى حساب تحرير جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

٩ - يدعو جميع دول العالم وشعوبه الى الامتناع عن مد اسرائيل بالدعم العسكرى أو البشرى أو المادى الذى من شأنه أن يؤدى الى تشجيع اسرائيل على استمرار احتلالها للاراضي

الفلسطينية والعربية . ويعلن أن استمرار هذه الدول في دعم اسرائيل سيضطر بلدان عـــدم الانحياز الى اتخاذ مواقف من هذه الدول .

١٠ - يستنكر موقف الدول التي تمد اسرائيل بالمساعدات والاسلحة ، ويعتـــبر أن الهدف الحقيقي من وراء اغراق اسرائيل بهذه الكميات الهائلة من وسائل القتل والتدمير هـــو تثبيتها كقاعدة للاستعمار والعنصرية في العالم الثالث بصورة عامة وفي افريقيا وآسيا بصورة خاصة .

١١ - يدين التواطؤ بين اسرائيل وجنوبي افريقيا وسياستهما العدوانية والعنصريـــة المتطابقة . كما يدين التعاون بينهما في جميع المجالات لما في ذلك من تهديد لأمن الـــدول الافريقية والعربية واستقلالها .

١٢ - يدين اسرائيل بشدة لاستمرارها في تنفيذ السياسات والممارسات التي تطبقهـا في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وبخاصة ضم أجزاء منها كالقدس وغيرها ، وانشـــاء المستعمرات الاسرائيلية ونقل مستوطنين دخلاء اليها ، وتدمير المنازل ومصادرة الممتلكات واجـلاء السكان العرب ، وترحيلهم وطردهم وتشريدهم ، ونفيهم ، ونقلهم ، وأبعادهم ، وانكار حقهـــم في العودة واعتقالهم جماعيا وتعذيبهم وابادة المعالم القومية والاثرية والروحية والثقافية وعرقلـــة الحريات والمعتقدات وممارسة الحقوق والشعائر الدينية وانكار قوانين الحقوق الشخصية والاستغلال غير المشروع للثروة والموارد الطبيعية للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وسكانها .

١٣ - يعلن أن تلك السياسات والممارسات الاسرائيلية تشكل انتهاكات خطيرة لميثـاق الامم المتحدة ، ولا سيما لمبادئ السيادة والسلامة الاقليمية ولمبادئ وأحكام القانون الدولـــي وقرارات الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ولاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحمايـــة المدنيين أثناء الحرب ، كما تشكل عائقا رئيسيا في سبيل اقامة سلم عادل في الشرق الاوسط .

١٤ - يؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المعالـــم السياسية والبشرية والجغرافية والحضارية والثقافية والدينية للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلـة أو لأى جزء منها تدابير باطلة وغير شرعية ، ويطالب اسرائيل بضرورة الغائها فورا لجميع هـــذه التدابير والاجراءات وأن تكف عن تنفيذها . ويناشد جميع دول العالم بأن تمتنع عن القيام بـــأى عمل يمكن ان تستغله اسرائيل أو تستعين به في تطبيق سياساتها وممارساتها المذكورة .

١٥ - يحمّل اسرائيل المسؤولية عن جميع اجراءات التغيير والاستغلال والتخريـــب ومصادرة الاراضي التي تقوم بها في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

١٦ - يؤكد حق الدول والشعوب العربية ، التي تقع أراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في السيادة الدائمة والكاملة والفعلية على مواردها الطبيعية وكافة مواردها الاخرى وثرواتهـــا وأنشطتها الاقتصادية وفي السيطرة عليها . ويؤكد حقها في استعادتها وحقها في نيل تعويـض كامل عما أصابها من استغلال واستنزاف وخسائر وأضرار .

١٧ - يؤكد من جديد وجوب قطع جميع أنواع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية والرياضية والسياحية والمواصلات بجميع أشكالها وغيرها من العلاقات مع اسرائيل وذلك على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية . ويدعو دول عدم الانحياز التي لم تقطع بعد هذه العلاقات أن تفعل ذلك .

١٨ - يدعو جميع بلدان عدم الانحياز الى الانضمام الى نظام المقاطعة العربية ضد اسرائيل وتنسيق مجهوداتها في هذا المجال مع بقية دول العالم الثالث لتطبيق المقاطعة ضد جميع الانظمة العنصرية وبخاصة في فلسطين وجنوب افريقيا .

١٩ - يدعو دول عدم الانحياز أثناء انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى المقرر عقده في آب/اغسطس ١٩٧٨ ، أن تشارك بصورة فعالة وأن تأخذ بعين الاعتبار قرار المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة القاضي باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

٢٠ - يطالب البلدان غير المنحازة باتخاذ كافة الخطوات الفعالة على أوسع نطاق دولي ممكن ، في الامم المتحدة ووكالاتها ، وفي المنظمات والمؤتمرات الدولية المختلفة ، من أجل زيادة الضغوط على اسرائيل بما في ذلك امكانية حرمانها من عضويتها في تلك المنظمات والاجهزة ، اذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

٢١ - يدعو دول عدم الانحياز الى العمل خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة على دعوة الجمعية المذكورة الى عقد دورة خاصة تكرس لدراسة قضية فلسطين ، بغية اتخاذ التدابير التي تؤدى الى تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

٢٢ - يقرر ادراج بند " الحالة في الشرق الاوسط " على جدول أعمال المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة .

NAC/CONF.5/FM/PC/L.2
30 July 1978
[الاصل : بالانكليزية]

مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز
بلغـــــراد ، ١٩٧٨

قرار بشأن قضيـــة فلســـــطين

ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، المنعقد في بلغراد من ٢٥ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ ،

منطلقا من مبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز ، ومن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ،

ومسترشدا بقرارات مؤتمرات رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ومؤتمـــرات وزراء الخارجية بشأن قضية فلسطين ،

اذ يشير الى الموقف المتفجر في الشرق الاوسط الناتج عن اصرار اسرائيل على اغتصـــاب فلسطين ، ورفضها المستمر الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفق ما أقرتـــه الجمعية العامة للامم المتحدة ، الأمر الذى يشكل تهديدا لأمن وسلامة أراضي البلدان غـــير المنحازة ،

واذ يؤكد من جديد أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع مع الصهيونية ، وأن استمـــرار اسرائيل في رفضها الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وفي تنكرها للحقـــوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، أمر لا يمكن قبوله على الاطلاق ، وأنه يشكل انتهاكا صارخـــا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتهديدا بالغا للسلم والأمـــن الدوليين ،

واذ يعتبر أن رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة التي شكلتها الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها ٣٣٧٦ (د ـ ٣٠) لتحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة كما نـــص عليها قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د ـ ٢٩) انما يؤكد اصرار اسرائيل في تحديها الصـــارخ لارادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية وانتهاكها لميثاق الامم المتحدة ورفضها الالتزام بقـرارات الامم المتحدة ،

واذ يؤكد من جديد شرعية كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينيـــة ، ضد الامبريالية والاستعمار والصهيونية والعنصرية بجميع أشكالها ، وفقا لمبادئ الامم المتحـــدة ، ويحيي هذا الكفاح في مواجهة المعتدين الصهاينة من أجل تحرير فلسطين ، على اعتباره جـــزءا لا يتجزأ من حركة التحرر العالمية ،

واذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠) الذى يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ،

واذ يؤكد من جديد أن الحكم العنصرى في فلسطين المحتلة والجنوب الافريقي ينبع مـــن مصدر امبريالي واحد ، ويرتبط ارتباطا عضويا بالسياسات والممارسات العنصرية التي تستهـــدف قمع حريات الانسان واهدار كرامته ،

واذ يعرب عن ايمانه بأن الدعم العسكرى والاقتصادى والسياسي والمعنوى الذى تحصل عليه اسرائيل من بعض الدول وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية يشجع اسرائيل على التمادى في سياستها العدوانية والامعان في اغتصابها لفلسطين ،

واذ يعرب عن أسفه الشديد لعدم تنفيذ قرارى مؤتمرى القمة الرابع والخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة اللذين دعيا الدول الأعضاء التي لا تزال تحتفظ بعلاقات مع اسرائيل الى قطع كل هذه العلاقات ، وذلك طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،

واذ يعتبر أن الابقاء على العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية وغيرها من العلاقات مع اسرائيل يساعدها على استمرار اغتصابها لفلسطين ، وعلى التمادى في تنكرها لارادة المجتمع الدولي وقرارات الامم المتحدة ، ويشجعها على الاستمرار في سياستها التوسعية الاستعمارية العنصرية القائمة أصلا على العدوان ،

واذ يرى أن استمرار عضوية اسرائيل في الامم المتحدة يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ، ويشجع اسرائيل على تجاهل قراراتها والتواطؤ مع مختلف الأنظمة العدوانية والعنصرية والتوسعية :

١ — يقرر :

(أ) التأكيد من جديد على دعمه الكامل والفعّال للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد ، من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة في فلسطين والتي تشمل :

— حقه في العودة الى وطنه واسترداد ممتلكاته كما كفلتها قرارات الامم المتحدة ،

— حقه في تقرير مصيره بدون أى تدخل خارجي ، بما يتفق مع مبادىء الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

— حقه في الممارسة الحرة لسيادته على أرضه .

— حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين .

(ب) العمل في جميع المجالات ، وعلى أوسع نطاق دولي ، من أجل تشجيع الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد له ، وتتعهد البلدان غير المنحازة باتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف .

(ج) التنسيق بين نشاطات مجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع استراتيجية تستهدف تحرير فلسطين ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة .

٢ — يؤكد حق الشعب الفلسطيني في مواصلة الكفاح بجميع أشكاله العسكرية والسياسية وبجميع الوسائل من أجل استعادة حقوقه الوطنية الثابتة واقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين .

٣ — يطالب جميع البلدان غير المنحازة بالتعهد بمساندة الشعب الفلسطيني مساندة

كاملة في نضاله المشروع ضد الاحتلال الصهيوني العنصري لفلسطين الى أن يستعيد تماما حقوقه الوطنية الثابتة مما يعد شرطا مسبقا لاقامة سلام عادل في الشرق الاوسط .

٤ — يطالب جميع البلدان غير المنحازة بالالتزام بجميع القرارات التي اتخذتها مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية للبلدان غير المنحازة بشأن قضية فلسطين ، وأن تعمل على تنفيذها بأسرع ما يمكن ، وعلى الاخص ما يتعلق منها بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية بمختلف أشكالها وغيرها من العلاقات ، بالاضافة الى السياحة والمواصلات مع اسرائيل الصهيونية والامبريالية .

٥ — يؤكد من جديد على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لقبول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في عواصم بلدان عدم الانحياز ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومنحها جميع الحقوق والمزايا والحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية ، ويطالب الدول غير المنحازة التي لم تتخذ هذه الاجراءات بعد أن تفعل ذلك فورا .

٦ — يؤكد أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط ، وأن أى تجاهل لهذه الحقيقة ليس من شأنه أن يخدم قضية السلام في المنطقة . ويؤكد أن محاولات ومساعي الولايات المتحدة الامريكية لخدمة مصالحها ونفوذها في المنطقة ، ولتصفية قضية فلسطين ، ومساعدة اسرائيل في تحقيق سياساتها التوسعية الاستعمارية ، العنصرية في فلسطين المحتلة ، بتشجيعها الحلول الثنائية والجزئية وتجاهل جوهر القضية ، لن تؤدى الى أى حل عادل ، لذا فان المؤتمر يدين هذه المحاولات والمساعي ، ويدعو الى مقاومتها ، كما يدين جميع السياسات والممارسات والتنازلات التي تشكل مساسا بقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومؤتمرات بلدان عدم الانحياز أو خروجا عليها .

٧ — يؤكد على حق منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في العمل من أجل رفض واسقاط جميع أشكال التسويات والمشاريع والحلول الهادفة الى تصفية قضية فلسطين والمساس بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في فلسطين .

٨ — يؤكد حق منظمة التحرير الفلسطينية — الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني — في الاشتراك المستقل والمتكافىء في جميع المؤتمرات والمحافل والنشاطات الدولية الخاصة بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني ، على أساس تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني التي أقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة وبخاصة قرارها ٣٢٣٦ (د — ٢٩) ، ويؤكد المؤتمر من جديد حق المنظمة في رفض واعلان بطلان أية نتائج تنتهي اليها هذه النشاطات لا يتوفر فيها اشتراك المنظمة وفقا لما ورد من مبادىء في القرارات المشار اليها .

٩ — يدين اسرائيل لرفضها المستمر تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ، وبخاصة القرار ٣٢٣٦ (د — ٢٩) الخاص بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، كما يدينها لرفضها التعاون مع اللجنة الخاصة التي شكلتها الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها ٣٣٧٦ (د — ٣٠) لتحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة .

١٠ - يدين سياسات وممارسات اسرائيل العنصرية والتوسعية والارهابية وخططها واجراءاتها في بناء المستعمرات وتهويد الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتغيير معالمها السياسية والسكانية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومن بينها تهويد مدن القدس والخليل والناصرة ومنطقة الجليل والنقب والجولان وسيناء ، ويقرر أن جميع هذه الاجراءات لاغية وغير ذات موضوع وغير مشروعة ، ولا يجوز بأى حال من الاحوال الاعتراف بها سواء في مضمونها أو فيما يترتب عليها من نتائج .

١١ - يستنكر انتهاكات اسرائيل المستمرة لحقوق الانسان للشعب الفلسطيني والشعوب العربية في الاراضي المحتلة منذ عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ورفضها تطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وبخاصة الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، كما يدين السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاستيلاء على الاراضي والتهجير المستمر لأبناء الشعب الفلسطيني وفي القضاء على التراث الثقافي والحضارى والديني للمدن الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، ويعتبر المؤتمر هذه السياسات والممارسات جرائم حرب وتحديا للانسانية جمعاء .

١٢ - يدين جميع الدول التي تقدم الدعم العسكرى أو الاقتصادى أو السياسي أو البشرى لاسرائيل ، ويطالبها بأن توقف فورا أى شكل من أشكال الدعم المادى أو المعنوى لاسرائيل .

١٣ - يدعو مجلس الامن الى النظر من جديد في تقرير وتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة طبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، والقرارات اللاحقة له بشأن قضية فلسطين ، كما يدعوه الى تبني قرار يجسد مبادىء وأحكام هذه القرارات وبخاصة ما يتعلق منها بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، ولما كانت قرارات مجلس الامن تعد تعبيرا عن ارادة المجتمع الدولي فان عدم الالتزام بأحكامها يعد انتهاكا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وتهديدا للسلم والامن الدوليين واستمرارا للظلم الواقع على الشعب الفلسطيني المناضل وحرمانا له من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة .

١٤ - يدعو مجددا جميع البلدان غير المنحازة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة الضغط على اسرائيل في الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى من أجل فرض أقصى العقوبات على اسرائيل بما في ذلك حرمانها من عضويتها في الامم المتحدة عند الضرورة .

١٥ - يحث جميع البلدان غير المنحازة على العمل لتحقيق هذه الغاية وذلك بتكليف مؤتمر وزراء الخارجية بالتنسيق الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية خلال بحث قضية فلسطين في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة والدعوة الى المشاركة الدولية في يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر القادم وهو يوم التضامن العالمي مع نضال الشعب الفلسطيني .

١٦ - يدعو البلدان غير المنحازة الى العمل خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة على دعوة الجمعية الى عقد دورة خاصة تكرس لبحث قضية فلسطين ، بغية

تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واقـــرار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

١٧ - يقرر ادراج بند بعنوان " قضية فلسطين " في جدول أعمال المؤتمر الســـــادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة .

مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز
بلغـــراد ، ١٩٧٨

NAC/CONF.5/FM/EC/L.1/Rev.1
30 July 1978

[الاصل : بالانكليزية]

قرار بشأن السيادة الدائمة على الموارد الوطنيـة فـي الاراضي العربية المحتلة

ان مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة ،

اذ يذكر بالقرار رقم ٢٩ الصادر عن مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة المنعقد فـي كولومبو في شهر آب/اغسطس ١٩٧٦ ، بعنوان " السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي العربية المحتلة " ،

واذ يذكر أيضا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٦١ بتاريخ ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بنفس العنوان ،

١ - يؤكد حق الدول والشعوب العربية التي تخضع أراضيها للاحتلال الاسرائيلي فـي السيادة الدائمة الكاملة والفعّالة والسيطرة على مواردها الطبيعية وكافة مواردها الاخرى ، وثرواتهـا وأنشطتها الاقتصادية .

٢ - يؤكد من جديد أن كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال المـوارد البشرية والطبيعية وجميع الموارد الاخرى ، والثروات والانشطة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينيـة والاراضي العربية الاخرى المحتلة ، انما هي اجراءات غير قانونية ، ويدين اسرائيل بشدة لاستغلالها هذه الموارد .

٣ - يؤكد من جديد أيضا حق الدول والشعوب العربية الخاضعة للعدوان والاحتـلال الاسرائيلي في استعادة مواردها البشرية وكافة مواردها الاخرى وثرواتها وأنشطتها الاقتصاديـة والحصول على تعويض عن استغلال هذه الموارد واستنزافها وما لحق بها من فقد وخسائر ، ويعتـبر اسرائيل مسؤولة عن الاستجابة لمطالبها في هذا الشأن .

٤ - يدعو جميع الدول الى مساندة ومساعدة الدول والشعوب العربية ومنظمة التحريـر الفلسطينية في ممارسة حقوقها السابقة الذكر .

٥ - يحث جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وكافـة المؤسسات الاخرى على عدم الاعتراف أو التعاون مع اسرائيل أو المساعدة على أي نحو في الاجراءات التي تتخذها لاستغلال موارد الاراضي العربية المحتلة أو احداث أية تغييرات في التركيب السكاني أو الطابع الجغرافي أو الهيكل القانوني لهذه الاراضي .

٦ - يدين أنشطة المصالح الاقتصادية وغيرها في الاراضي الفلسطينية والاراضـي العربية الاخرى المحتلة ، ويهيب بجميع الحكومات أن تتخذ الاجراءات التشريعية والاداريـة والاجراءات الاخرى فيما يتصل برعاياها وشركات البترول وغيرها من المؤسسات والشركات الخاضعـة لولايتها والتي تمتلك أو تدير مشروعات في الاراضي العربية المحتلة لكي تضع حدا لأنشطة هـذه المؤسسات وحظر مثل هذه العمليات في هذه الاراضي والامتناع عن أي تعاون مع سلطة الاحتلال .

٧ — يوصي جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالقيام بعمل مشترك في الجمعية العامة لكي تطلب الى السكرتير العام أن يقوم — من خلال مكتب الاعلام في السكرتارية وأية قنوات أخرى متاحة — بحملة واسعة لاطلاع الرأى العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الموارد الطبيعية واستغلال السكان العرب المقيمين في الاراضي المحتلة ولاسيما الشعب الفلسطيني والقوى العاملة فيه من جانب اسرائيل ومن جانب المصالح الاقتصادية الاجنبية الاخرى .

NAC/CONF.5/FM/Res.1
30 July 1978

مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز
بلغراد ، ١٩٧٨

[الاصل : بالانكليزية]

قرار شكر لشعب وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

ان مجلس وزراء البلدان غير المنحازة المنعقد في بلغراد /يوغوسلافيا خلال الفترة من ٢٥ - ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٨ ،

اذ يسجل بالتقدير الجو الودي الذي عقد فيه المؤتمر في مدينة بلغراد التاريخية والذي يرجع في جانب كبير منه الى الترتيبات الممتازة والتسهيلات التي قدمتها الحكومة المضيفة والاستقبال الحار والمسلك الودي من جانب شعب يوغوسلافيا :

١ - يعرب عن امتنانه لشعب وحكومة يوغوسلافيا ، وعلى الاخص صاحب الفخامة الرئيس جوزيب بروز تيتو ، أحد المؤسسين البارزين لحركة عدم الانحياز ، على خطابه الافتتاحي الملهم الذي أكد فيه من جديد ووضوح المبادئ الاساسية لعدم الانحياز وأضفى حكمته على المؤتمر في سعيه الى ايجاد حلول للمشكلات المعقدة في عالم اليوم .

٢ - يكرر تقديره العظيم لدور يوغوسلافيا في تنفيذ الاهداف والمبادئ النبيلة لحركة عدم الانحياز .

٣ - يعرب عن تقديره للطريقة السلسة التي وجه بها رئيس المؤتمر ، سعادة جوزيب فروفيك وزير الخارجية الاتحادي ، مداولات المؤتمر .

٤ - يشيد بتفاني المواطنين اليوغوسلافيين وما قاموا به من عمل شاق الامر الذي أسهم بصورة كبيرة في نجاح المؤتمر .

المرفـق الرابع

كلمة فخامة جوزيب بروز تيتو ، رئيـــــس
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكيـة

أصحاب الفخامة ،

الأصدقاء الأعزاء ،

أود أن أعرب عن عظيم سروري للفرصة التي سنحت لي لالقاء كلمة في هذا الاجتماع الهام الذي يضم ممثلي بلدان عدم الانحياز المبرزين . وانه لشرف خاص لي أن يكون بوسعي أن اشير الى أن المؤتمر الأول لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد عقد هنا في بلغراد منذ سبعة عشر عاما . حقا أن هذا لم يكن منذ أمد بعيد جدا . ولكن اذا نظرنا من وجهة النظر التاريخية لوجدنا أن حركتنا سجلت نتائج رئيسية في تلك الحقبة ما حققناه حتى الآن ، عن طريق بذل جهود متضافرة ، يؤكد بشدة قيمة المبادئ والاهداف التي استوحيناها حينذاك ولا نزال نسترشد بها اليوم .

ولولا سياسة عدم الانحياز ، لكانت صورة العالم مختلفة اليوم بلا ريب . فهو لم يكن سيصبح أتعس حالا بطرق شتى فحسب وانما كان يمكن أن تؤدى به الحرب الباردة ، التي كانت قد بلغت في ذلك الحين أبعادا خطيرة ، الى كارثة جديدة .

وما من قوة سياسية أخرى في فترة ما بعد الحرب كافحت وناضلت بثبات ودأب كما كافحت وناضلت حركة عدم الانحياز من أجل اقامة علاقات دولية أفضل وأكثر عدلا . فبلدان عدم الانحياز هي بالتحديد التي سلطت الاضواء ، عن طريق رؤيتها للعالم وما اتخذته من اجراءات سياسية مشتركة ، على المشاكل الحقيقية التي تواجه البشرية وخططت السبل والامكانيات المفضية الى حلها .

ولقد نشأت حركة عدم الانحياز في خضم عملية التحرر الوطني لكثير من الشعوب من الاستعمار وظهور عدد كبير من البلدان المستقلة حديثا ، صغيرة ومتخلفة اقتصاديا في الشطر الاعظم منها . وصارت الحركة سلاحا ماضيا لتحرر تلك الشعوب والبلدان وضمان استقلالها واندماجها الفعال في الحياة الدولية كأعضاء سواسية في المجتمع الدولي . ان حركة عدم الانحياز ، بانبثاقها هكذا من الثورة المناهضة للاستعمار ، كانت في الوقت نفسه بمثابة القوة المحركة لمواصلة تقدمها بنجاح .

ان سياسة عدم الانحياز موجهة ، في جوهرها ، ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية وكافة الأشكال الاخرى للسيطرة والاستغلال الاجنبيين . وهي موجهة ضد سياسة القوة والهيمنة السياسية والاقتصادية وكل نوع من أنواع التدخل الخارجي والتبعية .

ومن شأن هذا كله أن يجعل من حركة عدم الانحياز ايضا مناهضة للتكتلات من ناحية التزامها . ان حركتنا لا تتصور أن يرتكز مستقبل العالم على توازن قوى التكتلات أو على تفوق كتلة على أخرى . ويستلزم بلوغ الاهداف التي نطمح اليها ان نبذل جميعا جهودا دؤوبة للتغلب على انقسام العالم الى تكتلات ، ولتعزيز ما يفضي من عناصر العلاقات العالمية الى السلم والامن والتقدم الاجتماعي العام . ان حركة عدم الانحياز تمثل ، والحالة هذه ، عاملا مستقلا ومتحدا وقائما بذاته في السياسة العالمية ، ويجب أن تظل كذلك .

لقد ندرت حركة عدم الانحياز نفسها وستظل تكرس طاقاتها من أجل التعايش الايجابي السلمي ، وهو ما ينطوى على الكفاح الدؤوب من أجل احلال السلم والمساواة في العالم ، وضد فرض نظم أو ايديولوجيات اجتماعية وسياسية .

وبفضل ما ذكر سلفا ظلت بلدان عدم الانحياز قوة معنوية كبيرة منذ بدايتها ، وهي تشكل اليوم قوة سياسية حقيقية في تغيير علاقات مهترئه في العالم وايجاد علاقات ديمقراطية جديدة فيه .

ويوسعنا ان نعلن هنا بكل ثقة ان جميع مؤتمرات القمة السابقة التي عقدتها بلدان عدم الانحياز قد قطعت أشواطا هامة في ذلك الاتجاه . وأود بصفة خاصة أن اؤكد ان سياسة عدم الانحياز اثبتت جدواها وحققت نتائج رئيسية جديدة منذ مؤتمر كولومبو . واسمحوا لي ان اضرب لكم بضعة امثلة توضيحا لذلك .

لقد كانت سياستنا على الدوام بمثابة عامل ايجابي في تجاوز مرحلة الحرب الباردة . وكانت حاسمة في جعل عملية الاسترخاء تتخذ مجراها وايدت عالميتها تأييدا لا يتزعزع . واسهمت بذلك في تهيئة الظروف العامة اللازمة لتوطيد السلم والامن ولاقامة علاقات منصفة واحراز تقدم عام .

وقد كثفنا ، بما قمنا به من نشاط ، الادراك لدى المجتمع الدولي بالحاجة الى تمهيد السبيل لاقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة أكثر عدلا . ومن نافلة القول ان هدفنا النهائي يتمثل في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ومهما كان الطريق شائكا يجب ألا تتعثر خطانا . ذلك ان العلاقات المجحفة القائمة تشكل مصدرا دائما للتناقضات العميقة والمنازعات الخطيرة في العالم المعاصر .

لقد اسهمت ايضا حركة عدم الانحياز مساهمة حاسمة ، عن طريق قوتها المعنوية والسياسية ، في النضال الذى تخوضه البلدان الافريقية ضد أخر بقايا الاستعمار والعنصرية في قارتها . وينبغي ان نعلن بثبات من هذا المنبر ان الوقت قد حان لانهاء هذه الحالة الشاذه . وينبغي ان نبذل معا كل ما في طاقتنا لتحقيق ذلك .

كما جاهدت حركة عدم الانحياز دون أن تتوانى لحظة من اجل ايجاد حل عادل ودائم لأزمة الشرق الاوسط . ومما يؤسف له ان هذه الازمة البالغة الخطورة واستمرار العدوان الاسرائيلي لا يزالان يهددان السلم ليس في تلك المنطقة فحسب وانما في العالم بأسره . وترتيبا على هذا يجب ان نكون أكثر حزما في تأييد ايجاد حل لهذه الازمة من شأنه ان يؤدى الى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة خاصة بهم

وفي الجهود المبذولة في سبيل وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام ، بدأت حركة عدم الانحياز حراكا جديدا عن طريق مبادرتها والتزامها . وبفضل هذا شرعت الامم المتحدة لاول مرة في ان تباشر جديا هذه المسألة ، التي تمثل واحدة من اخطر المسائل التي تواجه العالم اليوم . ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي عقدت مؤخرا لم تتخذ ، ولم يكن بوسعها

ان تتخذ ، اية تدابير ملموسة لوقف سباق التسلح . بيد ان جوهر ما خلصت اليه وميزته على المدى البعيد يكمنان في اتجاه المنظمة العالمية المعلن بوضوح نحو الحفاظ على وجودها السياسي والمثابرة على ما تبذله من جهود لبدء عملية نزع سلاح عام كامل حقيقية .

أصحاب الفخامة ،

ان استقرار العالم ظل يناقش لسنوات باعتباره يتوقف كلية على توازن القوى والخوف والتوفيق بين التكتلات . بيد اننا شهدنا في الوقت ذاته عدم استقرار مستمر ، جاء نتيجة نهائية لهذه الافتراضات على وجه التحديد . وليس ثمة ما يدعو الى القول بان سياسة عدم الانحياز كانت القوة السياسية التي اضفت عناصر استقرار ايجابية على عالم يسوده القلق والاضطراب . وبذلك فرضت نفسها بوصفها البديل الممكن الوحيد للمجابهات بين التكتلات وحالات التوتر ومخاطر اندلاع مجابهة عسكرية جديدة . وهذه الحقيقة مسلم بها اليوم بصفة عامة ولا يستطيع احد اغفالها او انكارها .

ان المبادئ الموضوعية الحيوية لسياسة عدم الانحياز لم تتغير حتى يومنا هذا . واني لواثق تماما من ان الدور التاريخي لحركتنا بعيد كل البعد عن الاضمحلال ، بل هو يزداد قوة ويؤكد نفسه من جديد . لذلك ، اتجهت حركتنا ، من حيث جوهر أعمالها واتجاهها ، الى المستقبل . فنحن منفتحون على العالم ، ونمد يد الصداقة لكافة من هم على استعداد لبذل جهود متضافرة من أجل اقامة علاقات دولية منصفة واكثر عدلا . وهذا امر يعزز ايماننا بقوتنا وبقدرتنا على ان نمضي بنجاح في طريقنا .

لقد حددت بلدان عدم الانحياز مبادئها واهدافها في ظل وضع كان اكثر خطورة مما هو عليه الآن . وقد فعلت ذلك لايمانها العميق بان تلك المبادئ والاهداف ستكون بمثابة أساس ومعيار دائمين لانشطتنا ووحدتنا . وقد لا نجانب الحق اذا قلنا ان التغييرات والاحداث التي شهدها العالم منذ بدء حركة عدم الانحياز لم تضع هذه المبادئ والاهداف موضع شك باى حال من الاحوال . بل على العكس من ذلك ، ثبتت صحة هذه المبادئ والاهداف وضرورتها الحيوية ؛ وتأكد انها الاساس الممكن الوحيد لقيام حركتنا بأداء دورها بطريقة بناءة وفعالة .

لذلك ينبغي على بلدان عدم الانحياز ألا تسمح لأحد بان يعرض للخطر تضامن حركتها ويثلم مضاء اتجاهها الرئيسي ووحدة عملها . كما ينبغي عليها ألا تسمح لاحد بتمييع سياسة عدم الانحياز واضعاف درجة تضامننا مع الشعوب التي تكافح من اجل نيل الاستقلال والحرية والاختيار الذاتي لطرق تنميتها . فالطائفية بأى شكل من اشكالها امر يتنافى مع مبدأ عدم الانحياز . والانقسامات القائمة على المعايير والدوافع الايديولوجية والدينية وغيرها امر غير مقبول ، مهما كانت الشعارات التي تختفي وراءها .

واليوم تتضاعف الضغوط التي تمارس ضد وحدة حركة عدم الانحياز . فنحن نشهد محاولات ترمي الى اقامة أشكال جديدة للوجود الاستعمارى أو التبعية للتكتلات او للنفوذ والسيطرة الاجنبيين في المناطق ذات الاهمية الحيوية من عالم عدم الانحياز ، وخاصة في افريقيا . لذا ، ينبغي ان نوحد صفوفنا في مقاومة هذه المحاولات . فجوهر عدم الانحياز نفسه ومصالحنا معا ومصالح كل بلد على حدة تفرض علينا ان نتصرف على هذا النحو .

كل هذا يضاعف من ضرورة ان نعلو ، في بلدان عدم الانحياز ، على السلوك وحالات سوء التفاهم التي تلحق ضررا كبيرا بهذه البلدان وبالحركة ككل . وانني على ثقة من ان هذا امر ممكن ولا غنى عنه على حد سواء . فالواجب يقتضي ألا تكون المصالح الوطنية المحددة أو المشاكل الموروثة عن الاستعمار سببا في النزاعات . بل ينبغي ان نتدارس الخلافات القائمة بيننا فيما يتعلق بالاسلوب وهي خلافات قد تكون خطيرة في بعض الاحيان ، بروح ديمقراطية . واذا لم يكن بالامكان دوما تفادى المشاكل والنزاعات ، فمن الممكن ، بل ومن الواجب ، حلها بالطرق السلمية عن طريق الجهود المشتركة .

ان حركة كحركة عدم الانحياز ، تسعى الى ايجاد علاقات ديمقراطية على نطاق العالم ، ينبغي عليها بالضرورة ان تحترم اكثر من غيرها معايير السلوك الديمقراطي في العلاقات المتبادلة كما ينبغي علينا ان ندرك ما ينطوى عليه فرض المصالح الضيقة والانانية من خطر قد يفت عضد تضامن حركتنا وقوتها .

واعتقد انه قد آن الاوان لان تستنبط بلدان عدم الانحياز ، تحقيقا لمصلحتها هي والمصلحة الأعم ، الوسائل الكفيلة بتسوية النزاعات الحالية بطريقة سلمية وديمقراطية . وانني اؤمن ايمانا عميقا بانه توجد امكانيات حقيقية امام الجهود التي نبذلها على هدى هذه المبادئ ، والتي لا تشكل تدخلا في شؤون الغير وانما هي عروض ببذل مساع حميدة تتمشى تماما ومبادئ عدم الانحياز وتقوم على اساس التفاهم والثقة المتبادلين .

الاصدقاء الاعزاء ،

اود أيضا ان اعرب عن قلقي ازاء تجدد تهديد السلم من جراء سياسة القوة واستمرار سباق التسلح المفزع ، مما يؤدى الى تفاقم بؤر المشاكل والازمات القائمة وخلق بؤر وأزمات أخرى جديدة ، بل ويؤدى الى التدخل المسلح المباشر . وتشير كل الدلائل الى اننا وصلنا الى مفترق طرق خطير يقتضي اكثر من اى وقت مضى ان تقوم بلدان عدم الانحياز ببذل جهود نشطة في العلاقات الدولية .

ومما له أهمية خاصة في هذا المنعطف احياء عملية تخفيف حدة التوتر بوصفها الطريق الوحيد لتفادى تدهور الحال تدهورا يتعذر علاجه فيما بعد .

وأود بهذه المناسبة ان اشدد ايضا على الطابع الذى يتسم به الانفراج بوصفه عملية عالمية ينبغي ان تعم جميع مناطق العالم ، وان تؤدى الى اضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية ، والى التخفيف ، على الاقل ، من حدة انقسام العالم الى تكتلات ، والواجب بالتأكيد الا تؤدى هذه العملية الى دعم هذا الانقسام . ويمكن للانفراج ، الذى يفهم ويطبق على هذا النحو ، أن يؤدى الى ايجاد ظروف اكثر مواتاة لتأكيد وتدعيم استقلال الشعوب والبلدان ، بل وحتى الشعوب والبلدان التي تنتمي الى أحلاف التكتلات ، وبذا يمضي نحو مرحلة تجاوز الانقسام الى تكتلات .

ومن رأينا ، ان الانفراج يقتضي الاشتراك النشط من جانب جميع البلدان في ايجاد حل ايجابي للازمات والمشاكل القائمة ؛ كما يقتضي مواصلة الجهود من اجل انهاء الاستعمار الاقتصادى

والثقافي والتكنولوجي في العالم واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وأود ان اشدد بصفة خاصة على ان العلاقات القائمة بين الدول الكبرى ، التي تتحمل مسؤولية خاصة في هذا المجال ، تشكل عنصرا هاما في عملية الانفراج . بيد ان الانفراج لا يهمها وحدها ، وانما يهم جميع البلدان التي يتأثر مصيرها بهذه العلاقات .

أصحاب الفخامة ،

انني اؤمن ايمانا راسخا بان بلدان عدم الانحياز ستتمكن في المستقبل ، كما فعلت في الماضي ، من الوفاء بالتزاماتها التاريخية . ومثابرتنا على الاضطلاع بالمهام الرئيسية التي تواجهنا تشكل ، في الوقت ذاته ، اسهاما من جانبنا في اقامة علاقات عالمية تتسم بمزيد من الاستقرار والديمقراطية . لذا ، ينبغي علينا اثناء القيام بالاعمال التحضيرية للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المزمع عقده في هافانا العام التالي ، ان نفعل كل مافي وسعنا للتأكيد مرة اخرى على المبادىء والاهداف والخطوط التوجيهية الاساسية لحركة عدم الانحياز ، ولتدعيم وحدة هذه الحركة وتضامنها وقدرتها على العمل . ومن المفهوم ان القيام بذلك يتطلب منا بذل اقصى جهد لتخفيف حدة التناقضات والنزاعات القائمة بين بعض بلدان عدم الانحياز والتغلب عليها .

وانني على يقين من ان هذا المؤتمر سيسفر عن نتائج مجدية في هذا الصدد ، وانه سيعزز الثقة والايمان بالمستقبل بين جميع الشعوب التي تعمل على ازالة العقبات التي تعترض طريق استقلالها وتحررها الوطني والاقتصادى وتحقيق السلم والاستقرار في العالم .

اصحاب الفخامة والاصدقاء الاعزاء ، اتمنى لكم عملا مثمرا ونجاحا كبيرا في هذه المساعي .

— — — — —